الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

السياسة الخارجية الأميركية

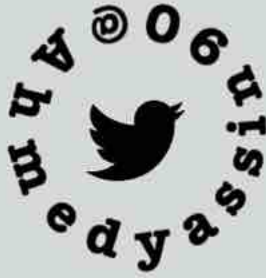
بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية



هادي قبيسي

السياسة الخارجية الأميركية

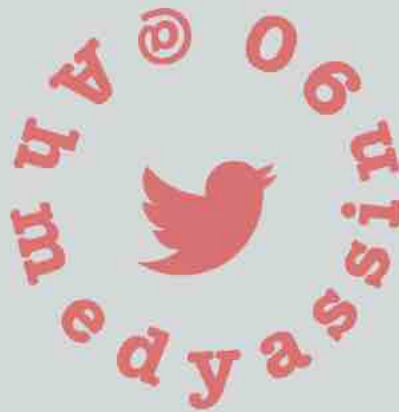
بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية



هادي قبيسي



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. s.a.l



بسم الله الرحمن الرحيم

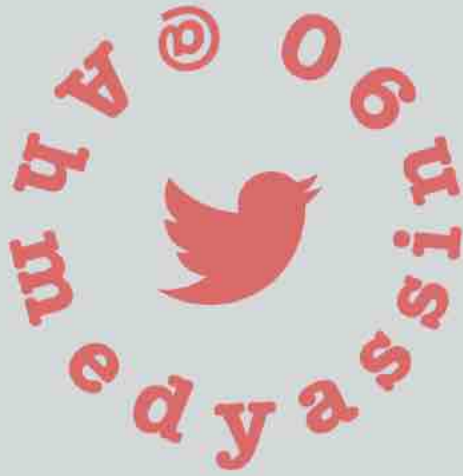
الطبعة الأولى
1429 هـ - 2008 م

ISBN978-614-421-918-8 :


الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611+)
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611+)


@Ahmedyassin90

مقدمة

ينبع اهتمامنا بالسياسة الخارجية الأمريكية، ويماثله اهتمام كثيرين حول العالم، من دور الولايات المتحدة وتأثيرها في السياسة الدولية، الاقتصاد الدولي وحتى السياسات الداخلية للعديد من الدول. لذا لا يغنى أي متابع لشؤون السياسة، سواءً الوطنية والإقليمية أو العالمية، عن الإطلاع على السياسة الخارجية الأمريكية، ومعرفة منهجيتها في الفكر واتخاذ القرار والتنفيذ.

إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، إذن، تطرح نفسها سؤالاً صعباً في ظل تعدد مؤسسات اتخاذ القرار فيها، وفي وسط جو الديموقراطية وتنافس القوى السياسية الداخلية على الإمساك بأزمة القرار. فكيف يمكن حصر أفكار الأعداد الكبيرة نسبياً من الجهات والأفراد المعنيين والمشاركين، بشكل أو بآخر، بحسب منهجيات متضاربة وحتى متناقضة أحياناً.

أمام هذه الإشكالية، لجأنا إلى البحث عن المدارس العامة الحاكمة على ميكانيزمات انتاج استراتيجيات السياسة الخارجية محاولين استقراء ما كتبه أبرز منظريها ومخططيها، ورحنا إلى مراكز الدراسات المتأثرة بهذه المدارس واستطلعنا الخطط التنفيذية التي طرحتها أمام الإدارة الرسمية وتم الأخذ بالعديد منها، وقد التزمنا الإستناد إلى المصادر الأصلية والمباشرة بلغتها الإنجليزية لنكون على احتكاك مباشرة باللغة والشخصية والموقع الذي ينظر منه مفكرو ومنظرو السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، محاولين تخطي الشح الكبير في الدراسات العربية الجادة في مقاربة هذه القضية.

تمهيد

المجتمع الأمريكي والسياسة الخارجية

محددان أساسيان يشكلان المعلم الأساسي والمميز للمجتمع الأمريكي، الأول أنه مجتمع مهاجرين، الثاني أنه مجتمع متنوع. مجتمع المهاجرين هو مجتمع يعيش حالة غموض الهوية، بين هوية البلد الأم والبلد المهجر، والمجتمع المتنوع يعيش كذلك حالة قلق الهوية وفقدان القواسم المشتركة. هذان المحددان، بالإضافة إلى الفلسفة الليبرالية المادية، سواء أكانت أوروبية المنشأ أم أمريكية، أوجدا حالة من السطحية في الهوية، بحيث لم يجد المهاجرون إلى أمريكا، حتى الآن، قاسماً مشتركاً يتجاوز المنحى المادي، المشترك بين جميع البشر، وتمظهر هذا المشترك المادي في مفهوم الحرية المؤطرة بالقانون، الذي لا يحمي المغفلين، دون القيم وبعيداً عن الأخلاق. كان لذلك انعكاسات عميقة الغور في السياسة الخارجية، حيث تقتصر علاقة المواطن الأمريكي بالسياسة الخارجية الممارسة بانعكاساتها الاقتصادية على وضعه المعيشي كفرد، إذ لا يشعر المواطن الأمريكي العادي، عموماً، بأن هذه السياسة الخارجية تعكس هويته وثقافته أو تعكس رؤيته لذاته بناءً على المقارنة مع الثقافات الأخرى، ويساهم في ذلك حجم الولايات المتحدة وفدراليتها. وكذلك موقعها الجغرافي المنعزل نسبياً. حلت المادية، إذن، والتفوق الحضاري والتكنولوجي مكان الثقافة والتاريخ في عملية بناء الرابط الإنتمائي بين المواطن الأمريكي وأرضه وهويته كأمريكي. ويفسر ما تقدم اندفاع المحافظين الجدد في ثلاث اتجاهات لإعادة بناء الهوية التي بدأت تتداعي بعد انتهاء الحرب الباردة التي كانت توحد الشعوب الأمريكية. الإتجاه الأول هو إعادة إنتاج عدو جديد هو العالم الإسلامي، الثاني إعادة إحياء الدعوة الدينية الإنجيلية، أما الثالث فهو إعادة النظر بقوانين الهجرة وبلورة رؤية جديدة لحاملي الهوية المكتسبة من غير الغربيين.

تظهر في العديد من المراحل التاريخية مقولات نقدية ذات صبغة قيمية من جانب

المعارضة، غير أن هذا لا يعكس حقيقة الحراك السياسي القائم في الولايات المتحدة، وأقرب نموذج على ذلك كانت انتخابات الكونغرس الأخيرة، حيث شنت المعارضة حملة أخذت في جانب منها طابعاً قيمياً وأخلاقياً، فيما يخص قضايا العراق والحرب على الإرهاب، لكن بوصول معارضة الديموقراطيين إلى مجلسي الشيوخ والنواب عادت للتماشى، ولو نسبياً، مع سياسة بوش في العراق، ومع الواقع الذي تواجهه الإمبراطورية الأمريكية على الصعيد العالمي.

مؤسسة السياسة الخارجية

يقع الرئيس في قمة الهرم في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، من المنظورين القانوني والسياسي، غير أنه يمسك بآلية اتخاذ القرار من طرف خيط دقيق، إذ لا يمكنه أن يقوم بعملية اتخاذ القرار في دول ذات نفوذ عالمي مماثل رجل واحد، فإذا راقبنا عدد الزوار الرسميين من خارج الولايات المتحدة الذي يفدون على الرئيس أسبوعياً، وتنوع قضاياهم والروابط التي تربط دولهم بالولايات المتحدة، وإذا أدركنا حجم الإنتشار العسكري الأمريكي في العالم والذي يبلغ 700 قاعدة عسكرية، وعدد القضايا التي تتدخل فيها الولايات المتحدة، وإذا تتبعنا عدد الإطلالات العامة التي يقوم بها أسبوعياً وعدد القضايا التي يتطرق لها في خطاباته، نستنتج بشكل بديهي أن الرئيس يشكل الجزء الظاهر من إدارة ضخمة، حيث يحتوي البيت الأبيض على عشرة آلاف مستشار، هذا إلى جانب الوزارات الضخمة والمؤسسات الرسمية التابعة لها أو تلك الخاصة التي تعمل لصالحها.

بنيوياً، تتوزع أعباء السياسة الخارجية الأمريكية بشكل رئيسي على أربعة مواقع رسمية. الرئيس وهو عقدة القرار، وزارة الخارجية وهي مؤسسة العلاقات والجناح التنفيذي، مجلس الأمن القومي وهو مركز التخطيط الإستراتيجي والمشرف على المؤسسات الأمنية والإستخباراتية الخمسة عشر ووزارة الدفاع التي تملك القرار فيما يخص الإنتشار العسكري العالمي.

جانب غير رسمي أخذ دوراً فاعلاً في التخطيط للسياسة الخارجية وبالتالي في اتخاذ القرار، ألا وهو جانب مراكز الأبحاث والدراسات التي تمثل قوى الضغط ومجموعات المصالح واتجاهات التفكير، وتمارس دورها وتأثيرها من خلال الأفكار التي تطرحها وتعرضها للرأي العام وللدبلوماسيين ومختلف الجهات المعنية بالقرار، ويزيد في تأثيرها المنهجيات العلمية التي تعتمدها، والرجالات الذي يسيرونها، ويكونون عادة من الدبلوماسيين أو الضباط الكبار المتقاعدين، إلى جانب الأكاديميين والمتخصصين.

تعدد الجهات المؤثرة في قرار السياسة الخارجية يحتم وجود معادلات توازن قوى فيما بينها، وتضم موازين القوى في هذه الساحة معايير متعددة من قبيل العلاقات الخاصة بين الرئيس ومسؤولي المؤسسات الرسمية، العلاقة بين قوى الضغط ومجموعات المصالح المؤثرة وبين مختلف المسؤولين، بالإضافة إلى العوامل الشخصية والفردية، فحين كان كيسنجر في قيادة مجلس الأمن القومي في الدورة الأولى من حكم نيكسون جرى تهميش وزارة الخارجية بفعل تأثير كيسنجر على الرئيس، أما حين كان كولن باول في وزارة الخارجية في بدايات الدورة الأولى من رئاسة بوش الإبن جرى تهميشه نظراً لعدم ارتباطه بلوبي المحافظين الجدد الذي كان القوى الضاغطة المؤثرة على الرئيس آنذاك.. وثمة شواهد عديدة تظهر التنافس الدائم بين المؤسسات المعنية باتخاذ القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

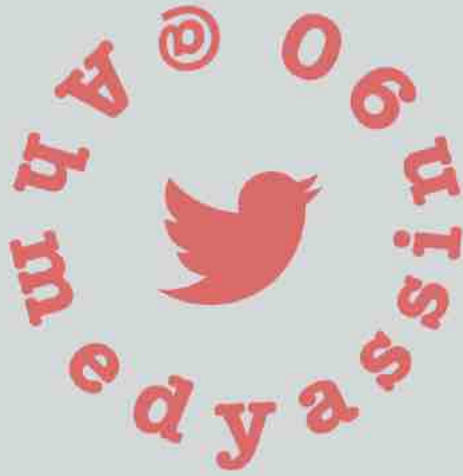
مميزات السياسة الخارجية الأمريكية

تتميز السياسة الخارجية الأمريكية بفعاليتها وتأثيرها في الساحة العالمية، ولذلك يتمتع مفكرو ومقررو السياسة الخارجية بالقدرة على التفكير في بناء وتشكيل المستقبل العالمي. الميزة الأخرى هي احتواء المؤسسات المعنية بها على أعداد وفيرة من أصحاب العقول المبدعة والمتفاعلة والقادرة على إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه الولايات المتحدة في نطاقات انتشارها، ويساهم في تنمية هذه القدرة الإبداعية المأسسة والتنظيم اللذان تتميز بهما المؤسسات المعنية بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة، وتولد من هذه المأسسة ميزة خاصة تنفرد بها الدول ذات النفوذ والفعالية في سياساتها الخارجية، ألا وهي النفوذ الكبير لموظفي الدرجتين الثانية والثالثة في اتخاذ القرارات المتشعبة والمتعددة الأبعاد والمتعلقة بمساحات وأقاليم عديدة ومختلفة في العالم.

المدرستان الرئيسيتان: المحافظية الجديدة والواقعية

يمكن الحديث في هذه المرحلة التاريخية التي ابتدأت بانتهاء الحرب الباردة عن مدرستين أساسيتين تشكلان المشهد الرئيسي في السياسة الخارجية في الولايات المتحدة. لا يمكن في حالة الولايات المتحدة الحديث عن سياسة خارجية للنظام ككل تحكمها منهجية يفرضها نفوذ حزبي أو فردي أحادي، فثمة قوى عديدة تتحرك ضمن معادلات القوة والنفوذ وتحت غطاء الديموقراطية الأمريكية للوصول إلى السلطة ورسم سياسة خارجية تلائم معتقداتها أو رؤيتها، أو كلا المحددين.

فمدرسة المحافظين الجدد تمتلك معتقدات شبه أيديولوجية تملي عليها استراتيجيات عامة في السياسة الخارجية ويمكن بالتالي محاكمتها كمدرسة ذات منهج موحد نسبياً. أما المدرسة الواقعية فهي تحاول مقاربة الواقع ورسم سياسات تهدف لتحقيق المصالح الإستراتيجية العلياً للولايات المتحدة آخذة بعين الإعتبار ظروف الواقع والإرتدادات السلبية التي قد ينتجها رداً على السياسة الأمريكية. فهي لا تنطلق من أيديولوجيا، بل من التجربة الميدانية، ولذلك كان من الأفضل مقاربتها من خلال رؤى وتجربة شخصيتين هما هنري كيسنجر و زبغنيو بريجنسكي


@Ahmedyassin90

الفصل الأول
المحافظون الجدد،
السياسة الخارجية والشرق الأوسط

المبحث الأول ليو شتراوس والمحافظين الجدد

لقراءة مدرسة السياسة الخارجية الأمريكية التي رسم حدودها ومعالمها فريق المحافظين الجدد لا بد من عودة سريعة إلى الأصول التاريخية والفكرية لهذا الفريق. ثمّة علاقة بين أقطاب المحافظين الجدد وبين أفكار الفيلسوف اليهودي الألماني الأصل ليو شتراوس، وهي علاقة تربط تلك الأفكار بالمشروع الأمريكي لعالم أحادي القطب. فبعد إنهيار الإتحاد السوفييتي وسريان الإنحطاط العام في أمريكا[1]، كان لا بد من البحث عن أيديولوجية ثورية تملك طاقة إعادة إنتاج الحراك الأمريكي داخلياً وخارجياً، فعثر على شتراوس، أو قل، عثر تلاميذ شتراوس على موقعهم التاريخي والسياسي في تلك اللحظة.

تتلمذ على يد شتراوس كل من آلان بلوم صاحب كتاب "إغلاق العقل الأمريكي"، هارفي مانسسفيلد وجوزيف كروبسي، ولاحقاً تتلمذ على يد مانسفيلد كل من فرانسيس فوكوياما صاحب "نهاية التاريخ"، وويليام كريستول، فيما تتلمذ بول وولفيتز وأبراهام شولسكي على يد جوزيف كروبسي، وكان لألبرت ولستتر[2] صديق ليو شتراوس المتخصص في السياسة الدولية تأثير على أفكار اليهودي الألماني، وبالتالي على تلاميذه، كما كان له تأثير بيِّن على أحد الملتحقين بالشتراوسيين: زلماي خليل زاده.

قبل سفره إلى أمريكا في الخمسينات بعد إضطهاد اليهود في ألمانيا على يد هتلر، كان شتراوس ناشطاً في تيار الإصلاح الصهيوني بقيادة جابوتنسكي، ومن ناحية أخرى تأثّر بكل من مارتين هايدغر فيلسوف الوجودية والعدمية، وكارل شميت المنظر والفيلسوف النازي. وكان لعامل الهجرة والتغرب هرباً من الإضطهاد الأثر الكبير في أفكار ليو شتراوس، التي يمكن لنا أن نطل عليها بشكل عاجل ليس إلا، فهي تحتاج لتوضحيها إلى مجال واسع وجهد كبير لا يتحملهما بحثنا هذا.

أولاً: إستبداد النخبة

في كتابه "حول الإستبداد" اعترف شتراوس بحق القوي بالتسلط على الضعفاء، لكنه يرفض إساءة استخدام السلطة، فينبغي على الحاكم أن يقدم للشعب ما يتناسب مع قابلياته وحاجاته. لكن ما هي القابليات والحاجات بالتحديد؟ في نظر شتراوس لا تتشكل هذه الأخيرة من الحرية أو السعادة أو الملكية الخاصة، بل يعتبر أنه ينبغي تحويل الجمهور إلى قطيع. وحده البكاء، الصلاة والتضحية يمكن أن تؤدي إلى تكامل الجمهور. الدين والحرب - الحرب المستمرة - يمكن أن تنقل الجمهور من الحيوانية البرجوازية الإستهلاكية والإغراق في الراحة. وأما للسعادة الفردية فتكمن في أن يعيش الفرد حياته في تضحية دائمة تجاه الله والوطن[3].

هذه الرؤية المستقاة من أفكار أفلاطون حول حكم الفلاسفة ومن نظرية حكم السوبرمان لنيتشه ليست قريبة للمزاج العام، ولذا أدرك شتراوس مدى عدائية ردّ الفعل الذي قد ينجم عن طرحها أمام الجمهور، و"لتفادي إستياء المجتمع والمحيط وتسهيل طريق النفوذ نحو مجالس إستشارات الحاكم، ينبغي على الفلاسفة استخدام الخداع. وعندما يصبحون في موقع التأثير، يصبح بإمكانهم التقدم نحو تحقيق الأهداف عبر الهمس في أذن الحكام"[4].

ثانياً: الخطاب المزدوج

بعد الوصول إلى السلطة لا يستطيع أتباع شتراوس أن يطرحوا مشروعهم بشكل واضح ومباشر، فعليهم أن يتبعوا أسلوباً خاصاً في العمل السياسي هو الإزدواجية في الخطاب. وبناءً على منطق أفلاطون الذي حرص شتراوس على قراءة كتبه بعناية ونصح تلامذته بذلك فإن "الجمهور المنحط لا يتحمل لا الحقيقة ولا الحرية، وإن تقديم هذه الكنوز الرفيعة له هو كمثل رمي اللآلئ للخنازير. بناءً عليه، يؤمن أتباع شتراوس بأن المجتمع يحتاج نخبة من الفلاسفة والمفكرين تنتج "الكذب النبيل" للإستهلاك

الجماهيري"[5].

وتقول شاديا دروري المهتمة بدراسة العلاقة بين شتراوس والمحافظين الجدد بأن "المشكلة مع أتباع شتراوس هي إلتزامهم بالكذب.. شتراوس كان غارقاً في الباطنية، لأنه كان مقتنعاً بأن الحقيقة قاسية ولا يتحملها المجتمع، وبأن حاملي الحقيقة مضطهدون من قبل المجتمع، خصوصاً المجتمع الليبرالي، لأن الديموقراطية الليبرالية، بحسب شتراوس، تبعد الفرد عن الإحتكاك بالحقائق[6]".

وبناءً على هذا المبدأ الذي كان لشخصية شتراوس المنعزلة والإضطهادية تأثير في تكوينه، فقد مارست السلطة في عهد جورج بوش الإبن الخطاب المزدوج بشكل مكثف. فما يبدو هراءً للأغلبية من الشعب يمثل معاني وقيم أساسية لأولائك المنخرطين في طريقة تفكير وسلم أولويات، تشكل التوراة خلفيتها الأساسية[7]، ولا بد من الإشارة إلى أن كاتبي خطابات بوش وتشيني ورامسفيلد هم من أتباع شتراوس.

لقد عاش هذا الفيلسوف هاجس الخطر النازي وظل يرافقه مع انتقاله إلى أمريكا حيث "نصح تلاميذه بألا يكتبوا بالإنجليزية الواضحة، واتبع هو بنفسه هذه النصيحة، فالكتابة الملتوية، الغامضة والمتناقضات طبعت أسلوبه"[8] في التعبير، وهكذا تداخلت الذاتية مع الموضوعية في تشكيل أحد مبادئ عمل المحافظين الجدد، الذين اتبعوا أسلوب العمل من وراء الكواليس، مستشارين، أكاديميين وإعلاميين مشكلين قوة ضغط فاعلة.

ثالثاً: الأخلاق والسياسة

الديموقراطية العالمية، هي سياسة خارجية تعرف المصالح القومية ليس كنقاط قوى بل كقيم، وتميز قيمة عليا وحيدة، تلك التي أسماها جون كينيدي "إنتصار الحرية".. وكما قال الرئيس بوش: الولايات المتحدة وبريطانيا تتشارك بمهمة في العالم تتعدى موازين القوى أو السعي البسيط خلف المصالح. نحن نسعى لتقدم الحرية والسلام الذي توفره الحرية[9].

أستاذ شتراوس كارل شميت كانت له رؤية خاصة لـ "مفهوم السياسة" فـ "السياسة هي مفهوم يتميز عن الأخلاق، الاقتصاد وعن علم الجمال، الأخلاق تُعنى بالتمييز بين الخير والشر، والاقتصاد بالإختلاف بين الأرباح والخسائر، وعلم الجمال بين الجميل والقبيح. أما السياسة فهي تجد نفسها في العلاقة بين العدو والصديق. وهي عندما تشترك مع القضايا الأخرى تتحول تلك إلى سياسة بالمطلق. هذه العلاقة التي تتفوق على الأخريات تتعلق بعمق الوجود الإنساني. فالعدو يمثل تهديد الموت والفناء. ليس فقط بالنسبة للفرد، بل للأمة ولنمط عيشها.. أما المدنية، وخصوصاً المدنية الليبرالية، فهي تعالج كل المسائل من وجهة نظر إجتماعية، وتخفي كل التمايزات السياسية الأساسية [10]
.

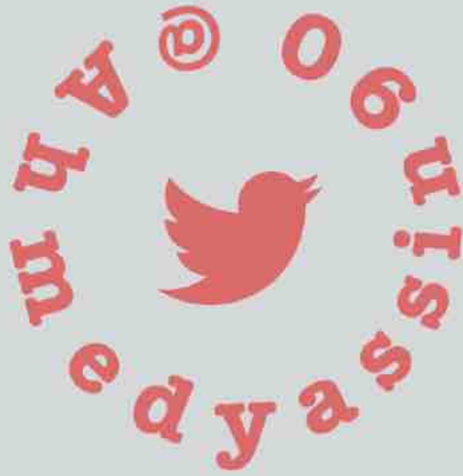
ومن هنا فإن الأخلاق والعدالة التي لا تتمتع بالقوة اللازمة لفرضها والتوجه إلى الكيانات الأخرى ضمن تصنيف العداء والصداقة، تبقى مدانة وفاقدة للقيمة، فالسياسة، وبالتحديد سياسة القوة، هي منبع القيم، والمجال الذي تجد هذه القيم تحققها فيه. فالديموقراطية تحوّلت، في نظر أتباع شتراوس، إلى كيان وأداة سياسيين، فلديها أعداء وهي سلاح في مواجهة الطغيان في العالم ككل. فقد أنتج المفهوم الجديد للسياسة شخصية إسبارطية محاربة تتلاقى مع أفكار نيتشه التي شكّلت أساس النازية العنصرية، التي بلورها فيما بعد كارل شميت فيلسوف هتلر.

أما على مستوى السياسة الخارجية فيقول كلايس رين بأن الفارق بين المحافظية الجديدة وبين أشكال الليبرالية الحديثة يكمن في تقديم نفسها كمروج للمبادئ الأخلاقية الصحيحة في العالم ككل. وتصرّح بزعمها إمتلاك الشهامة الأخلاقية السامية مقدمة نفسها كمحارب لـ "الشر" في العالم[11] ، وذلك كمنطلق لفرض القيم الأمريكية، وبالتالي فرض السياسة الأمريكية من خلال السيطرة على الثقافة ومجالات الإستهلاك.

رابعاً: الموقف من التاريخانية

التاريخانية التي رفضها شتراوس عنت بالنسبة له ذلك الإعتراف بتأثير التاريخ على

الحاضر والمستقبل وصناعته لهما، أما الفلسفة، الواقفة على طرف النقيض، فهي تبدأ من الحاضر لتصب في المستقبل،فعلى الفيلسوف سلوك طريق يؤدي به إلى صناعة الحاضر والمستقبل، ومن هنا رأى أتباع شتراوس أن "التاريخانية تقود إلى النسبية وهذه إلى العدمية، وأخيراً إلى الأزمة التي تؤدي إلى تدمير الديموقراطية الليبرالية الأمريكية، وأزمة تتأتى من خسارة أمريكا لشعورها بالتفوق والتسلط، على حد قول شتراوس. ويعتبر هؤلاء أن أكبر الخطر على الولايات المتحدة لا يتأتى من تراجعها أمام الأعداء فحسب، ولكن من خلال فشلها في الإيمان بفوقيتها[12] ، وقد أخذ المحافظون الجدد هذه الرؤية وراحوا إلى تطبيقها من خلال التفكير في بناء القرن الواحد والعشرين على أساس السيادة الأمريكية على العالم، ومنع القوى الأخرى من السير في طريق النمو والتطور الذي سيؤدي بها، ولو بعد حين، إلى منافسة نفوذ أمريكا ومصالحها، بشكل جدي وحاسم.


@Ahmedyassin90

المبحث الثاني
عالم ما بعد الحرب الباردة

إن هذه الدراسة لا تُعنى بتوجيه النقد الأخلاقي أو الموضوعي أو السياسي للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد المحافظين الجدد، بقدر ما تُعنى بتقديم نموذج تفسيري يوضح أبعاد هذه السياسة وإستراتيجياتها ومراميها وأهدافها، والعوائق التي تعترضها.

حملت مدرسة المحافظين الجدد رؤية نقدية لحقبتي بوش الأب وكلينتون وذلك في سياق رؤية تلك المدرسة لعالم ما بعد الحرب الباردة، وكيفية رسم إستراتيجية أمريكية فاعلة في هذه المرحلة، حيث ترى هذه المدرسة أن المرحلة من عام 1991 وحتى عام 2001 كانت فترة فقدان أمريكا لرؤيتها ولموقعها وذلك نتيجة عدم إدراك الفرص والمخاطر الحقيقية والمتوقعة التي افرزها إنهيار الإتحاد السوفييتي، ويقول أحد قدامى المحافظين بأن "مشكلة بوش الأب واضحة في عدم إمتلاكه لفهم واضح للدور الذي ينبغي للولايات المتحدة أن تلعبه في تشكيل العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فبوش الأب، وكمؤيد بشدة للمنظور الواقعي في السياسة الخارجية، اعتقد دوماً بأن "المحافظة على الستاتيكو" هو الهدف الأساس في السياسة الخارجية الأمريكية[13]. أما لناحية كلينتون الذي حاول القيام بتدخلين خارجيين[14] دون أن ينتج رؤية واضحة أو متقدمة لدور أمريكا في العالم، فقد رأى المحافظون الجدد أن "الهزيمة الصغيرة في الصومال أو النصر غير المكتمل في البلقان يمكنها طرح الشكوك حول المصداقية الأمريكية[15].

وبناءً على ما تقدم، فقد كان لهذه المدرسة رؤية خاصة تجاه الموقع الذي يمكن والذي ينبغي على أمريكا أن تتموضع فيه كقوة عظمى وحيدة مستفيدة من غياب النظير المنافس، ويعبّر كراوثمر، كأحد المحافظين الجدد، عن رؤية تياره لهذه المرحلة التاريخية التي بدأت مع الإنهيار الكبير للإتحاد السوفييتي: "كان انتهاءً لكل شيء: إنتهاء

للشيوعية، للإشتراكية، للحرب الباردة، للحروب الأوروبية. لكن نهاية كل شيء هي أيضاً بدايةً. في 26 كانون الأول، 1991، إنهار الإتحاد السوفييتي وولد شيء جديد تماماً، عالم أحادي القطب تسوده قوة عظمى غير مهددة من قبل أي منافس، وذات نفوذ حاسم في أي بقعة من الأرض. إنه إنعطاف حاسم في التاريخ، لم يشهد له مثيل منذ إنهيار روما. إنه تحول جديد، غريب تماماً، إلى حد أننا لم نملك أيّة فكرة عن كيفية التعامل معه[16]".

ويقدم برادلي ثاير رؤية لكيفية التعاطي مع هذا التحوّل: "بالنسبة للمستقبل المنظور، العشرين سنة القادمة، سوف تسود الولايات المتحدة النظام الدولي في غياب كامل لنظير أو شبه نظير يواجه هيمنتها[17]"، وعلى هذا الأساس تطلع المحافظون الجدد إلى بداية القرن الحادي والعشرين كمرحلة حاسمة لجهة استمرار وتثبيت سيطرة أمريكا على العالم، وبدأت دوائر التفكير تعمل للتنظير لإستراتيجيات الإستمرار والتثبيت.

كان أمام هذه الدوائر مخاطر أساسية فبدأت تبحث في الإستراتيجيات والتكتيكات التي تقلل من نتائجها السلبية على النفوذ الأمريكي، إذ لم يكن ممكناً إلغاؤها أو ضرب جذورها الغارقة عميقاً في الواقع الجيوبوليتيكي العالمي.

يدل اسم دائرة التفكير التي نظرت لرؤية المحافظين الجدد للقرن الحادي والعشرين على هذه الرؤية الإستراتيجية "مشروع القرن الأمريكي الجديد"، وفي الدراسة المشهورة التي وضعها هذا المشروع تحت عنوان "إعادة بناء الدفاع الأمريكي" تم التنظير على أساس أن "الفشل ليس من دون تكاليف: إنه يعرض فرصة تاريخية لخطر الضياع. بعد إنتصارات القرن الماضي: الحربين العالميتين، الحرب الباردة، وحرب الخليج عام 1991، وجدت الولايات المتحدة نفسها القوة الوحيدة القائدة لتحالف الدول الحرة والمتقدمة، دون أن تواجه تحدياً مباشراً من أيّة قوة عظمى. رغم ذلك، لا يمكن أن يحصل تجميد للحظة ما في السياسة الدولية، فحتى "السلام الأمريكي" العالمي لن يحافظ على بقائه[18]".

وأشار كراوثمر إلى التحديات التي تواجه أمريكا على الساحة العالمية فـ "مع فجر

القرن الحادي والعشرين، نرى بوضوح المتغيرين الجيوبوليتيكيين العظيمين في الأفق: البزوغ العنيد للصين، والضمور الديموغرافي الأوروبي القادم، وكلاهما سيخل حتماً بتوازن النظام العالمي[19]".

وقد كُرّست الدراسة حول إعادة بناء الدفاع جزءاً أساسياً للقطاع العسكري، مصدر القوة والهيمنة الأمريكية في الساحة الدولية، وذلك ضمن رؤية نقدية أيضاً لمرحلة بوش وكلينتون، التي اعتبرت عقداً من الإهمال الشامل للدفاع استناداً إلى أن "إنهيار الإتحاد السوفييتي قد أوجد حالة من الجمود الإستراتيجي،حيث بإمكان أمريكا أن تمنح نفسها الراحة وتعيش الحياة الهنيئة، فهناك الوقت الكافي للتهيؤ للتحديات الكبيرة المقبلة[20]، وفي ظل هذه الرؤية وفي "غياب الإطار الإستراتيجي، كان التخطيط الدفاعي الأمريكي ضعيفاً، ومحكوماً غالباً من قبل المفاهيم البيروقراطية والمعايير المالية بعيداً عن المصالح الإستراتيجية[21]"، و"للمفارقة، ففيما وصلت القوة والتأثير الأمريكيين إلى أوجهما، تتجه القوى العسكرية الأمريكية نحو الإعياء، غير قابلة لموافاة متطلبات مهماتها العديدة والمتغيرة، بما في ذلك التهيؤ لأرض المعركة المستقبلية، والأمر الأشد خطورة، هو أن النسيج الإجتماعي للجيش غدا بالياً ومنهكاً[22]"، ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الرؤية حول ضرورة زيادة الإهتمام والإنفاق العسكري قد وفرت للمحافظين الجدد الأساس الأيديولوجي لعلاقة وطيدة مع كارتلات تصنيع السلاح في الداخل الأمريكي ذات التأثير الكبير، ما سيدعم قوة الضغط التي يمثلونها.

وقد استعرضت الدراسة عدداً من المشاكل البنيوية التي أفرزتها المرحلة السابقة في الجسم العسكري، فعلى مستوى الجهوزية فإن "فرقتين من أصل عشر فرق عسكرية نالت مرتبة الدرجة الأولى، ما يعكس خمود تقاليد التأهب[23]"، أما على مستوى الميزانيات فقد رأت الدراسة أن "أمريكا تنفق اليوم أقل من 3% من ناتجها المحلي المتنامي في الدفاع الوطني، الميزانية الأقل منذ الحرب العالمية الثانية. إقتطع الرئيس

كلينتون أكثر من 160 مليار دولار من خطة بوش في الفترة الممتدة من 1992 حتى 1996، وبعد سبع سنوات من حكم كلينتون، أُرجئ تقريباً صرف 426 مليار دولار في الإستثمارات الدفاعية[24]"، و"في حين يصل نفوذ (السلام الأمريكي) إلى مختلف أرجاء الأرض، تغرق القوة التي تحمي هذا السلام بشكل متزايد بمهامها وأعبائها[25].

أعيد النظر إذن في القوة العسكرية بناءً على نظرة جديدة في مجالات الإستفادة منها لبناء الإمبراطورية الأمريكية بحسب ما نظّر له بول وولفويتز حينما كان لا يزال خبيراً في وزارة الدفا ع في بداية التسعينات حيث قال في ورقة أسماها "دليل التخطيط الدفاعي (قدمت للإدارة) إن هدفنا الأول هو تفادي ظهور منافس جديد. إن هذه رؤية عامة تقع تحتها الإستراتيجية الدفاعية الإقليمية، وتتضمن سعينا الدائم لمنع أي قوة معادية من السيطرة على أي منطقة يمكن لثرواتها، عندما تصبح تحت السيطرة، أن تكون كافية لإطلاق قوة عظمى. هذه المناطق تتضمن أوروبا الغربية، شرق آسيا، الأراضي السوفييتية السابقة، وجنوب غرب آسيا[26]"، وبناءً عليه "ينبغي أن نملك آليات تردع مالكي إمكانيات التحدي من الطموح نحو التوسّع في الدور الإقليمي أو العالمي[27]".

ومن جهته قدم زلماي زاده بالإشتراك مع فرانك كارلوتشي وروبرت هانتر من مؤسسة راند رسالة إلى بوش الإبن عقب انتخابه عام 2001 حيث تم التأكيد على أن "أمريكا ينبغي أن تسعى لمنع نهوض أي منافس عالمي معادي أو تحالف دولي معادٍ "[28]، وعلى هذه الخلفية قدمت الرسالة تحت عنوان "أجنده عالمية للرئيس الأمريكي "رؤية إستراتيجية لمهام بوش على الصعيد العالمي، وتمحورت حول إستراتيجيات مقاربة تحدي صعود القوى العالمية التي نظر إليها كمنافس مستقبلي محتمل: الإتحاد الأوروبي، الصين، روسيا.

في إستراتيجيتهم تجاه الإتحاد الأوروبي الذي يعاني الضمور الديموغرافي إلى

جانب الإنزياح التاريخي على صعيد نفوذه الإستعماري، وفي ظل المخاوف التاريخية الأمريكية التي أشار إليها بريجنسكي في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" لناحية قيام تحالف أوراسي يضم القوى الفاعلة في أكبر نطاق جغرافي في العالم (أوروبا وآسيا) وأهم مصادر للثروات وأوسع الأسواق، رأى المحافظون الجدد ضرورة ضم أوروبا تحت جناح النفوذ الأمريكي، وتوجهوا بالخطاب إلى الرئيس الجديد: عليك "أن تبدأ بحوار عاجل مع الإتحاد الأوروبي... بما يمكن أن يوجد الأرضية لمقاربة مشتركة وحركة مندمجة، في كلا المجالين المناطقي والعملاني"[29]، وعلى هذا خيض صراع مرير مع النفوذ الفرنسي في العالم وخصوصاً في إفريقيا التي كانت الغلبة فيه أمريكية، وانكسرت شوكة أوروبا خصوصاً بعد احتلال العراق، وغدا الإتحاد السوفييتي رهينة للسياسة الأمريكية.

أما بالنسبة لروسيا التي تسير في عهد بوتين في مسار يأخذها بعيداً عن النظام الأحادي القطب فقد رأى خليل زاده ضرورة احتواء هذا الطموح من جهة والإشتراك مع بوتين في قضايا دولية تتيح له تنفيس فائض طموحه مع إبقائه تحت النظر الأمريكي فـ "على الولايات المتحدة أن تعمل على تحجيم الترسانة النووية الروسية، الإصلاح داخل الجيش الروسي وإنهاء أي دور روسي في مجال انتشار الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل. وينبغي أن تبحث (موجهاً الكلام إلى بوش) عن مجالات عالمية للتعاون مع روسيا. الولايات المتحدة أيضاً تحتاج إلى حماية المصالح الغربية في القوقاز ووسط آسيا، فينبغي العمل على إستقلال هذه الدول الثامني ولكن تقديم النصيحة لهم بإقامة علاقات مستقرة مع روسيا[30]".

أما الصين التي لم تكن قد بدأت بعد بالخروج من نطاق عزلتها الإستراتيجية، فينبغي البدء بحرب استباقية ناعمة تستبق صعودها الاقتصادي الهائل، وذلك ضمن مقاربة إستراتيجية على مرحلتين، المرحلة الأولى تجس نبض العملاق الأصفر، والمرحلة الثانية تتحدد فيها الإستراتيجية الملائمة لمواجهة نموه المتفاقم، فـ "على الولايات المتحدة

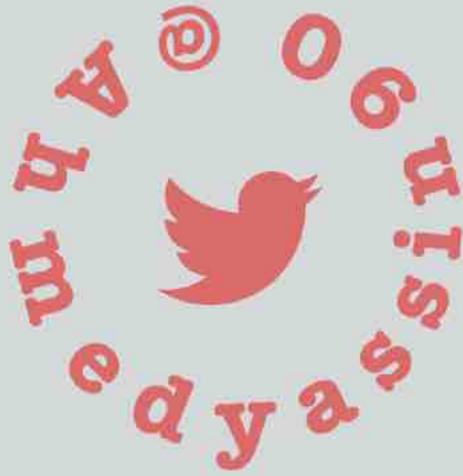
أن تتبع إستراتيجية متعددة المستويات مع الصين، فليست هي إستراتيجية شراكة كاملة، ولا هي إستراتيجية الإحتواء تماماً، ينبغي أن تتضمن الإرتباط مع الصين في مجالات التجارة وتشجيع التطور الاقتصادي والسياسي، وتطوير حوار إستراتيجي في جميع هذه المجالات، وتقوية العلاقات العسكرية المتبادلة، والقيام بمشاريع مشتركة مع الصين بما يمكن أن ينمي إشتراك المصالح، مع التشديد الكبير على الديموقراطية في الصين، والوقوف في وجه الطموح الصيني تجاه السيطرة الإقليمية[31]".

ثمّة مقارنة أوردتها دراسة مشروع القرن الأمريكي بين التحديات الإستراتيجية التي واجهت أمريكا إبّان الحرب الباردة وبين تلك التي يفترض على إدارة بوش التصدي لها، ونقدم هنا هذه المقارنة كما وردت في الدراسة، لتعرض لنا رؤية شاملة لخلفية الفكر الإمبراطوري الأمريكي الذي أيقظه المحافظون الجدد.

المجال الإستراتيجي	الحرب الباردة	القرن الحادي والعشرين
النظام الأمني الدولي	ثنائي القطب	أحادي القطب
الأهداف الأمريكية الإستراتيجية	احتواء الإتحاد السوفييت	الحفاظ على "السلام الأمريكي"
المهام العسكرية الأساسية	ردع التوسع السوفييتي	حماية وتوسع نطاقات السلام الديموقراطي/ردع نشوء قوة عظمى جديدة منافسة/حماية الدول المفاتيح/حيازة التطور العسكري.
التهديدات العسكرية الأساسية	إمكانية حصول حرب عالمية متعددة المسارح	إمكانية حصول معارك متعددة على المسرح العالمي
تركّز التنافس الإستراتيجي	أوروبا	شرق آسيا

الجزء الأساسي من بناء هذه الإستراتيجيات تم قبل حادثة 11/9 التي ستشكّل المبرر والمنطلق والنقطة الإرتكازية والحافز نحو البدء بتطبيق الرؤية التي وضعها فريق المحافظين الجدد لأمريكا القرن الواحد والعشرين.

حادثة 11 أيلول شكّلت المنعطف وأيقظت الذهن الأمريكي بشكل عام إلى ضرورة إعادة النظر بالسياسة الخارجية ككل، أما بالنسبة للمحافظين الجدد فقد شكّلت فرصة لطرح أفكارهم التي حملوها منذ عقود، كتيار أيديولوجي يمتلك رؤية إمبريالية لدور أمريكا على الساحة العالمية يستند إلى القوة العسكرية، فيقول كراوثمر الذي يعد أحد وجوههم البارزة "عندما أيقظتنا حادثة 11/9، أذهلتنا وأشعرتنا بأن كل شيء حصل فجأة. كلا، ليس ما حدث في 11/9 هو الجديد، إنما الجديد هو ما جرى في 26 كانون الأول 1991: ظهور الولايات المتحدة كقطب أحادي في العالم. الفريد هو مكاسبنا في هذا الصراع، مكاسب لم نكن في طور الحصول عليها طوال صراعات القرن العشرين. السؤال في الوقت الحاضر يطرح حول كيفية تنمية هذه المكاسب، وكيفية بسط سلطتنا كقطب منفرد، كيف ننشرها لكسب الحرب القديمة الجديدة التي تفجّرت في 11/9"[32].


@Ahmedyassin90

المبحث الثالث

لماذا الشرق الأوسط؟

لماذا يتمركز اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بشكل لافت حول منطقة الشرق الأوسط، سؤال يطرح نفسه بقوة، فإذا كانت أمريكا تريد أن تؤسس لقرن تسود فيه العالم، فلماذا تبدأ من الشرق الأوسط، تجتاح أفغانستان والعراق، وتكرس جزءاً كبيراً وأساسياً من اهتمامها السياسي والدبلوماسي لأجل مشروع "الشرق الأوسط الكبير" و"نشر الديموقراطية".

إن تحقيق أهداف من قبيل منع روسيا، الصين، الهند وأوروبا من منافسة أمريكا مستقبلاً على السيطرة العالمية يستدعي الإمساك بنقطة مفصلية هي حقول النفط الأساسية في العالم وممرات ناقلاته البحرية وأنابيبه،وبذلك تحافظ أمريكا على حصة سخية من النفط لصالح اقتصادها، وتحافظ على مفاتيح ابتزاز اقتصاديات الدول المنافسة ساعة تشاء عبر الإمساك بحنفيات الذهب الأسود والتحكم باسعاره، ويعبر عن هذه الرؤية الإستراتيجية برادلي ثاير من معهد بيغن -السادات الإسرائيلي بقوله "إن غياب منافس جدي في الشرق الأوسط يمنح الولايات المتحدة أولوية في السياسات الدولية وهذا يخلق فرصة لتحقيق الأهداف قبل انتهاء المرحلة الذهبية وظهور منافس حقيقي[33]".

هذا هو الجزء الأول من الإجابة، أما الجزء الآخر فهو أكثر تعقيداً، ويتعلق بطبيعة أزمات الشرق الأوسط الذي تراه أمريكا واقعاً دوماً تحت تهديد جدي لإنقلابات تأتي بقوى إسلامية معادية لها إلى السلطة. هذا التهديد الذي تمثله الصحوة الإسلامية شكل قضية بحث ودراسة قريبة من المنهج الإستشراقي، وصدرت إحدى الدراسات الهامة عن مؤسسة راند[34] تعرّضت بشكل تفصيلي للأسباب الموضوعية لهذه الصحوة، ضمن ثلاثة عناوين: ظروف، مسارات، أحداث محفزة.

الظروف: فشل النماذج السياسية والاقتصادية، البنية المعادية للتغرب، تعاظم السلطة الدينية في الإسلام السني.

المسارات: الإنبعاث الإسلامي، التمويل الخارجي للتشدد الديني، تقارب القبلية والأسلمة، تنامي شبكات الإسلاميين والراديكاليين، الصراع الفلسطيني والأزمة الكشميرية.

الأحداث المحفزّة: الثورة الإيرانية، الحرب الأفغانية، عاصفة الصحراء، 11 أيلول والحرب العالمية على الإرهاب، غزو العراق.

نظرت السياسة الخارجية الأمريكية إلى الظروف المساعدة على تنامي التيارات الإسلامية، بمختلف اتجاهاتها، بعين الجد، وحددت البيئة التي ينمو فيها التأييد الشعبي للنموذج السياسي الإسلامي، وبدأ البحث لتحديد أبرز معالم هذه البيئة والعوامل المؤثرة في خصوبتها، فكانت النتيجة تحت عنوانين أساسيين: الظروف الاقتصادية، والحياة السياسية في البلدان الإسلامية.

عداء أيديولوجي وصدام حضارات

أنتج ذلك، بحسب دراسة راند الموسعة حول "العالم الإسلامي بعد 11 أيلول"، بُنية معادية للتغرب وهي "نزعة الناس لتصدير خيباتهم من الظروف الإجتماعية والسياسية والاقتصادية غير المغرية والتي يشعرون بأن لا حيلة لهم لتغييرها[35]"، "ولقد اعتبرت الحداثة، التي تخرب الإسلام و(تفضح ضعفه)، سبباً للإحتقان، ولما كانت الحداثة غربية المصدر، فقد اعتبرت الدولة الغربية الأكبر، الولايات المتحدة، السبب الأساسي للمشاكل[36]".

ورأت الدراسة في تجربة الأنظمة الشرق أوسطية التي نشأت في الثلث الأول من القرن الماضي كـ "مجموعة من إدارات قمعية مفسدة وأنظمة غير ممثلة للشعب وعاجزة عن تقديم جزء متواضع من الديموقراطية والاقتصاد الواعد أو العدالة الإجتماعية[37]"،

واعتبرت أن أحد أهم جوانب الأزمة هو "الفقدان الحاد للملكية الخاصة الذي منع قيام المؤسسات التي تتطلب استقراراً داخلياً، إلى درجة أن النمو السكاني لم يتجاوز فحسب مستوى المصادر والثروات المكرسة للنمو الاقتصادي بل تعداها إلى حد بعيد[38]. هذا المناخ الضاغط على شعوب المنطقة الحساسة التي تعد قلب العالم يدفعها إلى تأييد مقولة: الإسلام هو الحل.

من ناحية أخرى، وفي المجال الاقتصادي، ثمّة مشكلة خاصة بالدول التي تعتمد على تصدير النفط كمصدر أساسي للدخل القومي، ويقول لورانت موارفشيك أنه "بالنسبة للدول والشعوب في منطقة النفط، لم يكن النفط نعمة، بقدر ما أثبت أنه لعنة، فقد دمّر البنى الإجتماعية وكذلك البنى الفكرية، وأيضاً سلسلة القيم والطبقات وتم تخطي الأعراف والتقاليد. ولم يتم إستبدال كل ذلك بنمط مستقر، أو بمؤسسات قائمة بذاتها، ولا حتى بمصادر واضحة للهوية والولاء[39]"، ما يجعل من الإسلام ملجأً حقيقياً، وهذا ما يلحظ في السعودية بشكل خاص حيث بينت دراسات إحصائية أن غالبية السعوديين تكن عداءً متنامياً لأمريكا وإسرائيل، وتأييداً للتيارات الإسلامية باختلاف اتجاهاتها. ومن ناحية أخرى فإن تقلبات أسعار النفط تعيد إلى الذهن الأمريكي هاجس الثورة الإيرانية التي يعتبر العديد من الباحثين الغربيين تقلبات أسعار النفط أحد أهم أسباب إنتصارها. فعندما ترتفع الأسعار، كما هو حاصل الآن، تتخلى الدول النفطية عن تنفيذ خططها التنموية استناداً إلى النمو الهائل للدخل القومي، أما "عندما تهبط الأسعار، فإن المطالبة بتغيير سياسي سوف تصبح حادة للغاية، في نفس الوقت الذي تكون فيه الأنظمة تمتلك ثروات أقل لمكافحة أو تحقيق هذه المطالب[40]"، وهذا ما يمكن أن يوجد مناخاً مناسباً لحصول إنقلابات قد تكون إسلامية الطابع، وتحمل تداعيات خطيرة جداً على سيطرة أمريكا على أسواق النفط.

على الصعيد السياسي، تعيش الأنظمة القائمة في المنطقة أزمة فقدان شرعية تمثيل شعوبها فـ "القوى والمؤسسات القائمة فقدت قابليتها في تنظيم ولاء الشعب أو تقديم

معنى واضح لهويته[41]، وهذا التهديد قد يتحول إلى واقع خطير حيث إن "التحرير الفجائي للطاقات المضغوطة سوف يدفعها للتشكل ضمن حركات دينية، إجتماعية أو سياسية اتخذت طرقاً مختلفة للتغيير: الحرب الأهلية والعدائية تجاه العالم الخارجي[42]". ونتيجة لهذه المعطيات فقد بدأت دوائر التخطيط في واشنطن تعيد النظر بالبنية السياسية الكلية للشرق الأوسط، فـ "بعد عقود من القلاقل الداخلية اللامتناهية وكذلك الإضطراب اللامتناهي في المحيط، وصل الإطار القائم إلى ذروة الفشل.. وهذا ما يعقد أوضاع المنطقة[43]"، ولذا فـ "إن الصراعات والتناقضات القائمة في الخريطة الموروثة، قد تضاعفت عبر فقدان أغلبية حكومات المنطقة ونخبها القابلية للحفاظ على سياسات محلية بناءة[44]".

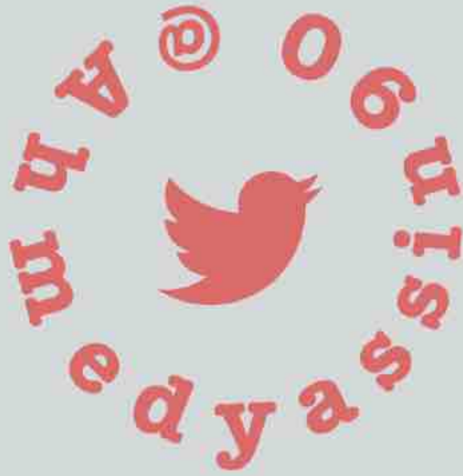
وبرؤية براغماتية، تحدد دراسة راند أسباب هذا الإحتقان في "دعم أمريكا لإسرائيل والأنظمة السلطوية وإلى الوجود العسكري الأمريكي في السعودية ودول الخليج عموماً وأفغانستان. وإن فرض العقوبات الاقتصادية ومنطقة الحظر الجوي على العراق بعد حرب الخليج عام 1991 يعتبر كذلك سبباً لغضب المسلمين[45]"، وكذلك رأت الدراسة أن المسلمين يعتقدون أن الولايات المتحدة "وضعت بلادهم في موقع الإنحطاط والدونية في مقابل الغرب، كما هددت القيم والإستقامة في المجتمعات الإسلامية[46]".

بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والإجتماعية، رأى العديد من السياسيين الأمريكيين في الثورة الإيرانية منذ انتصارها عاملاً أساسياً في تحفيز الصحوة الإسلامية، وكان كيسنجر أول من دق ناقوس الخطر عام 1979 داعياً إلى احتواء تداعيات تلك الثورة إبان انتصارها، والآن لا يزال المحافظون الجدد يرون في هذه الثورة وما انتجته من حكم إسلامي نموذجاً للحركات الإسلامية، فبالنسبة للسنة "ورغم أن إنتصار حركة إسلامية ذات أصول دينية، كان موصوماً بالتشيّع، فقد شكّل محفزاً فوق العادة[47]"، و"كمثل مرحلة ما بعد 1973 في العالم العربي، أصبحت الأيديولوجية

الدينية من أي شكل ولون المحرك والوعاء للمشاعر الأصولية والطاقات والطموحات[48]".

بالعودة إلى السؤال الأساسي: لماذا الشرق الأوسط، ثمّة جانب أخير للإجابة يتعلق بتأثير العلاقة بين إسرائيل وأمريكا عل رسم الأخيرة لسياستها الخارجية، وهذا ما أشارت إليه مؤخراً وبشكل موثّق دراسة هارفرد عن والت ومارشيمر[49]. ومن هنا فإن تزايد الإهتمام بالشرق الأوسط من قبل المحافظين الجدد يعود إلى علاقتهم الوطيدة باللوبي الصهيوني وباليمين المسيحي، وإلى كون العديد من أبرز وجوههم بالإضافة إلى ليو شتراوس يهوداً صهاينة.

إذاً وإنطلاقاً من السيطرة على الشرق الأوسط تتطلع أمريكا للسيطرة على العالم، ويؤكد كراوثمر على أن "الإطاحة بالأصولية وبداية نشر الديموقراطية لهما تأثير حاسم في حربنا العالمية على التهديد الجديد للحرية، والعدو الوجودي الجديد: التوتاليتارية العربية الإسلامية التي هددتنا، بكلا شكليها العلماني والديني، طوال ربع القرن الماضي منذ ثورة الخميني عام 1979"[50]، على اعتبار أن"المرحلة الممتدة ما بين 1993 و2001 كانت مرحلة مزرية، ثمانية أعوام من السرنمة والسعي وراء اتفاقية جديدة أكثر جدوى من الإتفاقية السابقة. في حين كان تهديد الإرهاب الإسلامي يتنامى[51]"، وبناءً عليه تم تحديد العدو الأول بشكل واضح من قبل المحافظين الجدد فـ "اليوم، بعد 11/9، نجد أنفسنا في تحد وجودي مشابه ولكن مع عدو مختلف: ليس الشيوعية السوفييتية، لكن التوتاليتارية العربية الإسلامية، بشكليها العلماني والديني"[52]، وكان آخر تأكيد على هذا التحديد ما تضمنته إستراتيجية الأمن القومي الصادرة في آذار 2006، إذ اعتبرت أن الجمهورية الإسلامية، بنفوذها المتنامي في الشرق الأوسط ونموذجها الإسلامي الديموقراطي الناجح، هي التهديد الأول للولايات المتحدة.


@Ahmedyassin90

المبحث الرابع
الإستراتيجيات العملانية

أولاً: نشر الديموقراطية

تنطوي فكرة نشر الديموقراطية على أهداف عديدة تتلاقى جميعها في نقطة فرض العولمة فكراً وثقافةً واقتصاداً، وقبل كل شيء فرض النموذج السياسي الغربي. لكن لا بد من الإلتفات إلى أن العولمة هي سياق تاريخي تدريجي، بخلاف نشر الديموقراطية التي تعد عملية مبرمجة وهادفة ومفروضة بالقوة أحياناً وتتم إدارتها خطوة خطوة.

عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى كانت أمريكا لا تزال في بدايات طرقها على باب العزلة إيذاناً بتحولها تدريجياً إلى دول إستعمارية. كان الإستعمار القديم مسيطراً بشكل مباشر على جزء كبير من الكرة الأرضية، ودخول الولايات المتحدة في منافسة مباشرة مع المستعمرين القدامى له تكاليفه التي قد لا تتحملها دولة لا تزال في برزخ الإنعزال بين شواطئ الهادئ والأطلسي، مقدمة الشأن الداخلي على ما عداه. في ظل هذا المناخ أنتج الرئيس ويلسون إستراتيجية إستعمارية جديدة تقوم على أساس الترويج لـ "حق الشعوب في تقرير مصيرها" وبادرت بعض الشعوب والجماعات المضطهدة في الشرق الأوسط آنذاك إلى إرسال البرقيات إلى البيت الأبيض لتستعين برجل السلام وحقوق الإنسان، وبدأت أمريكا تستقطب بعض هذه الجماعات تدريجياً وبقدر الإمكان، وتحقق نجاحات ملحوظة في الخليج خصوصاً، لتصبح هذه سياسة أمريكية متبعة كلما ظهرت الحاجة إلى تغيير بنية دولة ما أو تسليم الحكم فيها لقوى مرتبطة بأمريكا.

تحول هذا المبدأ إلى ثابتة في السياسة الخارجية الأمريكية، وقد أكد المحافظون الجدد على إيمانهم بمبادئ ويلسون وسياساته ويقول بودهورتز وهو من آباء هذا التيار "إن أمريكا كانت دائماً أقل أمناً عندما ضعفت وتراجعت الحرية، وستكون أمريكا أكثر

أمناً عندما تسير الحرية قدماً[53]"، وإنه"من غير المحتمل أن تبقى الديموقراطية الأمريكية طويلاً في عالم تسوده معاداة القيم الأمريكية[54]"، بحسب قراءة كلارك وهالبر لفكر المحافظين الجدد.

مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وما بعد حقبتي بوش الأب وكلينتون، كانت بحاجة لرسم صورة "يوتوبية" للسياسة الخارجية الأمريكية لتأمين الدعم الداخلي لمبادراتها ومشاريعها. كذلك فإن أزمة الشرق الأوسط تحتاج، من منظور المحافظين الجدد، إلى الديموقراطية، وهذا ما سنتعرض إليه في هذا الفصل.

ولا بد من الإشارة إلى أن الويلسونية الحالية تختلف عن تلك التي نشأت في عشرينات القرن الماضي بتحركها في سياق العولمة الأمريكية، فبالإضافة إلى شراء واختراق القوى المعارضة لتحقيق نفوذ على حساب المستعمرين المنافسين، صار للويلسونية أهداف من قبيل فرض القيم وتغيير المجتمعات وتدمير الأيديولوجيات المعادية من خلال حرب ثقافة وإعلام، وتحويل أمريكا إلى المحدد الأول للقيم وكذلك الناظر على انطباقها على الأمم والشعوب، أي تطبيقاً فعلياً لمقولة صدام الحضارات التي حاولت انتاج جدول أعمال جديد لسياسة أمريكا الخارجية بعد السقوط المدوي للإتحاد السوفييتي.

أ. الأهداف الموضوعية

"عند نقطة معينة، عليك زرع شيء عضوي ويملك إمكانيات ذاتية للنمو والتطور، وهذا الشيء ليس سوى الديموقراطية[55]".

لمفهوم نشر الديموقراطية أسس تاريخية واستهلاك داخلي وتوظيف خارجي، وأمامنا تجربة تطبيقية لهذا المفهوم، وفيما يعنينا نحن هنا ما تم تطبيقه في الشرق الأوسط على هذا الصعيد من خلال برامج السياسة الخارجية الأمريكية.

إذن يعيش الشرق الأوسط أزمة نظم سياسية كما أسلفنا في فصل (لماذا الشرق الأوسط) أزمة النظم هذه ستقضي، عاجلاً أم آجلاً، من وجهة نظر المحافظين الجدد، إلى

أحد السيناريوهات التالية:

- قيام دولة خلافة إسلامية.
- تقاسم الدول الكبرى السيطرة على الشرق الأوسط.
- قيام أنظم إسلامية متعددة.
- الفوضى.

إن كل هذه السيناريوهات تعد خطيرة التداعيات على الأمن القومي الأمريكي وتهدد بفقدان السيطرة على منابع النفط، ولذا لا بد من حل أزمة النظم السياسية بشكل تدريجي لأن "التحرير الفجائي للطاقات المضغوطة سوف يدفعها للتشكّل ضمن حركات دينية، إجتماعية أو سياسية ستتخذ طرقاً مختلفة للتغيير: الحرب الأهلية والعدائية تجاه العالم الخارجي"[56].

ثمّة مستويات متعددة لأهداف نشر الديموقراطية، فالمستوى الأول هو تنفيس الضغط الداخلي على الأنظمة، أما الثاني فهو منع وصول القوى الإسلامية المعادية لأمريكا إلى السلطة، وثالثاً استقطاب الفئات المحايدة لناحية العداء لأمريكا، والمستوى الرابع هو محاولة دمج الإسلاميين في النظام الديموقراطي ذي الأسس العلمانية بهدف كسر عدائهم للعلمنة قدر الإمكان، أما الخيار الأخير فهو ترك الساحة لصراع بين العلمانيين والإسلاميين والذي سيؤدي إلى التوازن في السياسات الداخلية والخارجية للدول الإسلامية.

1. تنفيس الضغط

من وجهة نظر أمريكية فإن الشعوب العربية تعيش عقد تصدير الخيبة إلى جانب عداء مبرر لأمريكا، ومضافاً إلى كل ذلك هناك إحساس عميق بفقدان أنظمتها لشرعية التمثيل، محاطة بالظروف الاقتصادية والإجتماعية الصعبة. لقد تصور العقل الأمريكي بأن التعبير عن الرأي كفيل بحل المشكلات أو ربما تأخيرها، فـ "إذا استطاع المواطنون العرب التعبير عن شكاواهم بحرية وبصورة سليمة، تضاءلت احتمالات لجوئهم إلى تدابير أكثر تطرفاً وزادت أيضاً احتمالاتبنائهم مجتمعاتمنفتحة ومزدهرة تحترم حقوق

الإنسان وحكم القانون[57]".

ومؤخراً اعترض فرانسيس فوكاياما الذي كان يعد من أبرز وجوه المحافظين الجدد على هذا المنطق معتبراً أن الشعوب العربية تحتاج إلى التنمية وليس إلى مجرد تعبير عن الرأي لا يغيّر شيئاً من واقعها الحياتي.

2. منع وصول الإسلاميين إلى السلطة

ضمن الإشكاليات العديدة التي تواجه المشروع الأمريكي لنشر الديموقراطية هي إمكانية وصول قوى إسلامية معادية لأمريكا إلى السلطة في الدول العربية.

ويؤكد تقرير لمجلس العلاقات الخارجية الامريكية هذه الحقيقة قائلاً "سواء شئنا أو أبينا، من المحتمل أن تلعب الحركات والأحزاب السياسية الإسلامية دوراً بارزاً. ويجب أن تبقى الولايات المتحدة يقظة في معارضتها للمنظمات الإرهابية. ولكن يجب أن لا تسمح لقادة الشرق الأوسط بالتذرع بالأمن لقمع المنظمات الإسلامية غير العنيفة، بل يجب أن تدعم واشنطن المشاركة السياسية لأيّة مجموعة أو حزب ملتزم بالتقيّد بقوانين ومعايير العملية الديموقراطية. وللحد من إمكانية اكتساح الحركات الإسلامية المتطرفة لأنظمة سياسية شرق أوسطية أكثر إنفتاحاً[58]".

3. إستقطاب المحايدين

المنهج الإستشراقي الذي درس العالم الإسلامي خلال المراحل الفائتة توصل إلى عدة إستنتاجات على صعيد التمييز بين القوى الإسلامية المعارضة لأمريكا وتمظهراتها وتنوعها، بين تلك المتشددة والقوى الإسلامية الحداثوية، وتم التنظير لتوظيف هذه الإستنتاجات في سبيل إيصال مشروع نشر الديموقراطية إلى أهدافه دون المس بالمصالح الأمريكية الحساسة في المنطقة.

"إن الإختلاف الحقيقي بين السياسة الدينية الإسلامية والأوروبية هو السياق. ففي الغرب طوّع النشوء السياسي للعقدين الماضيين الدين كقوة سياسية، وسمح للدولة الغربية الحديثة بالإستمرار في العملية السياسية العلمانية، والتي باستطاعة أحزابها

ذات القاعدة الدينية التأثير دون أن تتسلط. إن عملية مشابهة للتطور السياسي لم تأخذ مكانها في أجزاء كبيرة من العالم المسلم. والسؤال أيضاً هو ما إذا كانت الدولة في هذا الجزء من العالم تستطيع أن تكيّف السلطة السياسية الدين بنجاح ولا تفقد الإستقرار خلال هذه العملية[59]".

ثمّة تطلع أمريكي، إذن، لزيادة مستويات العلمنة في الحياة السياسية الإسلامية بالإستفادة من تعددية الفكر السياسي للحركات والإتجاهات الإسلامية، التي تتضمن اتجاهات "معتدلة" غير حادة في عدائها لأمريكا وتحمل إمكانية لتقبل فكرة الديموقراطية والحداثة والتوافق مع الفكر الغربي السياسي في بعض جوانبه، حيث "يعتقد المعتدلون بتلاؤم الإسلام والديموقراطية"،"وبسبب إمتداد جذور تلك الأكثرية السياسية في العالم المسلم، فإن المعتدلين المسلمين يمكن أن يحتلوا مكاناً على امتداد الطيف في النشاط السياسي الإسلامي مشابهاً لتلك الديموقراطيات المسيحية الأوروبية كمشاركين ذوي توجّه ديني في العملية السياسية العلمانية وليس كمجموعات متسلطة على القرارات[60]".

وكذلك وبالإستفادة من واقع الإسلاميين الحداثيين الذين: "يفرقون بين أحكام الشريعة المثيرة للإعجاب والذين يشيرون إليها بأنها دقيقة تماماً وبين تلك التي تحكم العلاقات الإجتماعية والتي يقولون عنها بأنها أقل دقّة. وبالنتيجة فهم يستطيعون توظيف الشريعة مع القانون العلماني، والممارسات الحديثة[61]"، كما أن "عدداً كبيراً من المسلمين بما فيهم أكثرية محتملة في بعض الأمم المسلمة هم علمانيون. إنهم متدينون في حياتهم الخاصة، ولكنهم يدعمون فصل الدين عن الدولة، ويقدمون القانون المدني على الديني[62]".

فالمعتدلون "المسلمون هم الحلفاء المحتملين الأكثر فعالية للولايات المتحدة وللجماهيرية والقيم الديموقراطية الأمريكية ضد تحدي الإسلام الراديكالي[63]"، وإن"هؤلاء المعتدلين سيكون لديهم وقع عالمي مهم وعظيم جداً على مدى الخمسة عشر سنة المقبلة، ويستحق

دورهم على الأقل الكثير من التحليل كما يناله دور المتطرفين"[64]، كما أن "بعض الخبراء يعتقدون أن العديد من الحركات الإسلامية غير العنيفة "في تونس، المغرب، مصر، الأردن، من بين أماكن أخرى، قد أظهرت الإستعداد للعب على أساس قواعد ديموقراطية ومن أن هناك نزعة إسلامية واسعة على مدى المنطقة باتجاه الحداثة. إن هذه المنظمات تمثّل جماعة إنتخابية واسعة وقوية، وإنه لمن مصلحة الولايات المتحدة أن يشارك هؤلاء وأن يصبحوا أكثر اعتدالاً من أن يكونوا معارضين ويهمشوا ثم يصبحوا أكثر راديكاليةً[65]".

إلى جانب إستقطاب هذه الفئات وتوفير المناخ الديموقراطي المناسب للمحافظة على اعتدالها، فإنها يمكن أن تقوم بمهمة التأثير في التيارات المتشددة في إسلاميتها، وبالتالي عدائها لأمريكا فـ "إنه من الصعوبة وبشكل جوهري على غير المسلمين التأثير في رؤية المسلمين لدينهم الخاص بهم، فقط المسلمون أنفسهم لديهم المصداقية لتحدي إساءة استخدام الإسلام من قبل الراديكاليين[66]".

إضافة إلى هذه الفئات ودورها الذي يمكن للديموقراطية أن توفّر المناخ المناسب للعبه، ثمّة فئة أخرى أقرب إلى الفكر الغربي وهي فئة العلمانيين الذين "يظهرون استعداداً مهماً في العديد من البلاد ذات الأغلبية المسلمة وبضمهم سنتمكن من اجتذاب الطيف الواسع للرأي العام في العالم العربي بشكل كاف[67]".

تقوم هذه الرؤية على خلفية استشراقية في الفكر الغربي تقول بأن الإسلام لا يمكنه أن يطرح بديلاً "ملائماً" للسلطات الإستبدادية القائمة، وبأن الدافع الشعبي نحو تأييد الحركات الإسلامية شعبياً لا يتعلق بقدرتها على طرح البديل الفكري والنظري بقدر ما يكمن في العلاقة التاريخية مع الجماهير المستندة إلى إسلاميتها، ونظافة كفّها وأخلاقيتها، وعدائها التاريخي للمستعمر الذي أنشأ الإستبداد والمستغل لثروات الشعوب.

إن نقطة إرتكاز المقاومة الشعبية، المسلحة والسلمية، للمشروع الأمريكي هي

أيديولوجيتها وأحقية قضيتها والتزامها بآمال الشعب وآلامها، ولذلك فإن الحرب عليها ليست عسكرية بقدر ما هي ثقافية وأيديولوجية. والنزاع الحقيقي هو نزاع حول استقطاب الفئات المحايدة، وهو صراع طرفاه أمريكا واتجاه المقاومة، فمن يستطيع استقطاب الحركات العلمانية والشرائح الإجتماعية المعتدلة أو الغافلة إلى جانبه هو الذي سيحقق أهدافه النهائية، فبالنسبة لأمريكا، عندما يدرك الإسلاميون، في اتجاههم العام، أن الديموقراطية هي الحل وليس النظام الإسلامي، فهم بالتالي يعترفون بشرعية النظم القائمة، وبالتالي بالخريطة الإستعمارية التجزيئية، وبذلك يتم سحق فكرة الخلافة الإسلامية الكلية أو المجزأة في دويلات، فبعد أن يجد الإسلاميون والشرائح الشعبية التي يملكونها مكاناً لهم في الأنظمة وينالون تمثيلاً سياسياً، ولو من حيث الشكل، ستتراجع حدة ضغطهم على الأنظمة وعدائهم لأمريكا، ويخبو طموح الإستقلال الإسلامي.

ب. المحددات الأساسية:

كان ما تقدم عرضاً عاجلاً للمسوغات والرؤى التي تتم مقاربة قضيّة نشر الديموقراطية في العالم الإسلامي من خلالها. غير أن لهذه الإستراتيجية محددات أساسية ومعالم عامة تحكم مسارها التنفيذي، وتبقيها في سياق خدمة الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في المنطقة، وتوائم بين الثوابت والمتغيرات، بين التكتيك والإستراتيجيات، وأهم هذه المحددات هي:

- التدرج والمراحل.
- التمييز بين الدول.
- الموافقة بين الديموقراطية والمصالح الأمريكية.
- استخدام القوة حين اللزوم.

1. التدرج والمراحل:

(لا أرى أن هذا التحوّل سوف يحصل في سنة أو في خمس سنوات، إنها فرصة تحتاج إلى أمد طويل[68]).

وزير الخارجية السابق: كولن باول

تعقيدات العالم العربي وإشكاليات ترويج الديموقراطية بشكل مباشر وحاسم، فرضت على الخارجية الأمريكية تجزئة مشروع الديموقراطية إلى مراحل ورسم مسار تدريجي في تنفيذه، فـ "يجب أن يكون هدف أمريكا في الشرق الأوسط تشجيع التطوّر الديموقراطي، وليس الثورة[69]".

فبنظر بعض السياسيين الأمريكيين المهتمين بهذه القضية: "يشكّل الدعم الأمريكي للديموقراطية في العالم العربي تغييراً تاريخياً وتحدياً فريداً. إذا طبقت السياسة الجديدة بطرق سطحية وفاترة وغير متسقة ولم تحظ بتمويل كاف، فإن ذلك سيؤدي إلى اتهامات جديدة بالنفاق ويلحق المزيد من الضرر في العلاقة بين الولايات المتحدة والشعوب العربية. وإذا ضغطت الولايات المتحدة لإجراء الإصلاحات بشدة وبسرعة مفرطة، سيؤدي ذلك إلى عدم الإستقرار ويقوض المصالح الأمريكية[70]".

وبالإضافة إلى التعقيدات الكامنة في بنية الأنظمة والمجتمعات، والتي تفرض التدرج في فرض الديموقراطية، يدخل عامل جديد هو احتلال العراق وما له من تداعيات، حيث أطلق العنان "لمشاعر العداء لأمريكا السائدة أصلاً في الشرق الأوسط، وقوى جانب المجموعات الإسلامية المتشددة، هذا ما سيمنع العديد من الحكومات العربية من تشديد قبضتها، ناهيك عن الخوض بجرأة في التجربة الليبرالية السياسية. في كافة أنحاء المنطقة، فإن البنية التأسيسية الاقتصادية، السياسية والشروط الإجتماعية ليست مهيأة لموجة من الإنعطاف نحو الديموقراطية. هذا لا يعني أن العالم العربي لن يصبح ديموقراطياً أبداً، لكن هذا يعني أن هذه الديموقراطية تحتاج لعقود للتشكل، وسط جو عام من اللاثقة، التقلبات، والإضطراب[71]".

2. التمييز بين الدول:

يتطلب تشجيع التغيير السياسي والاقتصادي والإجتماعي في العالم العربي إستراتيجية تأخذ بعين الإعتبار ظروف كل بلد على حدة[72]".

"وإذا أخذنا بعين الإعتبار الدول التي تعرف عن نفسها بالإسلامية، سنجد أن هناك تباينات ذات دلالات مهمة بينها، فبين النموذج السياسي الإيراني، حيث المبدأ الإلهي الكتابي وطد جيداً ليكون فوق المسؤولين السياسيين، وبين المملكة العربية السعودية أو السودان اللتان تتبعان حكاماً سنة تقليديين. أما في النموذج الطالباني، فإن المسؤولين السياسيين ورجال الدين كانوا واحداً أو متشابهين، في حين أن باكستان والتي تعتبر نفسها دولة إسلامية تضبط الحكومة بالعسكر مع بهرجات دستورية على النمط الغربي[73]".

3. الموافقة بين الديموقراطية والمصالح الأمريكية المباشرة.

"حينما يبدو أن الديموقراطية تنسجم مع المصالح الأمنية والاقتصادية لأمريكا، تقوم الولايات المتحدة بنشر الديموقراطية... أما عندما تصطدم الديموقراطية مع مصالح بارزة أخرى، فإنها تفقد قيمتها وأحياناً يتم إنكارها تماماً[74]".

إن منشأ هذه الإزدواج في المعايير هو أصل فكرة نشر الديموقراطية، التي أفرزها عقل أداتي محض، رأى في الضغط المتنامي نتيجة تراكم السياسات الإستعمارية المرتبطة بالإستبداد خطراً عليه، فحاول رسم خطة التفافية على تطلعات الشعوب نحو التحرر، ويتمظهر هذا التناقض في العلاقة مع الأنظمة الإستبدادية التي يراد الترويج للديموقراطية تحت سلطتها، حيث "تواجه الولايات المتحدة أولويتين متناقضتين، فالحرب ضد القاعدة تدفعها نحو وضع الورع الديموقراطي جانباً والمحافظة على العلاقات الوطيدة مع الأوتوقراطيات في الشرق الأوسط وآسيا. من جهة أخرى، يعتقد الخبراء والمسؤولون الأمريكيون بشكل متزايد بأن النقص في الديموقراطية في العديد من هذه البلدان قد أوجد البذرة اللازمة للتطرف الإسلامي[75]".

وينبع هذا التناقض أيضاً من الفصل القائم بين المؤسسات المعنية بالسياسة الخارجية في الإدارة الأمريكية، فـ "وزارة الخارجية قد أبدت الإلتزام برفع مستوى حقوق الإنسان وقضايا الديموقراطية في هذه البلدان. أما وزارة الدفاع، في الجهة الأخرى،

فغالباً ما تركّز على الهدف الآني المتمثل في النفوذ والتعاون الأمني العسكري وتقلل من أهمية سياسات البلد المضيف[76]".

أمام هذا الواقع، يدعو تقرير مجلس الأمن القومي حول رسم مستقبل الشرق الأوسط للقيام بالمزيد من الخطوات الإلتفافية لتطويق أزمة المصداقية التي تعانيها السياسة الخارجية "إن الشك العميق تجاه دوافع الولايات المتحدة في المنطقة، يتطلب تغييرات سياسية دراماتيكية كبرى، كإعادة تقدير علاقة الولايات المتحدة الخاصة مع إسرائيل، للإشارة إلى مصداقية الولايات المتحدة بالنسبة للدمقرطة والعملية السلمية. وأكد آخرون القول أن أي مظهر لإرتباط إضافي للولايات المتحدة أو ضغط على إسرائيل قد يلعب دوراً جيداً في العالم العربي، خاصة في الخليج[77]".

تعقيدات شديدة تواجه المشروع، فالمصالح الأمنية تقضي بالإبقاء على الأنظمة والقوى الحليفة، وهذا يمنع التداول الحقيقي للسلطة، ومن جهة أخرى الإبقاء على الحلفاء، بحسب التجربة القائمة، يتطلب دعم حكومات شمولية قمعية تنتج بدورها التطرف. فالحل لا يعدو كونه تأخيراً للأزمة، ويقضي بدفع القوى الشعبية المعارضة إلى إيجاد مكان لها في النظام دون إسقاط السلطات الحليفة.

4. إستخدام القوة عند اللزوم

(إن حقيقة المقاربة الجديدة هي قطع جذور التطرف الإسلامي عبر الإهتمام الكبير بنشر الديموقراطية في العالم العربي، ليس فقط عبر الطرق البطيئة التدريجية، ولكن عبر الضغط والقوة[78]).

تصلب الأنظمة العربية، وعدم تفهمها وإستيعابها للإنعكاسات المستقبلية لتراكم الضغط على القوى المعارضة والشعوب على حد سواء، يدفع الإدارة الأمريكية إلى ممارسة قدر من الضغط يختلف من بلد إلى آخر بحسب جرعة الديموقراطية التي تراها الإدارة مناسبة لتخفيف الضغط وبالتوازن مع تداعيات وصول المعارضة إلى السلطة. وهكذا يمكن تفسير الإختلاف في استخدام القوة لفرض الديموقراطية بين دول الخليج،

مصر، لبنان وسوريا.

ج. مجالات التدخل الأمريكي

إن الإضطرار لنشر الحريات في الشرق الأوسط يقابله الخوف من تقوية الإسلاميين المعادين للغرب، إن الحل يكمن في تحمّل الولايات المتحدة لمسؤولية الإستثمار في تيارات ديموقراطية، وليس فقط في ترويج فكرة الديموقراطية"[79].

إلى جانب الحملات الدعائية وتوظيف كم هائل من وسائل الإعلام ومراكز الدراسات للترويج للديموقراطية، فقد أطلقت الخارجية الأمريكية في عهد كولن باول "مبادرة الشراكة الشرق أوسطية"، وترتكز هذه المبادرة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي بهدف تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة تجارة حرّة، إلى جانب برامج إصلاح سياسي تتضمن تدريب الأحزاب السياسية والقضاة، وعدد كبير من الصحافيين والبرلمانيين على امتداد المنطقة، كما تضمنت برامج أخرى من قبيل إنشاء مدارس للفتيات، إيصال الإنترنت إلى الجامعات، والتأسيس لشراكة واسعة مع عدد كبير من الجامعات في المنطقة"[80].

وهكذا تحركت عجلة الديموقراطية وفورة المجتمع المدني في سياق محاولة شراء أمريكية واسعة النطاق لحركات المعارضة في الشارع العربي والإسلامي، وقد تم تحويل حركة الأموال والإتصالات مع حركات المجتمع المدني إلى مؤسسات خاصة لا يمكن رصد حركتها المالية، داخلياً وخارجياً، ولذلك نرى أن الأرقام المعلنة للدعم الأمريكي لتلك الحركات، تحت عنوان الديموقراطية والمجتمع المدني، زهيدة جداً، وغير معقولة، في محاولة لتخفيف الإتهامات الموجهة لتلك الحركات بتبعيتها لأمريكا.

د. نتائج الديموقراطية

إن تزايد نمو شعبية حماس على كل حال، يرفع إمكانية توقف العملية الديموقراطية أو تعليقها عند نقطةٍ ما. إن حماس تربح أرضاً على فتح، ويظهر أنه من المحتمل أن تبلو حسناً في الإنتخابات التشريعية المقبلة، بسبب تقزز الفلسطينيين من الفساد وقلّة الفعالية "الكفاءة" كسبب أهم من جاذبية الإسلام السياسي. إن العملية الحالية مشحونة

بالمخاطر، إذ أن نجاح حماس الطاغي قد يخفض إستعداد الأنظمة الأخرى في المنطقة، كالأردن، لفتح مجال سياسي إضافي للإسلاميين، ومن جهةٍ أخرى فإن اختصار العملية الديموقراطية قد يرسل رسالة سلبية للإسلاميين الآخرين في المنطقة الذين يسعون للعب دور بواسطة قواعد اللعبة الديموقراطية، ومن المحتمل أن يتطرفوا بمطالبهم من أجل التغيير[81].

ناقشت إدارة بوش النتائج الإيجابية التي يمكن أن تتأتى من نشر الديموقراطية في العالم الإسلامي والدول المارقة، والتي قد تحسن الأمن الأمريكي، لأن أجيال الإستبداد العنيف والديموقراطيات قد تتعايش بسلام. "لكن سجل الإنتخابات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية، إيران، العراق وفي أي مكان آخر في العالم الإسلامي مفزعة. الفائزون في هذه الإنتخابات يعلنون تمسكهم علناً بالإرهاب، الأسلحة النووية، أو بالدقة يعكسون الإنتماءات الإثنية أو الطائفية[82]".

الفوضى الديموقراطية كتراجع وخيار أخير

لقد أظهر التاريخ أن قيام إمبراطورية ما بفرض قيمها، مؤسساتها، وقوتها العسكرية على دول أخرى دون مراعاة مصالحها، ستنشأ حتماً مقاومة تجاه هيمنة هذه الإمبراطورية، التي قد تصاب بالإفلاس والإنهيار نتيجة لذلك[83].

ثانياً: الفوضى الخلاقة

إن السلام في الشرق الأوسط يتعلق بنشر الديموقراطية في العالم العربي. ولتحقيق ذلك على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للإجابة على الإشكالية التي تقول بأن الستاتيكو القائم على المنطقة منذ عقود هو مصدر الخطر الحقيقي[84].

تعد الفوضى الخلاقة إحدى السياسات التي اتبعتها الخارجية الأمريكية في سعيها للسيطرة الكاملة على الشرق الأوسط وتطويع قواه الحية، وهي تتداخل مع الديموقراطية في بعض الحالات، فيما يتم العمل بها أحياناً بعيداً عن أجواء الديموقراطية، بالمعنى

الأمريكي، شكلاً أو مضموناً.

يعتبر مايكل ليدين، وهو من كبار رجالات المحافظين، أن فكرة الفوضى والتغيير عبر الفوضى ذات جذور في الفكر الغربي الليبرالي، فـ "الفوضى الخلاقة هي معلم أساسي في فكرنا، داخل مجتمعنا وخارجه... نحن ندمّر النظام القديم كل يوم... ولطالما خشي أعداؤنا هذه الزوبعة المؤلّفة من الطاقة الخلاقة التي تهدد تقاليدهم.. ينبغي علينا تدميرهم لنتقدم نحو مهمتنا التاريخية[85]"، وإذا عدنا إلى فكر ليو شتراوس وموقفه من التاريخانية، ونظرته العملانية إلى الفلسفة والفيلسوف كعناصر تغيير في المجتمع والتاريخ، أدركنا خلفية ما يرمي إليه ليدين.

من ناحية أخرى، يشرح جيل دورونسورو إستراتيجية الفوضى الخلاقة فيقول "تتضمن استغلال عناصر داخل المجتمع تتطلع نحو التغيير، دعمها عبر تحريك الإعلام المحلي والعالمي، إختراع رمز يمكنهم التوحّد حوله، وزيادة الضغط الدولي تجاه القوى التي يعارضونها[86]".

الحاجة إلى الفوضى الخلاقة مردها إلى إفتقاد أي طرف خارجي القدرة على التأثير في بنية دولة مستهدفة دون وجود عوامل داخلية مساعدة ومرتبطة به من حيث الأهداف أو بشكل عضوي، وبالنسبة لأمريكا، التي تعاني أزمة مصداقية بين شعوب الشرق الأوسط، فهي بأمسّ الحاجة إلى توفير مناخ مناسب لتنفيذ مشروعها، أياً يكن، داخل بلدان المنطقة. "إن عدم قدرة الولايات المتحدة على التدخّل المباشر لصالح فريق دون الآخر، سيضعف مصداقية حلفائها تحت عنوان العمالة لأمريكا، ولذلك فإن دور الفوضى الخلاقة هي إحداث تغيير داخلي[87]".

وتبعاً للظروف القائمة في المنطقة التي أشرنا إليها في فصل "لماذا الشرق الأوسط" فإنه من الواضح أن السياسة الخارجية الأمريكية بدأت تتطلع في عهد المحافظين الجدد إلى إعادة رسم الخريطة السياسية وأحياناً الجيوسياسية للمنطقة بما يتناسب وتطلعاتها ومصالحها، فـ "تاريخياً اتبعت الولايات المتحدة مبدأ المحافظة على الإستقرار

كمميز أساسي لسياستها في الشرق الأوسط. جاء جورج بوش الإبن ليعتبر بأن هذا الإستقرار هو بحد ذاته مشكلة وعقبة أمام تحقيق المصالح الأمريكية في هذه المنطقة"[88]، ولا شك بأن الفوضى الخلاقة تخدم هدف التغيير، لكن في مجالات محددة ومراحل زمنية خاصة، إذ أن الفوضى في النهاية تسمح للعناصر المعادية لأمريكا بالتحرك بحرية، وإن المثال الأبرز لتطبيق الفوضى الخلاقة هو ما جرى في لبنان وسوريا. وثمّة ما يبرر حصر استخدام هذه السياسة بهما تقريباً، حيث يختلف هذان البلدان عن الدول الإسلامية الأخرى بأن الحكم فيهما كان معادياً للمشروع الأمريكي، وبالتالي فهو بحاجة إلى سياسة أخرى، لا تتضمن استيعاب الإسلاميين بقدر ما تتضمن قلب النظام، أو التأثير في توازناته الداخلية.

ومن خلال رؤية تشمل المنطقة ككل فـ "إن سرعة هذه الفوضى الخلاقة في هذا النطاق تبدو ضعيفة بشكل واضح، وذلك تبعاً لمعايير وظروف محلية، وحتى دولية. وجزء من هذه المعايير هو طبيعة السياسة الداخلية للدول العربية. لكل دول معادلتها الخاصة، وبعضها من يتحرك في عدة مسارات في الآن ذاته[89]".

أ. سوريا

فكرة خلق مناخ قلاقل في سوريا هي في الأصل فكرة مشتركة إسرائيلية ليكودية من جهة وأمريكية محافظة جديدة من جهة أخرى، ففي الورقة التي صدرت عن مركز الدراسات الإستراتيجية المتقدمة في إسرائيل وشارك فيها ريتشارد بيرل أحد أبرز وجوه المحافظين الجدد، وقدّمت إلى نتنياهو عام 1996 إبان استلامه للسلطة، تم التطرق إلى إمكانية محاصرة المقاومة الإسلامية في لبنان عن طريق إضعاف النظام السوري أو دعم إنقلاب عليه، فـ "في الواقع تجري سوريا إنتخابات كاذبة، ويقوم فيها نظام فاسد، كما أنها أجبرت لبنان على توقيع "معاهدة الأخوة" عام 1991، التي أنهت السيادة اللبنانية. وبدأت سوريا باستعمار لبنان بعشرات آلاف السوريين، الذين قتلوا عشرات الآلاف من مواطنيهم، خلال ثلاثة أيام في حماه عام 1983[90]".

وتتوفر فرصة إطلاق فوضى خلاقة من حيث أن "سوريا بلد صغير متخلف ومفلس يضطرب في نزوات جامحة مدمّرة[91]"، ولذلك فإن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا تتطلب مراجعة جدية حيث أن "إن منح لبنان لسوريا هو صفقة ساهمت في إقناع أبناء المنطقة بأن الولايات المتحدة ضعيفة وعاجزة عن حماية أصدقائها وتابعيتها[92]". فتقترح هذه الورقة بدايةً "مهاجمة البنية التحتية لتبييض الأموال وتجارة المخدرات في لبنان والتي تعمل تحت إشراف غازي كنعان. كسر السابقة التي تقول بأن الأراضي السورية تظل آمنة في حال تم استهداف إسرائيل عبر قوى حليفة لها من لبنان. ضرب أهداف سورية في لبنان، وإذا ظهرت عدم فعالية ذلك، ينبغي ضرب أهداف في الأراضي السورية نفسها[93]".

وانطلاقاً من أن "حزب الله ينبغي أن يكون على رأس القائمة، ينبغي أن يكون التحرك الأول قطع الإمدادات التي تصله عبر مطار دمشق، ويمكن الإستفادة من نقاط الضعف السورية لإسقاط النظام هناك: صغر حجم الدولة وظروفها الاقتصادية الصعبة.. وحيث إن التموضع السوري الدبلوماسي القوي ظاهراً لم ينشأ سوى من الرغبة الغربية والأمريكية في إعطاء سوريا دوراً في حل القضية الفلسطينية[94]".

وعلى اعتبار أن "مستقبل العراق سوف يؤثّر بشكل كبير في التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط بشكل عميق، فسيكون معقولاً أن ترى إسرائيل مصلحة في دعم الهاشميين في مساعيهم لإستعادة حكم العراق، وذلك عبر عدة معايير منها: زيارة الأردن كأول زيارة رسمية لبلد، قبل زيارة الولايات المتحدة، بالنسبة لحكومة نتانياهو الجديدة؛ دعم الملك حسين وتزويده ببعض المساعدات الأمنية لحماية نظامه من المؤامرات السورية؛ تشجيع الإستثمار في الأردن من خلال النفوذ الإسرائيلي في الاقتصاد الأمريكي وذلك لخلق تحوّل بنيوي في الاقتصاد الأردني وتأمين إستقلاله عن العراق؛ تحويل الإنتباه السوري عبر استخدام عناصر المعارضة اللبنانية لخلخلة النفوذ السوري في لبنان[95]".

وبالتالي فإن "دمشق ستخاف من التحالف الطبيعي الذي سيقوم بين إسرائيل من جهة وبين العراق وتركيا والأردن من جهة أخرى، هذا التحالف الذي سيفصل سوريا عن الجزيرة العربية. وبالنسبة لسوريا فسيكون ذلك مقدمة لتغيير خريطة الشرق الأوسط بشكل يهدد سيادة سوريا على أراضيها[96]".

فالهدف الأساس هو إعادة تشكيل المحيط الجيوسياسي لإسرائيل بما يخفف من المخاطر التي يتعرض لها هذا الكيان المصطنع، حيث تستطيع "إسرائيل تشكيل بيئتها الإستراتيجية، بالتعاون مع تركيا والأردن، عبر إضعاف، احتواء، ودفع سوريا إلى التراجع. هذا المجهود ينبغي أن يتركّز على إزاحة صدام حسين عن السلطة، كهدف إسرائيلي قائم بحد ذاته، وبهدف إحباط سوريا عبر خلخلة مناخها المجاور[97]".

ب. لبنان

هو المدخل إذن لإطلاق فوضى خلاقة في سوريا، وقد وجد المحافظون الجدد أن هذا البلد يتميّز بالعديد من وجوه الإستفادة كنقطة إنطلاق نحو التغيير في المنطقة بتناقضاته البنيوية وإمكانية اختراقه بسهولة عبر فتح خطوط على بعض الطوائف، ناهيك عن أن الفوضى في هذا البلد تشكل المناخ المناسب لتوطين الفلسطينيين وشرعنة هذه العملية على مستوى العالم العربي. وقد أشار روبرت ساتلوف، من معهد واشنطن الذي يعد فرعاً لمنظمة إيباك، إلى هذه المميزات في مقال له حول الفوضى الخلاقة، هذه أهمها.

"لبنان هو الدولة التي تلتقي فيها مصالح الولايات المتحدة مع دول أوروبا، وخصوصاً فرنسا، كشركاء حقيقيين، مما يسمح للولايات المتحدة بترك المجال مفتوحاً أمام الدول الأخرى أو الأمم المتحدة بقيادة العملية تجاه لبنان[98]".

"لبنان هو المكان الذي تلتقي فيه أجندة الديموقراطية مع الرؤية الإستراتيجية التقليدية، أي التوجه العالمي نحو التفاوض مع إيران للتوصل إلى حل سلمي لملفها النووي،واضعين بعين الإعتبار الإستثمار الإيراني الكبير في لبنان ليس فقط على صعيد تقديم آلاف الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى لحزب الله، ولكن أيضاً الشراكة المتقدمة

بين إيران ودمشق، من الصعب التصوّر أن إيران لن ترى المفاوضات مع الثلاثي الأوروبي والقرار 1559 كجزأين متكاملين من حملة عالمية لمحاصرة النفوذ الإيراني الإقليمي[99]".

"لبنان هو الدولة التي لا تعتبر الولايات المتحدة فيه محركاً مؤثراً في تسارع الأحداث، فمقتل رفيق الحريري أنتج هذه المروحة من الحراك[100]".

"إسرائيل وإيران، أوروبا والولايات المتحدة، سوريا والفلسطينيين: كل هذه المسارات تلتقي في لبنان[101]".

كما أن لبنان يتمتع بميزة كبرى لناحية قدرته على تقبّل أو تحرك ديموقراطي في الشرق الأوسط مدعوم أمريكياً فـ "بالمقارنة إن مسارات الإصلاح السياسي في السعودية ومصر، هي في الحقيقة مشاريع طويلة المدى، بحيث نتائجها ستتضح بعد وقت طويل من إنجلاء الغبار عن ثورة الأرز[102]".

ثالثاً: الحرب الإستباقية

"الهدف النهائي للسياسة الخارجية الأمريكية هو استخدام القوة المتوفّرة، بشكل فردي إذا لزم الأمر، لنشر الأسواق الحرة الديموقراطية على امتداد العالم[103]".

تقع فكرة استباق ظهور التهديدات الكامنة بتسديد ضربة إليها، في لب العقل المحافظ الجديد، ففي رؤيتهم لعالم ما بعد الحرب الباردة، تطلعوا لإستباق حركة التاريخ التي قد تحمل منافسيهم إلى مواقع النفوذ العالمي، فبدأت أمريكا حرباً للسيطرة على الشرق الأوسط، لتتحكم برئتي العالم وتقدر الحجم اللازم من الأوكسيجين لكل دول منافسة، بما يقلل من تسارع نمو اقتصادياتها، وشنّت، من ناحية أخرى، حرباً إستباقية من نوع آخر ضد الحركات الإسلامية الحالمة بالوصول إلى السلطة في بلدانها، وذلك عبر سياستي نشر الديموقراطية والفوضى الخلاقة قبل أن تجتمع ظروف تساعد هذه الحركات على تحقيق طموحاتها.

أما على المستوى العسكري، فقد أعادت الولايات المتحدة النظر في فعالية مبدأ الردع والردع النووي، ففي مرحلة ما بعد سقوط السوفييت ونشوء النظام الأحادي لم تعد أمريكا مضطرة إلى الإكتفاء بردع الخصوم عن محاولة تهديدها، إذ ليس ثمّة ما يمنع من شن حرب إستباقية تحسن مواقع أمريكا دولياً وإقليمياً، ولن تخلو غزوة من غنيمة.

ويعتبر برادلي ثاير أن الحروب نادراً ما تكون أمراً إيجابياً لكن "النتائج الإيجابية تتأتى من الحرب. لقد أحدثت متغيرات اجتماعية عميقة من المجتمعات الغربية، وطوّرت الحقوق السياسية، محو الأمية، الفرص التعليمية، والعديد من الإنجازات التكنولوجية من الرادار إلى المضادات الحيوية. وبنفس تلك الأهمية للحروب السابقة، فإن الحرب الحالية (على العراق) تمثّل فرصاً حقيقية للمنتصرين لتحقيق مواقع متقدمة وتحقيق مصالحهم في السياسة العالمية.. فكمثل الحروب السابقة، الحرب على الإرهاب التي أطلقتها إدارة بوش في أعقاب هجوم 11/9 خلقت فرصة للولايات المتحدة لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط، لتقويض الأعداء وتثبيت سلطتها[104].

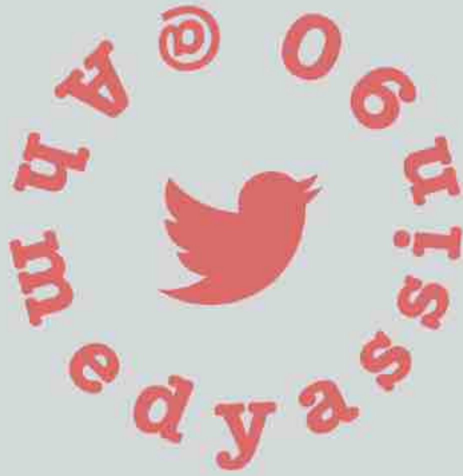
فقد "تقود هذه الحرب إلى تغيير إقليمي في الشرق الأوسط باتجاه الأيديولوجية الليبرالية الأمريكية: تطوير ودعم الحكومات والأسواق الحرة".

ورأى ثاير في هذه الحرب فرصة لإعادة تشكيل خريطة المنطقة التي اعتبر مورافشيك أن سياسة أمريكا تجاهها تتحرك في ميدان تم تشكيل تضاريسه الجيوبوليتيكية تبعاً لمصالح بريطانيا وفرنسا، أما الآن فإن "الظروف مهيأة لتقوية النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. وينبغي على إدارة بوش أن تتلقف الفرصة التي أوجدتها الحرب على الإرهاب والإنتصار على العراق لإعادة تشكيل الشرق الأوسط وتوسيع تواجدها وتثبيته بشكل جذري في الشرق الأوسط".

من بين الدول الثلاثة المصنفة أمريكياً ضمن "محور الشر" إيران، كوريا الشمالية والعراق، تم اختيار الأخير، ليكون هدفاً لحرب إستباقية، تبعاً لعناصر ذاتية عراقية داخلية، وأخرى تتعلق بموقعه الجغرافي الذي يعد عصب علاقات في المنطقة، حيث

تتصل حدوده بكل من الدول الهامة التالية: إيران، السعودية، تركيا، سورية، الأردن والكويت، ولذلك رأى مورافشيك أن "الحرب ينبغي أن تبدأ بهجوم على العراق، والسبب الحقيقي لذلك هو أن هذا الهجوم سيجعل من أمريكا القوة المهيمنة في المنطقة، وذلك سيخلق شعوراً يصل حتى العظام في المنطقة حول مدى جدية النوايا والتصميم الأمريكيين[105]"، فـ "وجود القوات الأمريكية في العراق المجاور لسوريا سوف يوجد عوامل محفزة لتغيير النظام هناك[106]"، إضافة إلى هدف أساسي وهو إستكمال الحصار حول إيران. فيما يؤكّد خليل زاده أن"تغيير النظام في العراق يخدم الأهداف الأمريكية البعيدة المدى[107] فـ "التأثير العام لمعركة العراق سيكون دفع أكثر خصومنا عداءً نحو الشعور بالتهديد الوجودي[108]".

أما العامل الداخلي فيتمثّل في أن العراق هو البلد الذي كان بإمكان أمريكا احتلاله دون مواجهة مقاومة جدية نظراً للإنهيار السياسي والاقتصادي والعسكري الداخلي الذي سارع في وتيرته الحصار الدولي، مضافاً إلى ذلك احتياطات النفط الضخمة التي يحتويها والتي تسمح السيطرة عليها بالتحكم بجزء كبير من حركة النفط وأسعاره.


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني
المدرسة الواقعية
في فكر كيسنجر وبريجنسكي

تعريف المدرسة الواقعية

إن تعريف مفهوم الواقعية هو أمر شائك، لأن كل قرار يتخذه الفرد البشري يقع بين حدين: الذاتية والموضوعية. وتفصل بين هذين الحدين مراتب لا يمكن ان تحصى، لكن الذي لا يمكن أن يحصل هو إلغاء أحد هذين الحدين، واعتبار أحد القرارات البشرية ذاتياً صرفاً أو موضوعياً صرفاً.

بناءً على ما تقدم، فإن الواقعية، بما هي مقاربة الواقع كما هو عليه، بموضوعية دون تدخل الذات، هي تصور سريالي، من حيث أن جهاز إدراك الواقع ورؤيته متحقق في نفس الذات، فإن الذات هي التي ترى الواقع في النهاية، وبقدر ما تحاول هذه النفس التجرد، فإنها تملي نوعاً خاصاً من الرؤية الذاتية على نفسها.

هذا من حيث الرؤية، أما من حيث الممارسة العملية، أي التدخل في شكل وحيثيات هذا الواقع لتغييره، فإن الواقعية تعني الإنطلاق في اتخاذ القرار بنفس تغييري أقل تطرفاً، يتجنب الإصطدام بالواقع، محاولاً الإحتيال عليه والإلتفاف، والإنسجام مع ظروفه بما لا ينعكس سلباً على الذات، ودون استهداف كلياته بالتغيير المباشر. ودون الإلتزام برؤية تغييرية متزمتة من حيث الأهداف والنتائج المراد تحقيقها، أو من حيث الوسيلة وشكل الوصول إلى هذه الأهداف.

إن الكتابة عن المدرسة الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية، لا يمكن أن تقوم على أساس وصفي تقريري للمارسة سياسية، أو مسار تاريخي، أو سلوك عملاني، بل تأخذ مكانها في إطار مناقشة المقولات الأساسية للذين حاولوا الكشف عن المحددات العامة والمميزات الأساسية لهذه المدرسة، ومقارنتها بشكل "موضوعي"، بما يسهل مسارنا نحو تشكيل صورة عامة، وإن تكن تشكيلية، بالمعنى المأخوذ عن فن الرسم للكلمة، لا تظهر مشهداً متناسقاً تماماً، بل تعرض تناقضاته وتكويناته الأساسية. وربما نجد تبريراً أساسياً لهذه المقاربة، من حيث أن المدرسة الواقعية لا تملي أيديولوجيا محددة، بل إن تكونها كمفهوم أو كمدرسة جاء نتيجة لممارسة فردية، إنسانية، ذاتية، ولم

تكن نتاج عقل مؤدلج، أو متطلع عبر زجاج رؤية كونية، وإن تكن غير متكاملة، كما هو حال مدرسة المحافظين الجدد، التي وإن كانت نتاج مراس ومسار تاريخيين، إلا أن للأيديولوجيا والرؤية الكونية الفلسفية لشتراوس وأتباعه النيتشويين تأثير أساسي في تكوين ما يمكن أن يسمى مدرسة سياسية، ذات معالم معروفة، وإن شابها التداخل، ككل نظرية أو منطوق إنسانية.

السياسة الخارجية الأمريكية لا تحكمها مبادئ أو ثوابت أو استراتيجيات او تكتيكات، بل تتعدد وتتنوع بكل أبعادها بحسب الجهة التي تتعلق بها السياسة في الساحة العالمية وظروفها الخاصة، وبحسب اللحظة التاريخية والسياسية والإستراتيجية.

إذن، وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن الواقعية لا تعني الاخلاقية، بل هي عكسها، ولا تعني عدم القسوة، بل هي القسوة بعينها، لكنها تعني عدم المغامرة، إنها الواقعية في تحقيق أهداف الذات، بغض النظر عن الوسائل.

أما المقاربة للمدرسة الواقعية، فلا يسهل أن تكون بشكل شمولي تعميمي، نظراً لمرونة مبادئها واتساع نطاق التجارب التي يمكن أن تنضوي تحت لوائها، فارتأينا رسم مشهد نموذجي لفكر وتجربة الواقعيين من خلال قراءة تجربة رجلين أساسيين في تلك المدرسة: هنري كينسجر وزبغنيو بريجنسكي.

المبحث الأول

كيسنجر والواقعية في السياسة الخارجية

"لم يقم بإنتاج أي مفهوم عظيم، ولم يكن ذا أحلام نبيلة كتلك التي تراود الأجيال المتحفزة والثورية. لم تكمن قدراته في الخلاقية ولكن في النسبية، وفي قدرته على دمج العناصر والمعطيات"[109] .

كيسنجر في وصفه لتجربة المستشار الألماني مترنيخ

يعتبر الأمريكي اليهودي الألماني الأصل هنري ألفرد كيسنجر أحد آباء المدرسة الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية، وتعتبر تجاربه وأفكاره وكتاباته مرجعية للعاملين والباحثين في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. كما لا يزال، هو بشخصه، مستشاراً رفيع المستوى لدى الإدارة الأمريكية، يرجع إليه في القضايا المستعصية، ويمتلك شخصياً أربع شركات استشارية عالمية، تقدم المشورة للجهات السياسية والمؤسسات الاقتصادية الكبرى.

عاش كيسنجر شبابه في ألمانيا خلال مرحلة النازية والحروب الطاحنة التي فرضتها على أوروبا، وحين غادر أوروبا إلى الولايات المتحدة، والتحق بجامعة هارفرد انكب على دراسة التاريخ السياسي لأوروبا، مسترجعاً مرحلة السلام التي أنتجتها استراتيجية المستشار النمساوي مترنيخ في بناء نظام دولي على أساس توازن القوى، تلك المرحلة كانت موضوع الدكتوراه التي قدمها في هارفرد.

يمكن القول إن تربية كيسنجر وبنيته الفكرية واهتمامه بالتاريخ الأوروبي، غدت عناصر مجتمعة أبعدته عن التربية الايديولوجية للمجتمع الأمريكي عموماً إبان الحرب الباردة، كان ينظر من زاوية أخرى ترجع إلى تجربة أوروبا في إعادة بناء نظامها السياسي في مخاض الخروج من القرون الوسطى.

ولذلك فقد تميز كيسنجر برؤيته الواقعية وبرز في عصر الصراع الأيديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية، والذي سادت فيه أجواء الصراع الثقافي والإعلامي بشكل كبير،

وظهرت خلفية الصراع مكونة من مفاهيم ورؤى كونية متضاربة، أكثر مما هي سياسات ومصالح وموازين قوى متعارضة. جاء كيسنجر ليكسر هذا الجليد.

أولاً: رؤيته للسياسة الخارجية الأمريكية

مزج كيسنجر بين العنف والتهديد به من جهة وبين الدبلوماسية من جهة أخرى، بحيث تنال الدبلوماسية مصداقية واقعية. لقد حافظ على النظام الدولي الذي ظل فيه الإتحاد السوفياتي معترفاً فيه ولكن في دائرة الإحتواء، وبذلك تم نقل الإضطرابات الثورية إلى هامش ساحة صراع القوى الكبرى، أي إلى بلدان العالم الثالث[110].

نظرية توازن القوى، إذن، وكما سنرى في استعراض تجارب كيسنجر، ظلت عماد رؤيته في إدارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة إبان تنصيبه مستشاراً للرئيس في قضايا الأمن القومي ولاحقاً كوزير للخارجية، وقد حاول ابراهيم غرايبة تلخيص استراتيجيته في الدبلوماسية بثلاث نقاط:

- كي يكون ثمة سلام، لا بد أن تكون هناك تسوية قائمة على التفاوض يخرج منها الجميع في حالة توازن.
- القوة المنتصرة يجب ألا تسحق المهزوم أو تبيده، وإنما يجب أن تمنحه قدراً ومنفذاً لسلام مشرف.
- أفضل ضمان للسلام هو التوازن[111].

ورغم أهمية هذا التلخيص فإنه لا يغطي إلا بعض زوايا منهجية الرجل والقضايا التي تعرض لها خلال سيرته الأكاديمية والمهنية لاحقاً والمقاربات التي قام بها، حيث تطرق في أول كتاب أصدره بعد نيله الدكتوراه إلى قضية الردع النووي وموقعه في العلاقات الدولية إبان الحرب الباردة، وكان الكتاب بعنوان "السياسة الخارجية والأسلحة النووية". ويلخص روبرت كابلان في مقالته في مجلة الأتلانتيك رؤيته لدور السلاح النووي فـ "في ظل التغير النوعي للأسلحة، فإن وظيفة رجل الدولة لم تتغير: بناء توازن ردع بين القوى الكبرى كخطوة نحو بناء نظام دولي، ليس بالضرورة أن تتوافر فيه صفات الحق أو العدالة، لكن ينبغي أن يكون معترفاً به من قبل اللاعبين الأساسيين"[112]. ويحلل

كابلان خلفية هذه الرؤية فيقول "لقد بدا لكيسنجر أن عالماً مهدداً بكارثة نووية يحتاج لاستلهام تجربة مترنيخ، الذي بنى نظاماً ذكياً بالتعاون مع كاسترليه، وزير خارجية بريطانياً، أبقى أوروبا من عام 1815، عام هزيمة نابليون في واترلو، وحتى بداية الحرب العالمية الأولى، أي طوال مئة سنة، بعيدة عن الصراعات الكبرى"[113].

ثانياً: موقع النظرية الواقعية

رغم اتباع كيسنجر لمنهجية واقعية في مقارباته النظرية والعملانية فإنه لم يعتبرها مرجعية ثابتة في جميع الظروف، حيث سيدعو لرد انتقامي بعد حادثة 11 أيلول، ويؤيد غزو العراق عام 2003. فهو ينظر بمرونة تجاه التغير في مناهج السياسة الخارجية، ويقول "إذا كانت القيم أو القوة الايديولوجية أم مبرر الوجود، هي مجمل المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية، فإن تحديد الإختيار من بينها يتوقف في الواقع على المرحلة التاريخية التي يجد فيها النظام الدولي نفسه. وبالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية الساعية دوماً إلى صيغة سحرية عامة الغرض، تمثل الحاجة الناشئة إلى الدقة الأيديولوجية والإستراتيجية طويلة الأمد تحدياً خاصاً لم يحل بعد[114].

بناءً على هذا الواقع المقعد ليس على السياسي الواقعي العمل ضمن قوالب جاهزة، بل بحسب الواقع، وبحسب التحديات، فقد يتخذ قرارات غير واقعية، متهورة أو تحمل طابع المغامرة تبعاً للواقع وتحدياته، وفي مواجهة سؤال من قبيل: هل تسترشد السياسة الخارجية الأمريكية بالقيم أو المصالح؟ المثالية أو الواقعية؟ يجيب كيسنجر بالقول "يكمن التحدي الحقيقي في دمج الإثنين معاً، إذ لا يمكن لصانع السياسة الخارجية الأمريكية الجاد أن يغفل عن تقاليد التفوق الإستثنائي التي كرمت الديموقراطية الأمريكية نفسها بها. لكن لا يستطيع صانع السياسة الأمريكية أيضاً تجاهل الظروف التي يجب ان تطبق فيها[115].

روبرت كابلان بدوره حاول تلخيص النظرية الواقعية في فكر كيسنجر، فعدد بعض

المبادئ الأساسية معتبراً إياها محددات كيسنجر لهذه النظرية:

1. الفوضى أسوأ من الظلم. الظلم يعني أن العالم غير كامل، لكن الفوضى تعني أن العدالة غير متوفرة لأي كان، بحيث تصبح الممارسات الحياتية البسيطة واليومية أعمالاً محفوفة بالخطر.
2. ليست الإشكالية الأساسية في السياسة السيطرة على الشرور، ولكن وضع حدود للحق. فلا شيء أخطر من اقتناع مجموعة من الناس بتفوقها المعنوي، حينها تنشأ الديكتاتوريات.
3. المهمة الأساسية لرجل الدولة هي تفادي الثورات[116].

ثالثاً: كيسنجر وتجربة الإنفتاح على الصين

تعتبر تجربة كيسنجر في اختراق المعسكر الشيوعي وفتح العلاقات الدبلوماسية مع الصين، إحدى التجارب الناجحة للمدرسة الواقعية، فبالتضحية بالمبادئ والشعارات الأيديولوجية وتخطى خطوط التماس التي رآها كيسنجر من صنع الإعلام لا الوقائع، أصبح ممكناً للولايات المتحدة أن تمارس دوراً أكثر حيوية على الساحة الآسيوية، وتمسك بخيط الخلاف الروسي الصين.

كان لنا في مقاربة هذه التجربة إطلالة واسعة على الوثائق المتعلقة بهذه القضية، والتي تم الكشف عنها عبر أرشيف الأمن القومي الأمريكي عام 2001، حيث أمكن عبر هذا الأرشيف متابعة التطور التفصيلي للعلاقة وآلته اتخاذ القرار بهذا الموضوع، وكيفية تبلور الرؤية الواقعية لدى الإدارة الأمريكية بحثٍّ وتوجيه من كيسنجر.

أ. بناء الرؤية الواقعية:

جرت بين الصين والولايات المتحدة بعض الإتصالات الدبلوماسية الجانبية على مستوى السفراء في أوروبا، سبقت مرحلة مجيء كيسنجر إلى موقع رئاسة مجلس الأمن القومي في عهد ريتشارد نيكسون.

لمس كيسنجر بعض الإشارات الإيجابية في السياسة الصينية، من خلال تلك المشاورات، والخطاب السياسي العام للقيادة الصينية، وبدأ الحديث عن إمكانية إرسال موفد أمريكي إلى الصين لتعزيز الحوار والتواصل وإعطاء دفع للعلاقات المتبادلة.

بناءً على هذه التطورات بدأ كيسنجر يفكر في إمكانية التقارب مع الصين، وبداية

أخذ يحلل الموقف داخل الصين من خطوة مماثلة، فبتاريخ 12/2/1969 أرسل إلى نيكسون مذكرة يقول فيها أن: "التحليل المبدئي للدوافع الصينية للإستجابة للطرح الأمريكي يتوزع على خمسة احتمالات: أولاً، ترا كم مشاكل داخلية واستمرارها بما يدفع نحو التطلع لتخفيف الضغط في العلاقات الخارجية. ثانياً، استمرار مفاوضات باريس حول الأزمة في فييتنام مصاحبة مع تراجع الموقع العسكري لفييتنام الشمالية. ثالثاً، كرد فعل على تصاعد الخلاف الروسي الصيني. رابعاً، كخطوة نحو استكشاف سياسات ورؤى إدارة نيكسون الجديدة العهد. خامساً، للدفع باتجاه الليونة في الموقف الأمريكي بخصوص قضية تايوان"[117] . وأشار في سياق عرضه للقضية إلى أنه "لا بد من الأخذ بعين الإعتبار إمكانية وجود انشقاق في الأراء الصينية حول العلاقات مع الولايات المتحدة. وبالتأكيد فإن تحولاً في السياسة الصينية لم يطرأ. لكن على الأقل، فقد تراجعت حدة الموقف الصيني المتطرف الذي عرفناه خلال الثورة الثقافية".

من ناحية أخرى كان مهتماً بتداعيات هذه المقاربة الجريئة على حلفاء أمريكا في آسيا، فحاول، في المذكرة السالفة الذكر، توضيح المحددات والمحاذير لسياسة الإنفتاح على الصين كان منها "عدم التخلي عن إلتزامات الولايات المتحدة تجاه تايوان أو تجاهلها، الإلتفات إلى عدم الإضرار بمصالح حلفاء الولايات المتحدة في آسيا وبشكل رئيسي اليابان" وقارب شكل العلاقة المفترضة مع الصين "خاصة تخضع للإلتزام الذاتي".

بعد هذه المقدمة العامة في مذكرته، التي تعد إحدى أبرز الوثائق التي تعكس واقعيته في مقاربة قضية العلاقة مع الصين، راح كيسنجر يجري تقييماً للخيارات الممكنة حول المقاربة الدبلوماسية للتخاطب مع الطرف الصيني، فكان أمامه أربعة خيارات أساسية، استعرض سلبيات وإيجابيات كل منها بعيداً عن أي تطرق للزاوية الأيديولوجية في العلاقة مع طرف أساسي "العالم الشيوعي"، ونستعرض هنا هذا التقييم للخيارات نظراً لأهميته في توضيع منهجية التفكير الواقعي لدى كيسنجر:

الخيار الأول:

يمكننا أن نظهر أننا مستعدون للمناقشة تطبيع العلاقات مع بكين استناداً إلى تفاهم على العلاقات السلمية، ويمكن رفد هذا العرض بإعادة التجارة في السلع غير الإستراتيجية. على أن يدرك الصينيون بأن هذا التفاهم لا يعني القيام بخطوة غير محسوبة تجاه علاقاتنا والتزاماتنا مع تايوان.

الإيجابيات:

- تحول العلاقات بين البلدين من حالة الصدام الأيديولوجي إلى مستوى التطبيع، وتغير سياسات الصين بعيداً عن التوسع تجاه جاراتها في آسيا.
- العرض، وحتى في حالة عدم القبول به، سيشجع بعض الأطراف في القيادة الصينية على فتح النقاش حول العلاقة مع الولايات المتحدة وإمكانية التقارب معها.

السلبيات:

- إذا لم يترافق الطرح المقدم مع مقاربة لقضية تايوان، فإن الصين قد ترى في العرض ضعفاً من جانبنا.
- العرض، وحتى في حالة رفضه من قبل الصين، سيولد أزمة ثقة مع تايوان، وتشاؤماً لدى اليابان.
- قد يدفع هذا العرض اليابان وبعض الدول الأخرى لفك تحالفها مع الولايات المتحدة.

خلاصة: بناءً على الإحتمال الضئيل للتجاوب الإيجابي من قبل الصين، فإن هذا الخيار يحمل مخاطر لا يستهان بها، دون أن تنتج عنه مكاسب مباشرة.

الخيار الثاني:

يمكننا أن نظهر أننا مستعدون للخوض في نقاشات أو مفاوضات جدية بما يخص سياساتنا مع استثناء قضية تايوان. يردف هذا الطرح عرض خاص يتضمن إعادة النظر بتواجدنا العسكري في تايوان مقابل وعد صيني بعدم استخدام القوة لحل هذه الأزمة.

الإيجابيات:

- يشكل الخيار الثاني خطوة متقدمة ومرنة تجاه الصين. وقد يعني بالنسبة للصينيين بأن إدارة نيكسون تعتزم القيام بخطوة جريئة.
- سيشجع العناصر الأكثر انفتاحاً في القيادة الصينية.
- إذا لم يفترض الطرح بقاء القوات العسكرية الأمريكية في تايوان بحجم كبير، فإن ذلك سيتيح المجال

للنظر في مسار العلاقات مع الصين ضمن الأطر الدستورية الأمريكية، وكذلك للتشاور مع الدول الأخرى في الخطوات المقبلة.

السلبيات:

- يبدو أن هذا الطرح سيولد تشنجاً في الموقف الياباني والدول الآسيوية المعنية كذلك، نتيجة التحول في السياسة الأمريكية وما سيلاقيه من رد إيجابي عاجل من الصين.
- إنه لا يذهب بعيداً نحو فرض إعادة نظر بالسياسات الصينية.
- إن العرض الخاص تجاه تايوان سيولد رد فعل سلبي ومباشر من قبلها.

الخيار الثالث:

نقدم للصين خيارنا للتعايش السلمي ونطلب منهم تقديم أي عرض يرونه مناسباً. فلا نقدم على أي خطوة قبل الإستماع إلى الصينيين.

الإيجابيات:

- سيؤكد هذا الطرح استعدادنا واهتمامنا في تنمية بيئة مستقرة وسلمية في شرق آسيا دون الإلتزام بأي مبادرة او خطوة في الوقت الحاضر.
- سيخفف من حدة قلق حلفائنا في آسيا، وفي الحقيقة قد يكون مرحباً به من قبلهم.
- سيشجع الصين على القيام بمبادرة.

السلبيات:

- قد لا يستفز هذا الطرح الصينيين اتجاه تقدم عرض مباشر، أو حتى غير مباشر.
- قد يفهم من قبل الصينيين أو سواهم بأنه تجميد للحركة الأمريكية، وليس مبادرة جديدة.

الخيار الرابع:

يمكننا توجيه ضربة قوية للصينيين كرد فعل على تجاوزاتهم السابقة. بما سيغلق الباب أمام أي إمكانية لإعادة فتح علاقات طبيعية مع الصين.

شجع تردي العلاقات الصينية السوفياتية في أواخر ستينات القرن الماضي الولايات المتحدة نحو تسريع خطوة الإنفتاح التي بدأت تنضج تدريجياً مع نضج الرؤية الأمريكية لطبيعة ومستقبل الخلاف بين العملاقين الشيوعيين وإمكانية استغلال تلك الثغرة لشق المعسكر الشيوعي ومواجهة النفوذ السوفياتي في آسيا وفي داخل المعسكر نفسه.

يبدو الفهم الأمريكي لطبيعة الثغرة بين الصين والسوفييت جلياً في وثائق مجلس الامن القومي الأمريكي:

"العلاقات الروسية الصينية التي تتسم بطابع العدائية منذ سنوات عديدة، قد تدهورت بشكل كبير عقب الصدامات المسلحة على ضفاف نهر إيسوري في آذار الماضي. ثمة إحتمال بسيط، أو منعدم، لإستعادة هذه العلاقة حالتها الطبيعية"[118].

وفي الثامن والعشرين من شهر 8/1969 قدم ويليام هايلاند، أحد العاملين في مجلس الأمن القومي، مذكرة إلى كيسنجر يشرح فيها طبيعة التناقضات الصينية الروسية وإمكانية الإستفادة منها. فيقول هايلاند في مقدمة تلك المذكرة "إن الخياران المطروحان للإستفادة من التناقضات الصينية الروسية يجدر إخضاعهما لاختبار ونقاش دقيقين. المقاربة أو الخيار الأول، أي عدم الإنحياز إلى أي منهما، يبدو أنه سينهار عملياً خلال التطبيق، أما الثاني، التقارب مع الصين، سيولد تداعيات على العلاقات مع السوفييت"[119].

واعتبر هايلاند بأن وقوف أمريكا على الحياد في حال تنامي الخلاف بين كلا الدولتين وقيام السوفييت بهجوم عسكري ضد الصين لن يعتبر موقفاً حيادياً، بل إنه يتضمن تأييداً لخطوة السوفييت. فكان الخيار الاكثر تفضيلاً هو الإنحياز نحو الموقف الصيني وذلك لسببين: دفع الروس نحو التراجع وتقديم تنازلات للولايات المتحدة، وكذلك منع الإتحاد السوفييتي من السيطرة على آسيا.

بتاريخ 17/10/1969 قدم مجلس الأمن القومي ورقة تضمنت إجابة على طلب نيكسون إعداد دارسة حول السياسة الأمريكية تجاه الصراع الصيني الروسي، اعتبر مجلس الأمن القومي أن "العلاقة مع الصين بنظر روسيا هي القضية الاكثر تعقيداً في سياساتها الخارجية. وإن تصوراً لقيام روسيا بهجوم ضد الصين سيسبقه تحضير للقوات الروسية على الحدود مع الصين. وسيهدف هذا الهجوم إلى مد نفوذ روسيا نحو البلدان المجاورة للصين، لحماية المدى الحيوي المحيط بها، لكبح النفوذ الصيني في

العالم الشيوعي، لحماية نفوذ روسيا في الشرق الاوسط، وللإندفاع نحو تخفيف حدة العداء مع الغرب"[120].

ثم جاء دور كيسنجر ليقيم الموقف بشكل استراتيجي، وليحدد الخيار بين الصين والسوفييت، فبتاريخ 27/9/1969 لخص كيسنجر في مذكرة أرسلها لنيكسون مشهد الخلاف الصيني الروسي على الشكل التالي:

- تشعر الصين بأنها مجبرة على خوض مفاوضات تحديد حدود مع السوفييت، وتعتبر بأن محاولات السوفييت للتقارب مع الغرب هي مقدمات لحسم الموقف مع الصين.
- ستبقى الصين هي العنصر الأضعف وفي موقف الدفاع، محاولة تفعيل الإستفادة من علاقاتها الدولية[121].

وفي النهاية تم اتخاذ القرار على أساس واقعي بحت، فلم يتم اختيار الإنفتاح على الصين وتفضيله على تحسين العلاقات مع الإتحاد السوفياتي إلا لأن نقاط الصدام مع الصين والمصالح المتعارضة معها وقدرتها على المنافسة أقل من تلك التي مع الإتحاد السوفياتي، وبذلك يمكن الإستفادة من خطوة الإنفتاح على الصين كورقة في الضغط على السوفيات، دون النظر إلى الفروق الأيديولوجية بين البلدين. ففي ورقة رفعها مجلس الأمن القومي بناءً على طلب نيكسون لدراسة العلاقات التفاعلية بين أمريكا والروس والصينيين اعتبر المجلس أنه و"في ظل هذه الظروف قد يعتبر الروس أن تحسين علاقاتهم مع الولايات المتحدة، ورغم عدم إمكانية التوافق على بعض القضايا الأساسية، فإنه يصب في مصلحتهم الحالية. لكن المصالح الأمريكية الروسية تتشابك وتتعارض في العديد من المناطق والمجالات، في وقت تتضاءل فيه مساحات الصدام والتعارض مع الصين"[122].

ب. مفاتيح العلاقة وبداياتها:

مسار بناء الرؤية الواقعية كان يتحرك بشكل متوازٍ مع إيجاد مفاتيح لتعميق العلاقات مع الصين بشكل تدريجي، تلك العلاقات التي بدأت بين سفراء البلدين في أواسط

خمسينيات القرن الماضي، أول كانت بأنه و"بتاريخ أيلول وتشرين الأول 1968 طرحت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة فتح قناة التواصل بين سفيرها وسفير الصين التي بدأت في جنيف عام 1955 وانتقلت إلى وارسو عام 1957"[123].

تجاوبت القيادة الصينية مع هذه المبادرة ففي عام 1970 استعادت لقاءات وارسو حيويتها، وأرسل كيسنجر إلى نيكسون مذكرة يشير فيها إلى ما توصلت إليه تلك اللقاءات والمحادثات "في محادثات اليوم (20/2/1970) في وارسو رحب الصينيون بإرسالنا ممثلاً على مستوى وزاري أو موفداً رئاسياً خاصاً إلى بكين للتحاور في أسس مستقبل العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، وهم مستعدون لإستقباله"[124].

بالإضافة إلى هذه القناة المباشرة كان ثمة قنوات أخرى أهمها تلك التي أقامها كيسنجر عبر حليف كل من الصين وامريكا، الرئيس الباكستاني يحيى. ففي مذكرة من كيسنجر إلى نيكسون تم التطرق إلى العرض الذي قدمته الولايات المتحدة عبر قناة تواصل خلفية قوامها الرئيس الباكستاني يحيى، حيث التقى الاخير بالسفير الصيني في بلاده وطلب منه استقصاء رد فعل القيادة الصينية تجاه نية الولايات المتحدة سحب مدمرتين من مضائق تايوان. فرد الصينيون بشكل إيجابي، وأطلقو سراح أمريكيين كانا قد احتجزا لديهم[125].

قناة أخرى كانت عبر الرئيس الروماني، حيث التقى به كيسنجر بتاريخ 31 أكتوبر 197، وأرسل إلى نيكسون مذكرة بما جرى من مشاورات بينهما قائلاً "لقد نقلت إليه تأكيدكم على المصلحة الكامنة في ترتيب تواصل سياسي ودبلوماسي مع جمهورية الصين الشعبية. وشرحت له بأن هذا التواصل سيكون متحرراً من أي ضغط خارجي، أو مشكلات شكلانية، وبأننا، الأمريكيون، لا نرى تعارضاً مع الصين في أي من المصالح البعيدة المدى"[126].

يدل تعدد القنوات على أن كيسنجر كان مصراً ومصمماً إن لم يكن مستعجلاً على

الإنفتاح، حيث كان يرى فيه ضرورة استراتيجية للولايات المتحدة في صراعها مع المعسكر الشيوعي وفي محاولاتها لشق لحمته. هذا بالإضافة إلى ما أشار إليه كيسنجر في إحدى رسائل لنيكسون حيث اعتبر أن وارسو تعتبر إحدى معاقل النفوذ الروسي، وإن إمكانية اكتشافهم للتواصل بين البلدين تبقى قوية رغم كل الإحتياطات.

تجاوبت الصين مع المحاولات الأمريكية المتكررة، ومع تقدم المحادثات بين السفراء، أرسل رئيس الوزراء الصيني شو أن لاي إلى نيكسون بتاريخ 21 نيسان 1971 يقول "إذا كان للعلاقات بين الصين والولايات المتحدة أن تعود بشكل طبيعي وعميق، فإن حل هذه القضية الحساسة يتم فقط من خلال النقاش المباشر فيما بين المسؤولين من الدرجة الأولى من كلا الدولتين. من ناحية أخرى، تؤكد الحكومة الصينية عزمها على استقبال مبعوث من قبل رئيس الولايات المتحدة بشكل علني، السيد كيسنجر مثالاً، أو وزير الخارجية، وحتى رئيس الولايات المتحدة بنفسه للقاء ونقاش مباشر"[127].

بعد ستة أيام من رسالة شو أن لاي، أرسل نيكسون، وعبر أحد الوسطاء، رداً اعتبر فيه أنه و"في ظل التطورات الأخيرة، يبدو من المهم إيجاد قناة تواصل بين كلتا حكومتينا. إذا كانت حكومة جمهورية الصين الشعبية تريد إبقاء هذه القناة سرية، فإنني مستعد لترتيب قناة من هذا النوع موصولة بي مباشرة وعلى أعلى درجات السرية. وسيكون هدف هذه القناة هو تحصيل تقدم في العلاقات الأمريكية الصينية مع الإعتراف الكامل بالتمايز الأيديولوجي لكلا الدولتين"[128]. وهكذا بدأت تنضج العلاقة، وبدأت المحاولات الحثيثة تؤتي أكلها تدريجياً، وليذهب كيسنجر إلى الصين في زيارة سرية، كمقدمة لزيارة نيكسون.

ج. رحلة كيسنجر إلى الصين

تمثل وثائق المحادثات التي أجراها كيسنجر خلال زيارته السرية الأولى مصدراً يدلنا على المنهجية التطبيقية للمدرسة الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث خاض مواجهة دبلوماسية معقدة مع طرف تحكمه أيديولوجيا مختلفة كلياً، ويمارس دبلوماسيته

من منطلقات ورؤية حضارية غريبة عن أسلوبه ومنهجيته، لكنه وببراغماتية المكيافللية وابتعاده بشكل شبه كلي عن التربية الأيديولوجية التي سادت في الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة، استطاع اختراق جدار العزلة الصينية، الذي لا تزال بقاياه ماثلة أمامنا حتى اليوم، وسار في حقل ألغام الصراع الصيني الأمريكي في جنوب آسيا وشرقها، على أنه اعتبر في مقالة له بتاريخ 4 آذار 1991 أن العلاقة مع الصين لم تكن نتاجاً لنقاش أو مشاورات دبلوماسية بينه وبين المسؤولين الصينيين بقدر ما كانت نتيجة التبدل الواقعي لموازين القوى العالمية[129].

يقول كيسنجر في مذكراته في إشارة إلى سياق التغير الفكري والمنهجي في مقاربته لقضية العلاقة مع الصين "كان علينا، في الواقع، أن نتخلص من فكرة ثابتة نحو شيوعية متراصة. وعند جمعنا للأهداف السوفياتية والصينية، [كنا] نوجد مفترضات تحدد مرونة سياستنا، ولا تتفق مع فكرة العداء والتنافس الكائنين بين القوتين الشيوعيتين الكبيرتين. وفي تعديلنا لاتجاه استراتيجيتنا، سنظهر لجمهورية الصين الشعبية، إننا نميز بين أهدافها وأهداف الإتحاد السوفيتي، وأن سياستنا العسكرية لا تعتبر أبداً أن الصين هي بمثابة تهديد رئيسي لنا"[130].

"أرسلنا للصين إعلاناً هاماً: من الآن وصاعداً لن نشرك تلقائياً جمهورية الصين الشعبية في نزاع ما مع الإتحاد السوفياتي. سنعامل خصومنا، بنتيجة أعمالهم ضدنا، وليس بحسب أيديولوجياتهم. إننا نعرف علناً الإختلافات الكائنة، وعدم إمكانية التنسيق بينهم. وقد مددنا يد المساعدة الصين"[131].

وبدأت التحضيرات الدبلوماسية لزيارته، مضافاً إلى المحادثات وفتح القنوات المتعددة المستويات، وسحب المدمرتين من خليج تايوان، حيث كان لا بد من إعطاء إشارة حول النوايا الأمريكية تجاه القضية التي بدت أنها العقبة الأساس في طريق بناء علاقات طبيعية بين البلدين ألا وهي قضية تايوان، هويتها واستقلالها والتواجد العسكري الأمريكي فيها. تلك الإشارة مررها كيسنجر خلال لقائه مع تشاوشيسكو، الذي لعب دور

الوسيط في البدايات، حيث تفادى كيسنجر الإعتراف بكون تايوان جزءاً من الصين، دون أن يعتبرها منفصلة كلياً عنها، وقدم وعداً مؤجلاً بسحب ثلثي القوات الأمريكية من الجزيرة بعد انتهاء حرب فييتنام، دون الإشارة إلى شكل العلاقة الأمريكية التايوانية في المستقبل تاركاً للصينيين أن يتوقعوا انقطاعاً لهذه العلاقة بعد تطبيع العلاقات بين الصين والولايات المتحدة[132].

مجال آخر شهد مبادرة أمريكية تجاه الصين هو الصعيد الاقتصادي فبتاريخ 26/6/1969 أورد كيسنجر في إحدى الأوراق الرسمية لمجلس الأمن القومي قرار "الرئيس بناءً على رؤية شاملة للسياسة الخارجية، تغيير بعض القيود على علاقاتنا الاقتصادية مع الصين"[133].

ذهب كيسنجر إلى بكين صيف عام 1971، حيث أجرى سلسلة لقاءات برئيس الوزراء الصيني شو أن لاي. في السابع والعشرين من شهر تموز ذلك العام عقدت الجلسة الأولى بينهما، حيث تمت مناقشة القضايا العالقة ونقاط الخلاف بين الصين والولايات المتحدة، بدأها كيسنجر بقوله "نحن هنا اليوم، تجمعنا المتغيرات العالمية. الوقائع قد جمعتنا، ونحن نعتقد بأن الوقائع ستشكل وترسم مستقبلنا"[134].

ثم شرع يوضح معالم الإستراتيجية الأمريكية الجديدة الواقعية في الرؤية والممارسة قائلاً لـ شو أن لاي أن "التحدي الرئيسي للعلاقات فيما بيننا هو مدى قدرتنا على ترك التاريخ يحدد من كان منا على صواب، وفي هذه الفترة الفاصلة، بانتظار حكم التاريخ، نتعاون في قضايا الإهتمام المتبادل، على قاعدة الإحترام المتبادل ولفائدة البشرية ككل"[135].

وحاول بناء الثقة لدى الطرف الآخر من خلال شرح رؤيته للواقع الذي تبنى على أساسه العلاقة قائلاً "إن الرئيس نيكسون يحمل قناعة تقول بأن الصين المتقدمة والمتطورة والقوية لا تشكل تهديداً لأي من المصالح الأمريكية الرئيسية"[136].

ثم انتقل في منتصف الجلسة إلى لب القضية في العلاقة مع العالم الشيوعي لينتقد السياسة الخارجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية قائلاً لمضيفه "عام 1945 اعتقد وزير خارجيتنا جون فوستر دالاس أن مهمة الولايات المتحدة الأمريكية هي محاربة الشيوعية في جميع أنحاء العالم، وأن عليها أن تكون القوة الأعظم لتقحم نفسها في كل صراع في أي مكان من العالم وفي أي وقت من الأوقات. الرئيس نيكسون يتحرك على أساس فلسفة مختلفة. نحن لا نتوافق مع الشيوعية بشكلها المجرد، لكن مع الدول الشيوعية التي تمارس حركة إيجابية تجاهنا، ولا نتعاطى مع الشيوعية على طريقة الحرب المعنوية"[137].

وقدم لهذه الرؤية إخراجاً فلسفياً من الناحية العملانية "نحن نعتقد بأنه إذا أراد شعب ما أن يدافع عن نفسه، فعليه أن يقوم بذلك على أساس قدراته الذاتية، وليس اعتماداً على قدرات بلد آخر يبعد 10 آلاف ميل. لذا وعندما عرضنا الإنسحاب من فييتنام، لم يكن ذلك لأجل إعادة التموضع بشكل آخر، ولكن لأننا نريد أن نبني سياستنا الخارجية على أساس الوقائع الحالية وليس على أحلام الماضي"[138].

بعد تقديم أمريكا كدولة تعيد النظر بمغامرات قادتها السابقين "اللاواقعية"، أعاد التأكيد على بناء موقعها كندٍ فاعل في الساحة العالمية فهي "سوف تتدخل عندما تحاول قوة عظمى فرض سيطرتها وهيمنتها على بلاد لا تستطيع مقاومتها عبر قدراتها الذاتية. هذه فلسفتنا التي نعمل من خلالها مذ أصبحنا في موقعنا الرسمي الحالي"[139].

وفي مستهل ذلك اللقاء، الذي دام طوال النهار واستكمل في الليل وفي اليوم والليلة التالية، قدم كيسنجر عرضاً لحل قضية فييتنام التي شكل احتلال الولايات المتحدة لها طوال عشر سنوات مصدر قلق للصين المجاورة "إذا لم تكن ثمة مفاوضات، فسننسحب نتيجة لذلك، بشكل أحادي. وما نطرحه الآن هو أن تجري مفاوضات عاجلة، ننظر فيها بتوقيت للإنسحاب، وخلال الإنسحاب ينبغي أن يجري وقف لإطلاق النار، ومتابعة بعض القضايا عبر التفاوض"[140].

أما بالنسبة للقضية الرئيسية، قضية تايوان، التي ما فتئت الصين تطالب بملكيتها، مقاومة انفصالها، فقد حاول كيسنجر الإلتفاف على التشبث الصيني، فقد أكد لمضيفه أن الولايات المتحدة لن تؤيد الحركة الإنفصالية التايوانية، وهي تعترف بجمهورية الصين الشعبية كممثل وحيد للشعب الصيني، "أما بالنسبة لتبعية تايوان للصين، فإنها تعتبر قضية منتهية بعد حل النقاط السابقة"[141] الإعتراف بأحادية الصين.

رابعاً: واقعية كيسنجر والمحافظين الجدد

سنعتمد في سياق قراءتنا لرؤية كيسنجر ونقده لسياسات المحافظين الجدد على مقالاته التي نشرها في العديد من الصحف محاولاً تقديم النصح والمشورة للإدارة الأمريكية، فقد كان على مسافة من الخلفيات الأيديولوجية التي انطلق منها المحافظون الجدد والتي أفضت بهم نحو رؤية مبالغ فيها لواقع أمريكا وموقعها العالمي.

عقيب يومين من حادثة 11 أيلول، التي تعتبر لحظة انطلاق مشروع المحافظين الجدد، كتب كيسنجر مقالة بعنوان "الحاجة لرد مدروس" نشر في صحيفة ميلوواكي الأمريكية. عبر كيسنجر عن رؤية تتوافق ضمنياً مع أداء المحافظين الجدد خلال الفترة التي تلت 11 أيلول، حيث اعتبر أن"ردنا على الهجوم ينبغي أن يتضمن فعلاً انتقامياً يصل إلى مستوى ملاحقة الجماعة التي قامت به. إن هذا اعتداء على أرض الولايات المتحدة، فهو تهديد للخط الإجتماعي لحياتنا، ووجودنا كمجتمع حر. لذا ينبغي التعاطي معه بطريقة مختلفة، عبر هجوم على النظام أو البنية التي أنتجته"[142].

نضجت تجربة المحافظين الجدد وأفضت إلى ما أفضت إليه من أزمات للسياسة الخارجية الأمريكية، وبدت مغامرتهم ثقيلة على الماكينة الضخمة لوزارتي الخارجية والدفاع، التان تعدنا الجهتان التنفيذيتان المعنيتان بالسياسة الخارجية، وظهر التطرف لدى المحافظين الجدد كوسيلة سياسية عاجزة عن معالجة أزمات العلاقات الدولية المتداخلة التي تحتاج لعقل هادئ ورؤية واقعية. وجد كيسنجر دوراً نقدياً له في هذا الخضم، فكتب العديد من المقالات حاول فيها تغليب الواقعية والتوازن على التطرف

الأيديولوجي والتفرد، دون أن يعارض مبدأ الحرب الإستباقية ككل، ولكنه حاول التنظير لرؤية واقعية تلاقي بين استقرار النظام الدولي وبين التفرد والقيام بحروب استباقية ضد التهديدات المحتملة.

"لو أن تحذيرات تشيرشل المبكرة أخذت بعين الإعتبار، لتم إنهاء الوباء النازي بتكلفة زهيدة نسبياً. لكن وبعد عقد من السنوات، تمت التضحية بعشرات الملايين كثمن للشك بحقيقة تحذير تشيرشل. لكن كيف ينبغي تعريف التهديد وتحديد وجوده، وعبر أية مؤسسات يمكن الوقوف بوجهه؟ فلو ادعت كل أمة حقها بالقيام بضربات استباقية، فستغيب القواعد والقوانين بما يغرق العالم في الفوضى. لذا ينبغي التوصل إلى مبادئ معترف بها عالمياً توفر شرعية العمليات الإستباقية"[143].

بعد التطلع إلى شرعنة العمليات الإستباقية، انتقل كيسنجر إلى التأسيس لفلسفة تبريرية لهذا النوع من العمليات منطلقاً من رؤية لواقع النظام الدولي الحديث فـ "قبل الحرب العالمية الثانية، كان متعارفاً على أن أي بلد يمكنه الذهاب بشكل شرعي نحو الحرب ضد أي معتدٍ يسعى لتغيير التوازن الدولي بشكل يهدد الأمن العالمي. لكن أسلحة الدمار الشامل الحديثة طورت إمكانيات الدول ونفوذها بشكل لا يقارن مع أي استيلاء على الأرض. أصبح مفهوم الردع معقداً بشكل كبير، خصوصاً عندما تتداخل عدة توازنات قوى مع عدد كبير من اللاعبين في نفس الوقت. إذن، وضمن هذه الوقائع، فإن منع نشوء قوى نووية جديدة ينبغي تفاديه ولو عبر القوة إذا اضطر الأمر"[144].

ويعترف كيسنجر في ذات المقالة بأن الواقع سيولد تداعيات سلبية على أي حركة استباقية معتبراً أن "انعكاسات إعتماد القوة بشكل استباقي تفرض النتائج التالية: إن التغيرات في البيئة الجيوبوليتيكية العالمية قد خلقت ميلاً نحو بعض أشكال الإستراتيجية الإستباقية. وإذا كنا قد وضعنا المفهوم أو النظرية، فإن التطبيق يبقى عائقاً ماثلاً أمامنا. حيث يجدر بنا توقع أو التنبؤ بمجالات الإنطباق بشكل محدد ودقيق، ومجالات تطبيق الإستراتيجية ينبغي أن تحلل ليس فقط من منظار التهديدات، ولكن أيضاً من زاوية

النتائج والمكاسب"[145].

قضية إيران هي الأخرى كان لها محل كبير في نقد كيسنجر لمنهجية المحافظين الجدد القائمة على أساس التساهل في اللجوء إلى القوة أو حتى الإعتماد عليها كخيار أولى، حيث رأى أن "نجاح أي تجربة لحل قضايا الإنتشار النووي، تعتمد على قدرة الدبلوماسية على تقديم ضمانات أمنية للبلد الذي يطلب منه التخلي عن أسلحته النووية" [146]، وأبدى تحمسه لخيار اللعب على أوتار الداخل الإيراني كبديل للعمل العسكري، منتهزاً فرصة إرسال أحمدي نجاد رسالة إلى بوش حيث اعتبر أنها تحتاج إلى "مقاربة من زوايا مختلفة. يمكن اعتبارها كالتفاف على مجلس الأمن الذي يعمل بشكل بطيء لإدانة تجاهل إيران لاتفاقية عدم الإنتشار النووي. هذه المقاربة، وبالإضافة إلى السياق الديماغوجي للرسالة، يوجدان المبرر لتجاهلها بالطريقة التي عبرت عنها وزيرة الخارجية رايس. لكن المحاولة الإيرانية الأولى للتواصل مع رئيس أمريكي منذ أكثر من 25 سنة قد تحمل أهدافاً أبعد، فقد لا تكون مجرد خطوة تكتيكية أو دعائية، ويمكن استغلال ديماغوجيتها لاستدراج التيار الراديكالي الإيراني نحو حوار مع الولايات المتحدة"[147].

وعاد بالذاكرة إلى التجربة مع الصين إذ اعتبر أن "المطلوب لحل مشكلة العلاقة مع إيران هو دبلوماسية مماثلة لتلك التي نقلت الصين من موقع العداء لأمريكا إلى مساحة التعاون والشراكة في السبعينات"[148]. ولم يفته أن يرجع إلى مدرسته الأولى في العلاقات الدولية، المستشار مترنيخ ونظرية موازين القوى، حيث حاول إيصال رسالة إلى القوى الكبرى بضرورة الوقوف في وجه الحركة الثورية الإيرانية المتلبسة بلباس دبلوماسي وسياسي جيوبوليتيكي هادفة للتغير في موازين الشرق الأوسط، وبالتالي العالم ككل، فلا بد للقوى المحافظة على الإستقرار العالمي والوضع القائم المحقق لمصالحها، أي القوى الكبرى، حسب رؤيته، أن تلجم المشروع الإيراني فـ "إذا أصرت إيران على الدمج بين المذهب الإمبراطوري الفارسي والغليان الإسلامي الحالي، فإن صداماً مع أمريكا، وكذلك أعضاء اللجنة السداسية، واقع لا محالة. فمن غير المسموح

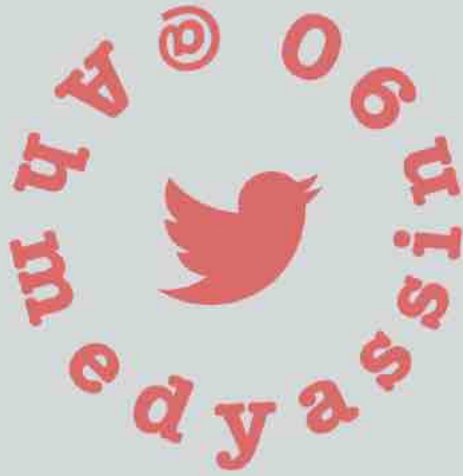
لإيران تحقيق حلمها بدور إمبراطوري في منطقة تتمتع بهذه الأهمية للعالم ككل"[149].

أدمن كيسنجر طرح الحلول السياسية من خلال مبدأ التوازن بين القوى، ولذلك كانت لديه رؤية مختلفة لدور أمريكا في العالم، حيث يلمس القارئ لبعض مقالاته النقدية للسياسة الخارجية في عهد بوش نقداً لمنهجية التفرد وأحادية القطب، ففي العراق "المصالح المتضاربة للدول المختلفة ينبغي أن تلحظ عبر اندماج لموازين القوى، وعبر توافق حول تشريع بعض العقوبات الدولية"[150] على المخالفين.

من ناحية أخرى، وفي مواجهة أزمة المستنقع العراقي حاول كيسنجر في كتاباته طرح مقاربة مختلفة تقوم على أساس استجلاب حلفاء أو شركاء مرحليين للولايات المتحدة في حل المشكلة عبر تخويف بعض الدول من تداعيات استمرار الأزمة العراقية، فيما يأتي كاعتراف ضمني بأن الصيغة الأحادية غدت تنوء تحت عبء المشاكل التنفيذية فـ "في حال فشلت أمريكا في تحقيق أهدافها المباشرة، وقامت قوى إرهابية أو دولة إرهابية على أرض العراق مستندة إلى المخزون النفطي الهائل للبلاد، فلن ينجو أي بلد يحتوي على نسبة كبرى من المسلمين من تداعيات ذلك: الهند، بما تضمنه من ثاني أكبر جالية إسلامية في العالم، أندونيسيا، بجاليتها الأكبر، تركيا التي تعاني من تهديدات الأكراد في العراق، ماليزيا، باكستان، وكذلك دول غرب أوروبا، وروسيا وجاليتها المسلمة في الجنوب، وحتى الصين"[151]. كما حاول الدفع باتجاه إيجاد حل واقعي للأزمة الإقليمية التي أنتجها غزو العراق فيقول "منذ نشأ الإختلاف حول ضرورة استخدام القوة ضد العراق عام 2002، أعلنت تأييدي لإسقاط صدام، لكنني اعتبرت كذلك أن أي عملية سياسية في الشرق الأوسط لن تؤتي أكلها عبر العمل العسكري فقط، فالدبلوماسية ينبغي أن تجد مكاناً لها في استراتيجية الخروج من الأزمة العراقية" [152].

يمكن القول، للتلخيص بأن كيسنجر قد حاول في مواجهة أزمات الشرق الأوسط والملف الإيراني في هذه المرحلة دفع القوى الكبرى للتدخل لمساعدة أمريكا أحياناً

والوقوف بوجه نهوض الإمبراطورية الإيرانية في المنطقة الحساسة حيناً آخر، متحركاً بخلفية عدم إمكانية أمريكا الإستمرار بالأحادية في إدارة هذا الملف وغيره من الملفات. فهو قارئ جيوبوليتيكي يجيد قراءة موازين القوى والعلاقات التي تربط القضايا الدولية بعضها ببعض، وكيفية توظيف هذا الترابط والإستفادة منه لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة.



المبحث الثاني
بريجنسكي والمدرسة الواقعية

أحاول أن أتوصل لسياسات تقدم إجابات فعلية لواقع القوى ولمتطلبات المبادئ[153] .

زبغنيو بريجنسكي معرفاً بسياساته

المقدمة:

بريجنسكي البولندي المولد، تنقل في شبابه من فرنسا إلى ألمانيا قبل أن يصل إلى أمريكا حيث نال الهوية الأمريكية عام 1958، بعد أن تدرج في نيل الشهادات الجامعية من ماك جيل إلى هارفرد ثم كولومبيا، حيث رئس معهد الشؤون الإشتراكية. في الستينات عمل كمستشار لموظفي إدارات كينيدي وجونسون، وتدرج حتى وصل إلى منصب مستشار الأمن القومي لكارتر عام 1976.

لقد ساهم ذلك الترحال في عدم تمسكه بهوية واضحة، وانعكس ذلك على برودة تفكيره، وإهماله للأخلاقيات والأيديولوجيا في السياسة الخارجية، كما أثر انتماؤه الأول إلى بولندا في تركيزه في فكره السياسي على أهمية العلاقة الأمريكية بأوروبا، وكونها مفتاح نجاح الولايات المتحدة عالمياً، والسبب الرئيس لجلب الإستقرار إلى المجتمع البشري المعولم والمضطرب.

يعمل حالياً كمستشار غير رسمي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ويعلن انتماءه السياسي الواضح للديموقراطيين، ويتمتع بثقة عالية في المؤسسات التشريعية الأمريكية، حيث يستدعى بشكل متكرر للكونغرس للإدلاء بشهادته والإستفادة من استشارته في قضايا السياسة الخارجية الأمريكية، ويتحرك بشكل فردي عبر التدريس وكتابة المقالات والكتب بكثافة معروفة عنه، ويشارك في العديد من المجالس الإستشارية لكبريات مراكز الدراسات الأمريكية، ذات التأثير المعروف على صناعة القرار، وصناعه.

وثمة ما يثيرنا لإجراء مقارنة بين بريجنسكي وسلفه كيسنجر، بما هما كبيرا مدرسة الواقعيين. فلقد دأب كيسنجر على التعرض للقضايا السياسية الإشكالية بشكل براغماتي محاولاً حلها بأسلوب عملاني يراعي مبدأ "السياسة فن الممكن"، ويظهر ذلك جلياً في كتاباته التي تتعرض للإشكاليات الوقتية ويحاول تقديم حلول لها عبر التكتيك، وتوصف هذه الطريقة من قبل بعض النقاد بـ "الأكروباتية" المرنة والعملانية. أما بريجنسكي الذي يوصف بالمهندس في السياسات الدولية فترى في كتاباته الرؤية البنيوية والتخطيط البنيوي والهندسة الدقيقة والبعيدة المدى، محاولاً عبر هذا الأسلوب وضع حلول بعيدة المدى للإختلالات في التوازن. ويمكن القول إن بريجنسكي أكثر أملاً بالمستقبل واستقراره، والإعتماد على السياسات البعيدة المدى.

ولا بد من الإلتفات إلى أن مرحلة كيسنجر كانت مرحلة خلق الإنعطافة باتجاه الواقعية، أما مرحلة بريجنسكي فكانت مرحلة التأسيس لاستمرارية هذه الإنعطافة آنذاك، حيث واكب بريجنسكي العلاقة مع الصين، التي أسس لها كيسنجر، وانتقل بها إلى مستوى الإستقرار، وتوصل إلى اتفاقية الحد من التسلح مع موسكو. وإذا أردتم مقارنة مباشرة بين منهجية الرجلين فيمكن العودة إلى مقابلة معهما[154].

يلاحظ المتتبع لفكر بريجنسكي تكراره لمقولات من قبيل خلق الإستقرار، الحفاظ على السلام.. وبالطبع فإن هذه المقولات معتمدة بشكل واسع في أدبيات السياسة الخارجية الأمريكية، لكن إذا أردنا تفسير اعتماده لهذه المقولات في شرح أو تحديد أهداف امريكا في سياساتها الخارجية، فلا بد من الإضاءة عليها من وجهة نظر تستوعب منهجيته ورؤيته. فلهذه المقولات معنى خاص يحاول بريجنسكي الإشارة إليه في كلماته العامة[155]، فهي قد تعني أن أمريكا التي وصلت إلى القمة، عليها أن تكبح الحراك الجيوبوليتيكي للقوى الطامحة، لأنها بذلك تحافظ على سلطتها وأحاديتها. وتعني أيضاً المحافظة على المصالح الخاصة لأمريكا في حال وجودها. كما يمكن أن تعني منع تحرك الأطراف المنافسة الأخرى، لأن كل تحرك أو نمو في حراكها السياسي الخارجي في أي

منطقة من العالم، سيكون على حساب نفوذ الولايات المتحدة.

سنذهب في مقاربتنا لمنهجية بريجنسكي الواقعية إلى مطالعة تعتمد استقصاء كتاباته ومقابلاته ومحاضراته، ذلك أننا ما زلنا بحاجة لانتظار بعض السنوات للحصول على أرشيف مجلس الأمن القومي للأعوام 76-81، إذ لم تمضِ السنوات الثلاثون عليها بعد.

وسنتطرق في دراستنا العاجلة إلى عنوانين أساسيين، الأول وهو رؤيته لموقع أمريكا بعد الحرب الباردة، والثاني موقفه من فكر المحافظين الجدد. وبذلك نكون قد أجرينا مقارنة متعددة الأبعاد بين مدرسة الواقعيين ومدرسة المحافظين الجدد. حيث يكمن الخلاف البنيوي في الرؤية التاريخية لكل من المدرستين لموقع أمريكا بعد سقوط الشيوعية، أما الخلاف التطبيقي فهو في استراتيجيات إدارة بوش والشعارات التي تطرحها، والتي سنتعرض لها في معالجتنا لنقده لفكر واستراتيجيا المحافظين الجدد.

أولاً: أمريكا بعد الحرب الباردة

رأى بريجنسكي أن انهيار السوفييت كان له تداعيات متعددة المستويات على السياسة العالمية، كان المباشر منها حصول فراغ استراتيجي في أوراسيا، ولذلك كانت هذه المنطقة محور كتابه الشهير "رقعة الشطرنج الكبرى" الذي حاول مقاربة المرحلة الجديدة.

المتغير العالمي الأساس الذي تولد من سقوط القطب الآخر خلق فرصاً وتهديدات للولايات المتحدة. فمن ناحية الفرص أصبحت أمريكا القطب الأوحد بانتهاء المنافسة التي كان يمثلها الإتحاد السوفياتي، واعتبر بريجنسكي أن "الولايات المتحدة سبتقى القوة العظمى الحقيقية الوحيدة خلال جيل قادم على الأقل"[156]، ومن ناحية أخرى أصبحت رقعة الصراع مع الدول الطامحة للتحول من قوى كبرى إلى عظمى أوسع وتمتد على مدى أوراسيا، حيث "حلت القضايا السياسية الأوراسية مكان القضايا الأوروبية كمجال مركزي للشؤون الدولية"[157]. ومن هنا فقد أبرزت التحولات تحديات جديدة إذ صارت

ساحة الصراع متعددة اللاعبين متداخلة المعادلات، ولذا ورغم أن أمريكا "هي القوة الأرجح لكنها لا تمتلك كلية السلطة. فهي تحتاج استراتيجية تلحظ ضرورة التعاون مع الآخرين في التعاطي بنجاح مع مشكلات أوراسيا الكامنة"[158].

ويعمل بريجنسكي قلمه في توصيف شامل للساحة الأوراسية الهائلة، محاولاً رسم صورة أولية للمشهد: "من بين العناصر الكبرى المكونة لأوراسيا (الإتحاد الأوروبي، روسيا، الصين، اليابان)، وحدها أوروبا واليابان التي يمكن الإعتراف في دورها الفاعل في الإستقرار العالمي. الصين مضطرة للتواصل مع الغرب للمحافظة على نموها المستمر، وروسيا كذلك ولكن لسبب آخر يكمن في أنها لا تملك نمواً مستمراً. الصين تنمو وتتضخم عبر الإستثمارات الخارجية، أما روسيا فتخشى المخاطر المتنامية في الجنوب والشرق، وتتحسس تدني فاعلية قواتها النووية. الصين تعيش الثقة بالنفس، أما روسيا فإنها تعيش قلقاً داخلياً. لكن كلا من الصين وروسيا قد تتحمسان لاستراتيجية تهدف لإدراجهما في بنية دولية تشاركية. وللوصول إلى هذه النتيجة لا بد من تقسيم موازين القوى في أوراسيا إلى مثلثين اساسيين، وتقوم أمريكا بدور إدارتهما وصلة الوصل بينهما: الأول تشترك فيه الولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي وروسيا. أما الثاني فتشترك فيه الولايات المتحدة، اليابان والصين"[159].

بالإضافة إلى سقوط السوفيات، ثمة عامل آخر يرسم صورة العالم بعد الحرب الباردة ويخلق تحديات أمام الأحادية الأمريكية، ألا وهو العولمة بتداعياتها الثقافية والسياسية، حيث مدت حركة الإتصالات المتطورة شعوب الدول النامية بالمعلومات والثقافة السياسية ما ولد طاقة سياسية هائلة على امتداد العالم، وقد أرجع بريجنسكي ما يسمى بالإرهاب إلى الإضطراب العالمي الناتج عن تلك الطاقة فيقول: "إنني لا أنكر أن الإرهاب هو أمر واقعي، وهو تهديد لنا، لكنه رمز وإشارة لشيء أكبر بكثير وأكثر تعقيداً، يتعلق بالإضطراب العالمي، الذي يأخذ مكاناً له في العديد من الأماكن في العالم، ويعبر عن نفسه بأساليب مختلفة. وهذا الإضطراب هو ناتج عن اليقظة السياسية، أي حقيقة أن

جزءاً واسعاً من الجماهير لم يعد محايداً، كما كان طوال التاريخ. أصبح الجمهور يمتلك وعياً سياسياً. قد يكون هذا الوعي غير محدد، أو موجه باتجاهات مختلفة، , وقد يكون أولياً، وقد يكون حاقداً، لكنه نوع من النشاط السياسي"[160].

جاءت العولمة والثقافة السياسية المتوفرة للجميع لتحل مكان الفراغ الذي خلفته الشيوعية على صعيد التحفيز السياسي للطبقات الفقيرة والتي تعاني نفسياً من انعدام العدالة الإجتماعية في العالم فكان الوعي السياسي المتنوع الخلفيات والمظاهر السمة الأبرز للحياة السياسية العولمية حيث" ساعدت العولمة على رفد هذا الوعي بالطاقة، وكان لأمريكا الدور الكبير في هذه العولمة، وإن هذا الوعي قد نشأ وأخذ يحل مكان الفراغ الذي تركه انهيار الشيوعية. كانت الشيوعية الأيديولوجية المحركة في القرن العشرين، وقد حققت تأييداً ضخماً. لقد أدخلت الشعب الروسي في مغامرات غير محسوبة، مع نتائج سلبية كبرى اتجاهه. لقد كانت وهماً، وخداعاً، لكنها كانت جذابة. الآن فقدت الشيوعية مكانتها، ونواجه اليوم فراغاً عالمياً، من وجهة نظر براغماتية، على صعيد الأيديولوجيا. لكنني أرى البدايات، من خلال الكتابات والإثارات، لنشوء تحالف بين العداء لأمريكا والعداء للعولمة، وسيتحول هذان التياران إلى قوة جبارة في عالم يعيش وضعاً من الظلم والإضطراب"[161].

حل مكان الكوادر الشيوعيين الحزبيين في هذه المرحلة تيار بديل ضخم "إننا نرى حول العالم، الإتجاهات المتنامية نحو الإنتماء الشعبي بالتيارات الأصولية، التي تحمل إمكانية التحول نحو التطرف العنيف. هذا التجمع الذي يتم تنشيطه عبر الإنترنت والمحفز بالمشاهد الفوتوغرافية التي تعكس الظلم الإجتماعي والتي تبثها وسائل الإعلام العالمية الألكترونية، يحمل أيضاً حقيقة سياسية. هذه الحقيقة السياسية لم تعد تتألف من العمال البروليتاريين الماركسيين، بل ثمة 120 مليون طالب جامعي ناضج ومتحرك سياسياً حول العالم. هذه هي الحقيقة الجديدة التي نواجهها جميعاً، وهي في الواقع الحقيقة الأكثر صعوبة وتعقيداً من تلك التي واجهناها خلال الحرب الباردة، أو في الحربين العالميتين"

.[162]

الإختيار

يعتقد بريجنسكي أن على الولايات المتحدة أن تختار بين القيادة والهيمنة، حيث يرى أن مغامرة المحافظين الجدد بتلقف فرصة مرحلة أحادية القطب عقيب الحرب الباردة، والدخول في مشروع السيطرة على موارد النفط في العالم بشكل كامل، كخطوة أولى نحو السيطرة على الاقتصاد العالمي، ودرجات نمو الاقتصادات المحلية للدول الناشطة. هذه المغامرة التي بدأت في العراق، أدخلت الولايات المتحدة في نفق العزلة بشكل لم تألفه منذ ستين عاماً، وبالتالي فإن اتخاذ أمريكا لموقع المهيمن على الاقتصاد العالمي، سيضر بسياستها الخارجية، الأمر الذي يمكن تفاديه عبر اتخاذ أمريكا لصفة القيادة، والتخلي عن طموحات الهيمنة، غير الواقعية. كانت هذه الرؤية كانت موضوع كتابه "الإختيار".

البديل برأي بريجنسكي هو التعاون مع القوى الكبرى الأخرى، وخصوصاً أوروبا، في مواجهة التحديات الحادثة إذ "ليس أمام أمريكا خيار، عليها أن تلعب دور فرض الإستقرار في العالم. ولا يوجد دولة اخرى تستطيع لعب هذا الدور. لكن المشكلة أننا لا نستطيع القيام بذلك إذا حددنا علاقاتنا بالآخرين عبر منطق الرئيس القائل: من ليس معنا فهو ضدنا. فالنتيجة ستكون تحويل أهدافنا عن المسارات العقلانية"[163]، ويمكن تلخيص هذه الرؤية لديه عبر القول إن على أمريكا بعد أن وصلت إلى القمة الحفاظ على الستاتيكو القائم لصالحها، على أن ذلك لا يتم بشكل أحادي فـ "في الوقت الذي لا يمكن حل أي مشكلة دولية ذات بال من دون التدخل الأمريكي، لا يمكن للولايات المتحدة أن تحل الإشكاليات الكبرى في الساحة الدولية بشكل أحادي. وكمثال على ذلك: التهديد الذي يفرضه المشروع النووي الكوري، ولا التطلع الإيراني نحو امتلاك السلاح النووي، ولا الغياب الدائم لحل عادل للمشكلة الفلسطينية، ولا حتى أزمة دارفور، ولا القضية البعيدة المدى المتعلقة بالنمو الصيني، ولا الإجتياح الروسي للشيشان، ولا حتى الآثار

التدميرية على المستوى الإقليمي للتواجد الأمريكي في العراق"[164].

جانب آخر يستكمل مشروع أمريكا لقيادة العالم ألا وهو استعداد القوى الأخرى للتضحية ببعض المميزات حيث "إن المعضلة التاريخية لعصرنا الحاضر تكمن في أن التعاون العابر للدول الأمم لحل الأزمات المتفاقمة المتولدة عن اليقظة السياسية للشعوب، لا يمكن تحققه إلا من خلال قيادة الدولة المستقلة الوحيدة، أي الولايات المتحدة، بالمعنى المعاصر للإستقلال، بالشراكة مع قوى اقليمية تتحرك بمرونة تسمح لها بالتخلي عن جزء من سيادتها لصالح تحقيق تعاون فعال وعابر للدول"[165].

ويؤكد الرجل، من ناحية أخرى، على عدم قابلية أي قطب عالمي آخر على خلق انطباع قيادي على الساحة العالمية، ففي إجابة على سؤال حول الصراع الحضاري، والتحدي الذي تطرحه أوروبا ومنهجية دولة الرفاه، والصين في التطور الاقتصادي والإستقرار، والإسلام الرافض للعولمة العلمانية.. يقول بريجنسكي: "إن كل هؤلاء المرشحين لخلافة أمريكا على الساحة الدولية يعانون من نفس المحدودية: لا يمكنهم التوصل إلى نفوذ عابر للدول وعالمي"[166].

في مقابل القيادة يقع التفرد، معضلة الولايات المتحدة في سياق مواجهتها للمرحلة التاريخية التي نشأت عقيب انهيار حائط برلين، ففي الوقت الذي عليها أن تحافظ على أرجحيتها العالمية، لا يمكن لها أن تسلك مسار التفرد الذي سيولد استقطاباً مواجهاً لحراكها الإستراتيجي المرحلي، وتظهر أمارات هذا الإستقطاب أول ما تظهر في فقدان الولايات المتحدة لمصداقيتها، وتحسس الدول الأخرى من خطواتها وتوجسهم من مشاريعها.

ويستعير بريجنسكي حادثة تاريخية ليقارن بين موقع أمريكا قبل الحرب الباردة وبين مرحلة بوش الإبن، ويبين المتغيرات التي طرأت على مصداقية الولايات المتحدة لدى حلفائها، تلك الحادثة التي حصلت إبان أزمة الصواريخ الكوبية، فـ "خلال الأزمة الكوبية أرسل الرئيس كينيدي دين أتشيسون وزير الخارجية آنذاك إلى ديغول لكي يضعه في

صورة الوضع ويدعوه للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة، وحين أنهى حديثه قال لديغول: أنوي الآن أن أعرض عليكم الأدلة والصور التي تؤكد وجود الصواريخ الروسية النووية على الأرض الكوبية. لكن ديغول فاجأه بالجواب: لا أريد أن أرى الصور. كلمات رئيس الولايات المتحدة تكفيني. رجاءً أنقل له وقوفنا إلى جانبكم. السؤال المثير هو: هل يتصرف أي قائد في أي دولة من الدول بهذه الشاكلة في الوقت الحاضر مع مبعوث أمريكي يدعي امتلاك دولة ما لسلاح نووي يهدد الولايات المتحدة؟[167].

وفي هذا السياق، أعطى بريجنسكي في تحليلاته اهتماماً مناسباً لردود الفعل العالمية على السياسة الخارجية الأمريكية باعتبارها مؤشراً على النجاح، وخصوصاً بعد خروج بوش الإبن عن الدبلوماسية والخطاب السياسي الأمريكي التقليدي الكلاسيكي، ويقول معلقاً "بعد الحسم العسكري في العراق وأفغانستان، غدت الولايات المتحدة القوة الوحيدة عسكرياً ذات الإمتداد العالمي. وليس ثمة دولة أخرى تملك قوة مماثلة. لكن وفي نفس الوقت، وبالعودة إلى المؤشرات التي نملكها: استطلاعات الرأي العام، ردود فعل الدول الأخرى، وتقارير الصحافة الأمريكية، فإن فقدان أمريكا لمصداقيتها العالمية وتراجع موقعها العالمي، على الصعيد السياسي، هما عند المستوى الأدنى بشكل غير مسبوق"[168]، واعتبر أن "السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول قد أنتجت انتصاراً سياسياً، غير أنها خلفت ثغرة استراتيجية"[169].

نتائج هذا التفرد في السياسة الخارجية كانت كارثية بنظره، حيث "أدت هذه العزلة إلى تزايد عدد الترتيبات الإقليمية القائمة على المصالح المتبادلة في آسيا وأوروبا وأماكن أخرى، بشكل يقصي الولايات المتحدة، ما يؤدي إلى إضعاف دورها وموقعها العالمي"[170]، فهذا التفرد أنتج نقيض ذاته، وصنع مقدمات، وأوجد حوافز، نشوء عالم متعدد الأقطاب.

ثانياً: العلاقات مع الأقطاب الأخرى

إذن، لا بد للولايات المتحدة، في عالم ما بعد الحرب الباردة، من إعادة نظر بمنهجية استثمار مرحلة أحادية القطب، إذ لا يمكن للتمادي في الأحادية أن يكون ذو نتائج إيجابية حصراً. ومن هنا لا بد من رسم خريطة علاقات مع القوى الكبرى الأساسية، على أساس الحفاظ على موقع أمريكا ولكن إحاطته بمجموعة من الشروط الجيوبوليتيكية التي تمنع تشكل استقطابات معادية أو تخفف من وطأة ضغوطها، إذا وجدت.

أ. العلاقة مع الصين

يمكن للواقعية أن تستفيد من مجريات التاريخ، وتستفيد من تطوراته، وهنا استفادت الواقعية من العولمة لتحاول توظيف الجوانب الإيجابية منها، والتي تساعد الولايات المتحدة في استخدام القوة الناعمة بهدف التخفيف من الصدامية في العلاقات مع القوى الصاعدة، الصين خصوصاً، بما تمثله من حجم اقتصادي وعسكري وكسوق هائل وبما تمتلكه من قدرة على إعادة انتاج التكونولوجيات العالمية المتطورة. فـ "بالنسبة للصين، فإن العلاقات مع الولايات المتحدة هي علاقة ذات أولوية إلى جانب علاقاتها مع كل من اليابان، روسيا والهند. فإن أي انكسار في هذه العلاقة سيؤدي إلى انهيار دراماتيكي لتدفق رؤوس الأموال الخارجية، أي العملة الصعبة والتكنولوجيا"[171]، فعالم اليوم ترسم خرائطه التداخلات الاقتصادية والإتصالات المتطورة، بحيث أصبح تعريف السيادة غامضاً، وأصبح التأثير في اتخاذ القرار في دولة أخرى ممكناً إذا تم على أساس معرفة حقيقية بظروف عصر العولمة بمتطلباته وآلياته.

جانب آخر تعرض له بريجنسكي في مقاربته لموقع الصين الجيوبوليتيكي ومستقبلها، محاولاً التخفيف من الهواش الأمريكية تجاهها، فيشير إلى واقع الاقتصاد المعولم أيضاً إلى جانب العامل الديموغرافي كعنصرين أساسيين، فيقول: "على العالم الغربي أن يدرك أن الصدام مع الصين ليس حتمياً. وإن التشبيهات القائمة بين الصين وبين الإمبريالية الألمانية عام 1914 هي في غير محلها لسببين أساسيين. ففي ذلك الوقت، لم تكن القوى الكبرى جزءاً من مجتمع متداخل ومتشابك من حيث الإستقلالية. وفي هذه

الحال، وطالما أن الدول الكبرى مرتبطة ببعضها عبر منظمة التجارة العالمية، وتدفق الرساميل، أو الإحتياج المتبادل في مجالات الطاقة، فإن هذه القوى لم تعد مستقلة تماماً كما في عصر ألمانيا الامبريالية. أما السبب الآخر، فيكمن في أن الشعب الألماني عام 1914 كان بأغلبيته فقيراً وشاباً. الصينيون الآن يصبحون أكثر غنى وأقل شباباً. بحلول عام 2020، سيكون في الصين 250 مليون نسمة يفوق سنهم الخامسة والستين[172].

العلاقة مع الصين، إذن، ينبغي مقاربتها على مستويين: الإحتواء الاقتصادي والتقليل من الهواجس، لأن الواقع لا يؤيد توقعات القائلين بخطر الصين القادم.

ب. العلاقات مع روسيا

العنصر الأوراسي الثاني، ولا يتعلق الترتيب هنا بالأهمية، هو روسيا التي سلخت سنوات من فترة ما بعد الحرب الباردة تحت حكم يلتسين ووصاية الغرب، ثم انتقلت إلى حكم بوتين الذي انتهج سياسة روسية تقليدية تنطلق من إعجابه الشخصي بـ "يوري أندروبوف" أكثر الرؤساء السوفييت شجاعة وتطرفاً.

يواصل بريجنسكي، على طريقته، التفاؤل تجاه روسيا كما في قضية الصين قائلاً: "لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية ولا أوروبا إغراء أو تغيير روسيا. فثورة روسيا ينبغي أن تأتي من الداخل. لكن كل من أمريكا وأوروبا تستطيعان ليس فقط إيجاد مجال مصالح مشتركة بل الوصول إلى مجال ثقة واستعداد ذاتي للتغيير. ولهذا، وبالرغم من الرؤية التشاؤمية المبررة في المدى القريب نظراً للطابع العام للقيادة الروسية السياسية الحالية، فإنه ثمة أسباب معقولة للتفاؤل في المدى البعيد"[173]، وهو هنا، وهناك، بتفاؤله يحاول تفكيك بنى الرؤية التاريخية للمحافظين الجدد القائلة بتضخم خطر الأقطاب النامية في المدى المتوسط.

في هذا السياق، إهتم بريجنسكي بالتنظير للشراكة مع روسيا، نظراً لما تمثله من قوة ذات نفوذ في أوراسيا، ولما جرى من متغيرات في ثقلها الاقتصادي العالمي بعد طفرة أسعار النفط عقيب حرب العراق 2003، والإعتماد المتزايد على الغاز في كل من أوروبا

والصين وأنحاء أخرى من العالم على حساب المنتجات النفطية الأخرى، فهي تضم أكبر مخزون غاز في العالم. هذه الشراكة المتوازنة التي تحدث عنها بريجنسكي تشبه نظرية الإحتواء التي اعتمدتها الولايات المتحدة مع الإتحاد السوفياتي والتي نظر لها جورج كينان في أواسط الأربعينات، لكنها تختلف عن الإحتواء في استبعاد المجال العسكري نسبياً، نظراً لتدني أرجحيته كعنصر صراع، وإن كان هذا المجال قد عاد، جزئياً، إلى المشهد بعد مشروع نشر الدرع الصاروخي الأمريكي في البلقان.

ترتكز هذه النظرية إلى معادلة التوازن بين روسيا وأوروبا، كمقدمة لخلق توازن قوى وستاتيكو تقليدي بين روسيا والولايات المتحدة، بانتظار متغيرات داخلية روسية. وعلى هذا الأساس، فإن لدبلوماسية الإقناع دور في استراتيجية دمج روسيا بالعالم الغربي بحسب الرجل حيث "إن السعي الدائم نحو دمج روسيا في المجتمع العابر للأطلسي ينبغي أن يكون الجزء الأساسي في أي استراتيجية أمريكية بعيدة المدى نحو خلق الإستقرار في القارة الهائلة: أوراسيا. يمكن خلق المناخ الجيوبوليتيكي الملائم عبر إقناع روسيا أن من مصلحتها التحول نحو دولة أوروبية ديموقراطية، والتخلي عن طابعها الإستعماري التاريخي، والإنخراط بشكل عميق بالمجتمع العابر للأطلسي"[174].

ولتحقيق هذا الهدف البعيد المدى يعول بريجنسكي بعض الشيء على نظرية تداعي الدومينو، فإذا بدأت دول أوروبا الشرقية بالإندماج بالناتو والإتحاد الأوروبي فقد يشجع ذلك روسيا على إعادة النظر باستراتيجيتها تجاه أوروبا، ورغم أنه أدرك مبكراً صعوبة التحول في الجمهوريات السوفياتية السابقة من الإشتراكية إلى الرأسمالية الليبرالية [175]، لكنه يرى أن أوكرانيا قد تشكل خطوة أولى في سلسلة الدومينو: "ليس علينا أن نعمل على عزل روسيا، ولا استعطافها كذلك. لا يمكن للولايات المتحدة أن تتخلى عن حضورها في مجموعة الثماني، لكن ينبغي على أمريكا أن تستغل هذا الحضور لمناقشة روسيا في خنقها للديموقراطية، بما يتضمنه هذا العنوان من قضايا من قبيل تدخلها في مولدوفا ودعمها للإنفصاليين في جورجيا. علينا أن نسألها عن رفضها تجديد إتفاقية

الطاقة بينها وبين الإتحاد الأوروبي، بما لها من أهمية وتأثير على أمن الطاقة. إن دعوة روسيا للإنخراط في مجتمعنا الأطلسي عبر الإلتزام بالمعايير الدولية هي الطريق الأفضل لمقاربة العلاقة معها. كما علينا اتباع استراتيجية مبنية على رؤية تاريخية. فلو حافظت أوكرانيا على استقلالها وبدأت بالإلتحاق بالناتو والإتحاد الأوروبي، سيكون ذلك بمثابة محفز لروسيا للقيام بالمثل. وهذا سيفتح الباب على مزيد من التعاون والشراكة بينها وبين اوروبا ذات المصلحة البعيدة المدى في العلاقة مع روسيا"[176].

وعلى هذا الصعيد، ينبغي على روسيا أن تتخلى عن طموحها لاستعادة أمجاد الماضي في التحول إلى قطب منافس للولايات المتحدة، وذلك لتتمكن الأخيرة من استيعابها واحتوائها ضمن رؤيتها واستراتيجيتها العالمية فـ "إذا أرادت روسيا أن تنضم إلى مساحة السلام العالمية، فلا يمكنها أن تصطحب معها مشروعها الإمبراطوري"[177].

هذا المشروع الإمبراطوري يرتكز، في نقطة حساسة منه، إلى موطئ قدم استراتيجي في الشرق الأوسط تمثله إيران، وهنا يدور صراع مرير حول النفط وأنابيبه، ومسارات توزيعه وأسعاره. قدم بريجنسكي رؤية التفافية بخصوصه، تأخذ بعين الإعتبار استراتيجية العلاقة الروسية الإيرانية وأهميتها بالنسبة للروس، وكذلك تعطي لهواجس الولايات المتحدة اعتبارها، فـ "ينبغي على الولايات المتحدة أن لا تركز في مفاوضاتها مع روسيا حول تخليها عن بناء مفاعل بوشهر، ولكن حول دفعها للتوصل إلى اتفاق مع الإيرانيين على إعادة الوقود المستنفذ من ذلك المفاعل"[178].

ج. العلاقات مع أوروبا

لقد أشرنا في المقدمة إلى احتمال أن يكون لهوية بريجنسكي البولندية دوراً في اهتمامه باستراتيجية الولايات المتحدة تجاه أوروبا، وأوروبا الشرقية بالخصوص، وسيدفعنا هذا التحليل إلى التوسع بعض الشيء في رؤيته الخاصة بالعلاقات العابرة للأطلسي، كما يحب أن يطلق عليها.

رأى بريجنسكي دوماً في أوروبا شريكاً ضرورياً لأمريكا في عالم ما بعد الحرب

الباردة، كما كان الحال خلالها، حيث تحتاج أمريكا إلى شريك ناضج في أوراسيا، شريك تتعلق الشراكة معه بمسار تاريخي وعلاقة حضارية وثقافية. وعليه "تستطيع أمريكا أن تتطلع بشكل حصري نحو شريك أصلي في معالجة قضايا "البلقان العالمي"، وهذا الشريك هو أوروبا. وحدها أوروبا، التي تتحرك بشكل متنامٍ نحو الإنتظام ضمن الإتحاد الأوروبي، والمشتركة مع الولايات المتحدة عسكرياً عبر الناتو، تملك الإمكانيات الكامنة في المجالات السياسية، العسكرية والاقتصادية، لتتحرك إلى جانب أمريكا في التعاطي مع الشعوب الأوراسية المختلفة، وعلى أرضية متمايزة ومرنة، في مجال نشر الإستقرار الإقليمي وتوسيع مجالات التعاون الأوراسية"[179].

من ناحية أخرى أدرك الرجل أن دخول الولايات المتحدة الحرب ضد العالم الإسلامي سيولد انكسارات في العلاقة مع أوروبا التي تعاني من تراجع دورها العالمي وقدراتها العسكرية والتي تضم بين جوانبها الجغرافية والديموغرافية أقلية سريعة التنامي من السكان المسلمين، وحركة أسلمة متصاعدة، يقابلها تردٍ في الخصوبة والولادات، وتحول غير بطيء نحو مجتمع عجزة، لا شباب فيه، ولا دافعية أيديولوجية تحتاجها أوروبا لاستنقاذ تاريخها وموقعها في السياسة العالمية. فلا تستطيع أوروبا خوض معركة حضارية مع الإسلام، لما لذلك من تداعيات على المناخات السياسية لدولها الأساسية، خصوصاً فرنسا وألمانيا. يحاول الرجل استشراف مستقبل أوروبا من هذا المنظار: "على مدى العقود المقبلة، ستكون المنطقة الأكثر هيجاناً وخطورة في العالم، والأكثر تسبباً بالأزمات العالمية، هي النطاق الممتد بين أوروبا والشرق الأقصى. وهي منطقة تمتلئ بالسكان المسلمين، ويمكن تسميتها بـ "البلقان العالمي". فهنا ستدخل الولايات المتحدة في صراع مع العالم الإسلامي، وحينها ستؤدي الخلافات بينها وبين أوروبا إلى تشويه الحلف الأطلسي. كلا الإفتراضين سيضعان موقع أمريكا الأحادي القطب في نطاق التهديد"[180].

صدق توقع الرجل، حيث كانت حرب العراق عام 2003 نقطة انعطاف، ولو مرحلياً،

في العلاقة مع أوروبا فـ"في قضية الشرق الأوسط حصل التحول في السياسة الخارجية الأوروبية، بشكل غير مسبوق منذ حرب السويس عام 1956، حيث أصبحت هذه السياسة تحدد وتعرف نفسها على أساس مواجهة أمريكا"[181]، كما رأى أن "علاقة أمريكا بأوروبا، التي تعد ضرورة للإستقرار العالمي ولحماية مصالح الولايات المتحدة، تم وضعها تحت ضغوط كبرى"[182]، بالإضافة إلى أن "تعريفنا المبهم للإرهاب قد يوحد العالم الإسلامي ضد كل من أمريكا وأوروبا"[183]. وفي رد على سؤال حول تقييمه لنظرية صراع الحضارات لهنتينغتون يقول: "لا أؤمن بها، ولكنني أخشى بأننا قد نواجه خطر تحقق هذه النبؤة. إن الطريق الوحيد لتفادي نتائج هذا الصراع هو التعاون بين الولايات المتحدة وأوروبا. ولذلك كنت ولا زلت أكرر أن العجز العسكري لأوروبا هو مفتاح الأزمة العالمية. وإن اعتراض الإتحاد الأوروبي على غزو الولايات المتحدة للعراق هو أبرز دليل على أن الولايات المتحدة قد أدارت القضية بشكل سيء. وبالتأكيد فإن النقد لوحده لا ينتج شيئاً، فلا بد من تقديم خيارات بديلة. إذا كانت أوروبا تريد حقاً التأثير في الولايات المتحدة، فعليها أن تتعاون بشكل كامل في مجال تطبيق خطة فعالة لحل الأزمة العراقية"[184].

هذا على مستوى المؤثرات التاريخية والجيوبوليتيكية على العلاقة العابرة للأطلسي، أما موازين القوى بين الطرفين ونتاجاتها فلها شأن آخر، حيث تكمن المعضلة البنيوية في العلاقة بين ضفتي شمال الأطلسي في الطموح الأوروبي نحو التوحد، حيث يمس هذا الطموح الهواجس الأمريكية نحو الأحادية في قيادة العالم، برأي بريجنسكي، وفي الهيمنة عليه برأي المحافظين الجدد، فـ "ثمة غموض تاريخي يلهم ويعقد في آن معاً الحوار القائم بين الولايات المتحدة وأمريكا. كلا الطرفين يتطلع إلى الولايات المتحدة عندما يحلم بتوحيد أوروبا. الأوروبيون يشعرون بحجم الولايات المتحدة القاري وبموقعها العالمي، وفي لحظاتهم الاكثر حماساً، يتخيلون مستقبل أوروبا كقوة عالمياً موازية

للولايات المتحدة. من طرف آخر، الأمريكيون، عندما يرحبون، بشكل مشكوك فيه احياناً، بتوحد أوروبا في المستقبل، يسترجعون غريزياً رؤيتهم تجربتهم التاريخية. هذه الرؤية التي تقلق بعض صانعي السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يستنتجون بشكل لا يمكن دحضه بأن أوروبا حين تتوحد ستتحول إلى نظير لأمريكا، إن لم تصبح خصماً لها" [185]
.

يكمن الحل برأي بريجنسكي في التوازن في العلاقة مع أوروبا، فلا يمكن للولايات المتحدة أن تطمع في بناء شراكة استراتيجية مع أوروبا تعينها في مواجهة الفراغ الإستراتيجي الأوراسي، والإضطراب الذي أنتجه، دون الحفاظ على التوازن والإحترام المتبادل، فأوروبا لا تزال تحتفظ بتقدير للذات كقارة وكمكون أساسي للجيوبولتيك والجيوإكونومي العالمي، ولذا فإن "التعاون الاوروبي لن يحصل في حال تم على أساس التبعية للولايات المتحدة. بإمكان الحرب على الإرهاب أن تكون مفتاح التعاون في قضايا أوراسيا، لكنها لا تحمل إمكانية التحول إلى جوهر هذا التعاون. فالأوروبيون غير المتأثرين بحادثة 11 أيلول هم أكثر قدرة على الإستيعاب والتفهم. ولذلك، وبسبب هذا الإختلاف، فإن أي تعاون عابر للأطلسي لا بد أن يبنى على أساس إجماع استراتيجي يتطلع نحو القضايا في مداها البعيد"[186] . ولأجل التوصل إلى اتفاق استراتيجي مماثل يؤكد الرجل على أن "العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا تحتاج إلى أمريكا ذات رؤية أطلسية تحترم أوروبا وتعترف بحاجتها إلى استشارتها ودعمها. وتحتاج إلى أوروبا مسيسة تدرك أن مسؤولياتها العالمية لا يمكن حصرها في المجالين الإجتماعي والاقتصادي، وبأن العالم يحتاج إلى أوروبا تمتلك إمكانيات سياسية وعسكرية للتحرك إلى جانب الولايات المتحدة"[187] .

وبأن "علينا أن نسعى للتعاون مع أوروبا، لا أن نقسمها إلى جزئين أوروبا الحديثة وأوروبا القديمة (في تعليق على قول رامسفيلد). وعلينا أن نعترف أن لدى الأوروبيين في بعض المجالات خبرات أكبر ومعارف أفضل من تلك التي نمتلكها، وبأن لديهم مصالهم

مهمة كمصالحنا سواءً بسواء، خصوصاً في ما يتعلق بالشرق الأوسط"[188].

وفي سياق متناقض ظاهرياً لكنه منسجم ضمنياً مع الطرح السابق يذهب الرجل بعيداً في التعويل على توسيع الناتو في سياق محاصرة الطموح الروسي، لكن دون التأكيد على الإتحاد الأوروبي، ذلك أن الناتو يخضع أوتوماتيكياً لنفوذ الولايات المتحدة العضو الأكثر تأثيراً فيه، فـ "في المستقبل المنظور، ستصبح المصالحة التي تمت بين روسيا وبولندا أكثر بروزاً. فالبولنديون، مذ أصبحو ضمن الناتو، سيصبحون أقل حذراً وقلقاً من كونهم ضمن تقارب مع جارتهم الأكبر يضغط عليهم ويكبتهم. وعندما يدرك الروس بأن أوروبا الشرقية لم تعد منطقة فراغ جيوبوليتيكي، سيصبح تعريفهم لنطاق نفوذهم أقل طموحاً. آخذين بعين الإعتبار حقيقة أن كل جيران روسيا إلى الغرب، أكانو مخطئين أم مصيبين، يخافون تطلعاتها، فإن بناء نظام أمني في أوروبا سيكون مفيداً لجميع بلدانها، بما فيها روسيا نفسها"[189].

ثالثاً: بريجنسكي والمحافظية الجديدة

عالجنا بشكل عاجل رؤية بريجنسكي، نظرياً وعملانياً، للدور الأمريكي بعد الحرب الباردة، هذه الرؤية الواقعة على طرف النقيض مع رؤية المحافظين الجدد. وينبع اختلاف بريجنسكي عن المحافظين الجدد من تناقض بين المنهجية الكلاسيكية التي يتبعها وبين المنهجية "الثورية التغييرية" التي حاول المحافظين فرضها على صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، انطلاقاً من تعريف ليو شتراوس، فيلسوف حركتهم، للفيلسوف: المتناقض مع قواعد التاريخ ومساراته، المحارب لأجل تغييره بالقوة.

حاول غسان سلامة في كتابه (أمريكا والعالم) مقاربة طبيعة هذا الإختلاف فيقول "في (الإختيار) (2003)، نراه ينتقد المنهج في نهاية الأمر، وليس التوجه، فهو ببساطة يوصي الولايات المتحدة بأن تتظاهر بالتعامل مع الدول المنقادة لزعامتها بوصفها دولاً حليفة دون أن تعدل في شيء في استتباعها لها. وهو يتميز بشكل غير مقنع بين "الهيمنة" و"الزعامة" ليشير إلى الخيارين المتاحين لأمريكا، مع أننا نسجل له تفضيله

للثاني"[190]. يوحي كلام غسان سلامة بأنه كان ينوي القيام بمحاكمة قيمية للسياسة الخارجية الأمريكية من وجهة نظر بريجنسكي، لكن الواقع بعيد عن الإحتكام إلى القيم بالنسبة للأخير، فالمصلحة السياسية لن تصبح سبباً ثانوياً في اتخاذ القرار السياسي الأمريكي، بل هي الأولوية المطلقة على الدوام، والإختلاف بين الطرائق والمدارس يقع في المنهج لا الأهداف، في الوسائل لا الغايات.

نقطة أساسية في الخلاف كانت مكان وموقع الدين والأيديولوجيا في الصراع الذي تخوضه أمريكا للحفاظ على موقعها المهيمن في العالم، وخصوصاً في (الحرب على الإرهاب)، التي تعني الحرب على عالم الإسلام، أو على أرض الإسلام. إذ اعتبر بريجنسكي أن "التحولات داخل العالم الإسلامي ينبغي أن يتم النظر إليها من منظار إقليمي وليس من منظار دولي، ومن خلال رؤية جيوبوليتيكية وليس من موشور ديني لاهوتية. العالم الإسلامي منقسم على ذاته، دينياً وسياسياً. وهو غير مستقر سياسياً، وضعيف عسكرياً، والمرجح أن يبقى كذلك لفترة غير محددة. العدائية في العالم الإسلامي تجاه الولايات المتحدة تنتشر في عدد من المناطق، غير أنها تنبع من انعدام التوازن مع الآخرين، وكمثال على ذلك الإنتفاضة الوطنية الإيرانية ضد الشاه المدعوم من الولايات المتحدة، الميل العدائي العربي الذي يستفزه الدعم الأمريكي لإسرائيل، أو الشعور الباكستاني بالشراكة مع الهند. فالمنطلقات سياسية وليست نابعة من تحيزات دينية عامة"[191].

من ناحية أخرى، وبالإضافة إلى نقد رؤيتهم لساحة الصراع مع الإسلام، انتهى الرجل إلى أن سياسة المحافظين الجدد تعاني من خلل في رؤية تفاعل الواقع معها، وردة فعل الأطراف الأخرى تجاهها، فيقول: "إن منهجية المحافظين الجدد، التي تمتلك إسرائيل مثيلاً لها في بنيتها السياسية، هي شديدة الضرر لأمريكا وخطيرة جداً على إسرائيل. لقد حولت هذه المنهجية الأغلبية الساحقة من شعوب الشرق الأوسط إلى موقع العداء للولايات المتحدة. دروس العراق تتحدث عن نفسها. وإذا استمرت الإدارة باتباع

سياسات المحافظين الجدد فإن الولايات المتحدة ستطرد من المنطقة، وسيكون هذا إيذاناً ببداية نهاية اسرائيل كذلك"[192].

مفهوم الإرهاب الذي اعتمدته إدارة بوش كشعار للحرب التي خاضتها لمنع القوى الصاعدة من الوصول إلى منابع الطاقة، احتل مكاناً من نقد الرجل لسياسة الإدارة المتأثرة بالدعاية الفكرية والإعلامية والتوجيه الإستراتيجي لكتلة المحافظين الجدد داخل الإدارة وخارجها. فقد عارض بريجنسكي تضخيم حجم العدو الأخضر، ولم يستشعر المخاطر التي يمكن أن يشكلها تنامي النهضة الإسلامية، وظل يراهن على إمكانية احتوائها، نسبياً، عبر العولمة الثقافية والاقتصادية.

ولقد حذر بشكل متكرر من انعكاسات عدم تطابق شعار "الإرهاب" مع واقع العالم الإسلامي والحركات الإسلامية حيث إن "هذا الإعلان للحرب ضد الإرهاب يساوي الحرب على الإسلام الأصولي، وأحياناً تبدو كلمة الإسلام الأصولي مساوية لكلمة الإرهاب الإسلامي، وهذا ما سيخلق مخاطر على صعيد رد فعل العالم الإسلامي تجاهنا ستتمثل بكراهية هائلة للولايات المتحدة"[193]، أما الحل فيكمن، برأيه، في الإقرار "بأن الإرهاب ليس بنية قائمة بحد ذاتها، بل هو تقنية تستخدم في الصراع ويفضلها الضعفاء. تشجعها وتحركها ظروف موضوعية تاريخية وسياسية في أماكن محددة ومتعددة من العالم. وإذا التقت مع أسلحة الدمار الشامل، فسيكون لها نتائج كارثية. ضمن هذا السياق ينبغي إعادة تعريف أمننا الوطني"[194].

عقيب هذا النقد، طرح بريجنسكي استراتيجية بديلة تقارب طبيعة الصراع مع النهضة الإسلامية، محاولاً التخفيف من التداعيات السلبية لهذا الصراع على مكانة أمريكا وموقعها العالمي، معتبراً أن "الثرثرة في العموميات والشعارات المختصرة حول الإرهاب ثم استهداف العراق على هذا الأساس، لم تؤدي شيئاً سوى زيادة عدد الإرهابيين الذين يعتبرون الولايات المتحدة عدواً لهم. على الولايات المتحدة أن تحدد بشكل واضح الإرهابيين الذين يوجهون عداءهم ضدها. ثم يتم تحديد مكان انطلاقهم ثم تحاول

تدميرهم. وفي مسار موازٍ ينبغي منع الدعم السياسي، الإجتماعي والديني عنهم. فليس علينا شن حرب هائجة غير محددة وذات بعد ديني وعلى مساحة العالم ضد الإرهاب الدولي، فهذا، ولسوء الحظ، سينتج عنه زيادة عدد أعدائنا"[195].

تفريق الاعداء وتوحيد الأصدقاء هي الإستراتيجية المفضلة لديه، فلا ينبغي للولايات المتحدة أن تتعاطى مع العالم الإسلامي برؤية شمولية، لكن بمنظور تقسيمي فـ "لا يمكن القول إن الإرهابيين يبغضون الحرية بشكل مجرد، لكنهم يكرهون بعض الدول وبعض الجهات. ويستهدفون جهات محددة، لكن هذا بعيد جداً عن ذلك التوصيف المتطرف في أيديولوجيته، والقائل بأن الإرهابيين يكرهون الحرية بحد ذاتها"[196].

إذن، لب الأزمة التي خلقتها أيديولوجيات المحافظين الجدد، من وجهة نظره، تتجلى في حالة العزلة التي جلبتها الولايات المتحدة لنفسها، عن طريق تفردها، لقد قاد هذا التفرد إلى الإنفراد ثم إلى العزلة، وكان تقديره لهذه النتيجة السلبية مبكراً ففي تعليق له بعد العرض الذي قدمه كولن باول في مجلس الأمن حول اسلحة الدمار الشامل في العراق يقول: "إذا استطعنا الرد على التهديد العراقي بشكل جماعي، ستتشكل سابقة فعالة في التعامل مع تهديدات مماثلة. أما إذا تصرفنا بشلك أحادي، فسوف ينقسم العالم الغربي، سنجد أنفسنا وحيدين، وسنواجه صعوبات أكبر في حال صادفتنا مشكلات مماثلة في أي مكان آخر من العالم"[197].

البديل، مجدداً، هو الشراكة مع القوى الأخرى التي تتمتع بقابليات التشارك مع الولايات المتحدة في منهجيتها ومشاريعها، فـ "لأجل حل القضايا العالقة (كوريا، إيران، فلسطين، الشيشان، دارفور..) تحتاج أمريكا إلى شركاء. أوروبا تمثل حليف أمريكا التاريخي، وإن توحد أوروبا وتوسع الإتحاد الأوروبي يصبان في مصلحة أمريكا. اليابان هي الأخرى حاجة ضرورة لإنشاء مثلث توازن قوى في آسيا يضم الصين والولايات المتحدة. لكن لتحصيل الصداقة مع هذين الطرفين وأطراف أخرى، ينبغي على أمريكا أن تحدد نقاط الإلتقاء المشتركة، وتوحيد الرؤية للمرحلة التاريخية الحالية. إن

أمريكا المكروهة عالمياً، التي تختصر المشكلات المختلفة عبر شعارات مثل الإرهاب والديموقراطية، لا تستطيع القيام بذلك"[198].

عملياً، ومن الناحية الميدانية، تمحور مشروع المحافظين الجدد بشكل أساس حول استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بما يتمتع من موقع وخامات وأسواق، وبما يتحرك فيه من قوىً حية تهدد الستاتيكو الذي ساد المرحلة السابقة. تلمس بريجنسكي هذا القلق، وراح ينظر لمنهجية أخرى في احتواء أزمات تلك المنطقة الحساسة والتي تؤثر في الأمن الاقتصادي والسياسي للعالم، ويقول "إن الدمج بين وجود النفط والإضطرابات لا يتركان أمام الولايات المتحدة الخيار. فهي تواجه تحدياً رهيباً في محاولتها للمحافظة على نسبة ما من الإستقرار في دول مضطربة، تضم مجموعات بشرية تعيش قلقاً سياسياً، مستثارة اجتماعياً، ومتحفزة دينياً. ينبغي على الولايات المتحدة أن تؤسس لمشاريع أكثر رهبة وأهمية من تلك التي أقامتها في أوروبا، قبل نصف قرن تقريباً، في منطقة غريبة وأجنبية عنها، مضطربة سياسياً ومعقدة اثنياً. إن العلاجات السابقة التي تم اختبارها في أوروبا - من خلال مشروع مارشال أو الناتو، المعتمد كلاهما على أرضية التضامن السياسي والثقافي العابر للأطلسي - ليس بإمكانها مواءمة حاجات منطقة لا تزال مسكونة بأحقاد تاريخية وتنوع ثقافي"[199].

تطبيقياً حاول رسم جدول أولويات للتعاطي مع أزمات الشرق الأوسط، إذ اعتبر أن ثمة اختلالاً في ترتيب الأولويات لدى إدارة بوش الإبن، من هنا فإن "الخطوة الأولى نحو الإجابة على الإشكاليات المعاصرة تكمن في تحديد الأولويات. ثلاثة أعباء متقاطعة فيما بينها تشكل الدائرة الأساسية للأولويات:

1. إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، الذي ينتج الإضطرابات في الشرق الأوسط.
2. تحويل المعادلة الإستراتيجية في مجال المناطق المنتجة للنفط من الخليج العربي نحو وسط آسيا.
3. دمج الدول- المفاتيح ضمن ترتيبات إقليمية لاحتواء إنتشار أسلحة الدمار الشامل ووباء الإرهاب"[200].

في هذا السياق، ولأجل تطبيق هذه الرؤية، لا بد من التخلص من العوائق السياسية

الداخلية التي تحيط بعملية صناعة قرار السياسة الخارجية الأمريكية، في المستويين الإستراتيجي والتطبيقي. "لقد تم توجيه السياسة الخارجية الأمريكية من خلال رؤية متطرفة داخل الحزب الجمهوري، المحكوم بأصولية مسيحية ورؤية استراتيجية للمحافظين الجدد. وهذا لا يفسح المجال أمام مشاركة مزدوجة للحزبين في صياغة القرار بشكل جدي"[201]، ولا بد من تغيير المناخ العام الذي يحرك الجمهور والسياسيين على حد سواء، بما يغير الإنطباع العام عن الولايات المتحدة في العالم فإن "إيجاد استراتيجية موضوعية وواقعية للتعاطي مع الواقع السياسي العالمي المضطرب لا يمكن أن تتوصل إليها دولة يحركها الخوف، تبحث عن ملجأ. إن الإجابة الفعالة لا بد وأن تأتي من أمريكا الواثقة بنفسها التي يحركها إيمان عميق بالشراكة الدولية"[202].

ويروح ليذكر الإدارة الحالية بظروف نجاح الإدارات السابقة، محيلاً إياها إلى التجربة الكلاسيكية في الدبلوماسية الأمريكية "علينا أن ندرك أن النجاح الذي حققته السياسة الخارجية الأمريكية خلال الستين عاماً الماضية، وخلال العديد من الإدارات، تم من خلال رفض التطرف، أكان من ناحية اليسار أو من ناحية اليمين. بعد 11 أيلول، استطاع فريق من الإستراتيجيين المتطرفين السيطرة على الرئيس المتأثر أصلاً بالمبادئ المسيحية، وغير العارف بتعقيدات السياسة الدولية. ولقد تأثرت السياسة الخارجية الأمريكية بأسلوب عملهم سلبياً على المدى البعيد"[203].

وفي خلفية هذا النقاش، يؤكد بريجنسكي على البعد الرؤيوي التاريخي في الخلاف بينه وبين المحافظين ففي تعليق له على خطاب الإتحاد الذي ألقاه بوش بتاريخ 10 ك22007 يقول بريجنسكي: "يعكس الخطاب سوء فهم عميق لعصرنا الحالي. حيث تتصرف أمريكا كأنها دولة استعمارية تحتل العراق. لكن عصر الإستعمار قد ولى. وإن شن حرب استعمارية في عصر ما بعد الإستعمار لا ينتج سوى الهزيمة. وهذه هي الغلطة القاتلة لسياسة بوش في العراق"[204].

جانب آخر تعرض له بريجنسكي بالنقد، ألا وهو مشروع نشر الديموقراطية، إذ اعتبر أن هذا المشروع قد تأخر، فهو لا يلائم المرحلة التاريخية القائمة، بحيث سيؤدي فرضه إلى نتائج سلبية على الستاتيكو الذي كان قائماً لصالح الولايات المتحدة، فالمرحلة التاريخية الحالية تتميز باليقظة السياسية للشعوب، و"الإنسان المتحفز سياسياً يحتاج إلى الكرامة، التي يمكن للديموقراطية أن توفرها له، لكن الكرامة السياسية تولد الشعور الإثني أو القومي، وتنمي الإنتماء الديني، وتدفع نحو المطالبة بالحقوق الإنسانية والإجتماعية.. كل ذلك في عالم يعيش حالة من التفاوت الاقتصادي على المستوى العرقي والإثني. لذا فإن الديموقراطية كان يمكن أن تكون حلاً لفاقدي العدالة الإجتماعية في العصر الأرستقراطي، لكن من غير الممكن أن تكون الحل في عصر اليقظة السياسية" [205]
.

هذا من الناحية البنيوية لنقده لمشروع نشر الديموقراطية، غير أنه تعرض كذلك للناحية التطبيقية من هذا المشروع، فمخططي المحافظين الجدد ومؤدلجيهم "لم يتخيلوا للحظة أن الديموقراطية حين تزرق في جسد دولة ما فإنها ستصبح غير ممكنة التطبيق. إنهم يؤمنون بالقوة الذاتية للتداعيات، حتى الوصول إلى نقطة تحقق أهدافهم. وإن هذا المفهوم يعقد المسألة، وقد بينت التجربة محدوديته كما حصل في الشرق الأوسط. وعليه فإن معادلة المحافظين الجدد معطلة"[206].

أ. الواقعية والحرب على العراق

"لقد كنت ناقداً لمشروع بوش في العراق طوال الوقت، حتى في بعض المراحل التي كان معظم الديموقراطيين فيها صامتين، وانحاز بعضهم نحو بوش بشكل فعلي"[207].

يبدأ نقد بريجنسكي للحرب على العراق من زاوية تاريخية، فالعصر لم يعد مناسباً للمغامرات العسكرية الإستعمارية فيقول"لم نعد في عصر الإستعمار، وعلينا أن نستوعب ذلك، ولم يعد بإمكاننا الحديث عن (واجبات الرجل الأبيض) في نقل الحضارة

إلى الشعوب الأخرى"[208].

الإنعكاسات الأولية للأزمة العراقية كانت إلى الداخل الأمريكي، حيث أثرت بشكل أساس في الإنسجام بين الجمهور والسلطة، وفي قدرة الأخيرة على الإقناع والتوجيه، "نحن الآن منقسمون، نعيش القلق ونتحسس بشكل مرعب من إمكانية حصول اعتداء ارهابي على أرض الولايات المتحدة مجددا"[209].

وفي إجابة على سؤال: هل جعلت حرب العراق من أمريكا بلداً أكثر أمناً؟ أم لا؟ يقول: "أريد أن أقول، وبسوداوية تشاؤمية، بل أقل أمناً. لقد أوجدنا أعداء جدد. وقد اصبحت نسبة العدائية تجاه أمريكا عالية على الساحة العالمية. وقد قارب فقدان الثقة بالولايات المتحدة درجات غير مسبوقة"[210].

المستوى الإقليمي شكل المساحة الثانية لتداعيات المشروع الأمريكي في العراق، حيث تشكلت موجات من ردود الفعل الشعبية المدموغة بالكراهية لأمريكا، حتى أصبح لموضوع العداء لأمريكا خانة في مراكز الدراسات الأمريكية. ويقول بريجنسكي إنه و"كلما طال واستمر الإحتلال الأمريكي، سيفسح التراجع الأمريكي المتزايد في الشرق الأوسط المجال للتطرف والإضطرابات، خصوصاً إذا استمر التشتت في القرار الإستراتيجي الأمريكي حول القضايا العراقية الأساسية، متقاطعاً مع عدم وجود رغبة لدى الإدارة الأمريكية بإنهاء الإنعكاسات السلبية على المستوى الإقليمي الناتجة عن الإحتلال الإسرائيلي الطويل والقاسي للفلسطينيين"[211].

المستوى الدولي يشكل المساحة الأوسع للتداعيات، حيث رأى بريجنسكي أن الطريقة التي تمت بها الحرب، والذريعة التي تم تلفيقها لهذا الهدف، وجود أسلحة الدمار الشامل، قد أفقدت أمريكا مصداقيتها، وبالتالي ظهرت ثغرة في قدرتها على اقناع الدول والشعوب، استفادت منها القوى الكبرى لاستهداف أمريكا في مصداقيتها وفي نواياها، وذلك رداً على مبادرتها الأحادية الإستباقية لنمو القوى الكبرى المتحفزة: أوروبا، اليابان، الصين، الهند.. من خلال السيطرة على النفط، عبر احتلال العراق.

في خضم مرحلة الإعداد للحرب، وعقيب إدلاء كولن باول، وزير الخارجية السابق، بتصريحه في مجلس الأمن مستخدماً صور مصانع أسلحة الدمار الشامل العراقية المحمولة على شاحنات دليلاً لإثبات وجود التهديد العراقي، علق بريجنسكي قائلاً: "أظن أنه قدم عرضاً مؤثراً. وأشعر أنه كان مقنعاً تماماً. وأشعر كذلك أنه وللمرة الأولى تقدم الإدارة دليلاً ذا مصداقية على كون العراق تهديداً جدياً في المدى البعيد، فيما يساعدنا على إيجاد أرضية لتلاقٍ دولي حول زيادة الضغوط على العراق لينصاع، واللجوء إلى الإجبار في حال تمنع عن ذلك. لا أظن أنه اعتبر، أو حاول أن يعتبر، أن العراق يشكل تهديداً آنياً وشيكاً. فالتهديد الذي يمثله صدام حسين هو ليس تهديداً وشيكاً بل إنه تهديد كبير في المدى البعيد، ويتطلب مواجهته بكل جدية"[212].

وفي نفس السياق، يقارن بريجنسكي بين السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، وبينها خلال حقبة بوش الإبن، معتبراً أن حقبة بوش قد جاءت بمتغيرات سلبية على هذه السياسة، فـ "خلال الحرب الباردة، كانت سياستنا تقوم على أساس توحيد أصدقائنا وحلفائنا وتقسيم أعدائنا. وللأسف فإن تكتيكاتنا الحالية، بما فيها اللغة الإسلاموفوبية، تؤدي إلى توحيد أعدائنا وتشتيت أصدقائنا وإبعادهم عنا"[213].

على صعيد آخر، الأفق الإستراتيجي للوضع في العراق، رآه بريجنسكي من عدة زوايا، فأولاً نظر نظرة نقدية إلى مفهوم الإنتصار الذي استعمله بوش في خطاباته، ففي تعليق له على عبارة وردت في خطاب له عام 2005 (.. ثمة خيارين أمام أمتنا: النصر أو الهزيمة)، يقول: "إن مقولة النصر أو الهزيمة هي في الحقيقة استراتيجية زائفة. ففي استعمال هذه المعادلة، وضع الرئيس أمام الشعب الأمريكي خيارين "البقاء في العراق والإنتصار" أو "الرحيل والهزيمة". لكن، وللحقيقة، فإن الخيار المنطقي هو: البقاء ولكن عدم الإنتصار، أو الإنسحاب ولكن عدم الهزيمة"[214].

ثانياً، تطرق إلى مستقبل العراق بعد انسحاب الجيش الأمريكي منه، مقارناً بين مرحلة ما بعد الإنسحاب وبين الوضع القائم، معتبراً أن انعكاسات الإنسحاب أقل سلبية

من البقاء، حيث "إن حرباً أهلية بين الشيعة والأكراد من جهة، والسنة من جهة أخرى، ستترك آثاراً تدميرية أكبر من الإنعكاسات التي سيولدها بقاء الجيش الأمريكي في العراق في انتشاره الحالي"[215]، وكذلك "ثمة احتمال أن يتبع الإنسحاب الأمريكي من العراق حالة اضطراب متصاعدة، لكن هذه الإضطرابات ستكون أقل إضراراً بالمصالح الأمريكية في العالم من المقاومة المستمرة، وربما المتنامية، للوجود الأمريكي في العراق"[216].

أما بخصوص شكل الدولة العراقية بعد انسحاب الأمريكيين فـ "لن يتحول العراق بعد الإنسحاب الأمريكي إلى دولة ديموقراطية. والذي يمكن توقعه منطقياً هو بنية فيدرالية، قائمة على أرضية تقليدية، قبائلية عادة، كمصدر للسلطات داخل المجتمعات الثلاثة الأساسية في العراق: الشيعة، السنة والأكراد. لن يكون من الحكمة حصر كل من هذه المجتمعات داخل حدود جغرافية واضحة، لأن ذلك سيولد صراع حدود فيما بينهم. ولذلك ينبغي الإعتماد على التقسيم التقليدي القائم على وجود العديد من المحافظات المتنوعة، وذلك سيخلق توافقاً سياسياً على الخطوط الطائفية. النتيجة ستكون ما يشبه دولة عراقية إسلامية تعكس بشكل قوي الوقائع الديموغرافية، الدينية والإثنية للبلاد"[217].

أما في الحلول، فقد طرح بريجنسكي رزمات من الحلول المتنوعة الأشكال والمستويات، ضمن رؤية شمولية لطبيعة الحل الممكن في ظل الوضع القائم في العراق والتداعيات الناتجة عنه على مدى السنوات الماضية، ففي البداية "تحتاج السياسة الأمريكية في العراق إلى تقييم استراتيجي شامل. السياسة الحالية، المبررة عبر الكذب، المغرقة في الأحادية المتعجرفة، المعمية من خلال تضليل الذات، الملطخة بالسادية المفرطة، لا يمكن أن تصحح من خلال مسكنات عاجلة. العلاج ينبغي أن يكون دولياً في طبيعته، سياسياً أكثر مما هو عسكري في جوهره، وإقليمي أكثر من كونه مجرد عراقي في الإطار"[218].

بناءً على ما تقدم، يذهب بريجنسكي من الرؤية العامة إلى الرؤية التطبيقية، فيحاول

إيجاد منهجية لتحويل صيغة الحل إلى المستوى الإقليمي والدولي. أما اقليمياً فيعتبر أنه و"في اللحظة التي تنهي فيها الولايات المتحدة احتلالها العسكري للعراق، يمكن بسهولة إيجاد خطة لمشاركة بعض الدول الإسلامية في حفظ الأمن في البلاد، وإن تدخل تلك الدول سيساعد في تبريد مشاعر العداء لأمريكا في المنطقة"[219]، أما على مستوى تدويل الأزمة فيعتبر أن "ثمة حاجة ماسة إلى استتباع الإحتلال الأمريكي، الذي يوحد العراقيين ضده، إلى وجود واضح للأمم المتحدة، يمثله مبعوث عالي المستوى يتم نقل السلطات والصلاحيات إليه. وإن سلطة هذا المبعوث ينبغي أن تتضمن المجال الأمني. حيث يمكن للقوات الأمريكية الدفاع عن نفسها، ولكن تبقى العمليات الهجومية من قبل هذه القوات أو القوات العراقية بحاجة إلى إذن مباشر لهذا المبعوث، وربما بالتشاور مع القادة العراقيين. هذا التغيير في القيادة سيحول التواجد الأمريكي في العراق من احتلال عسكري إلى قوة حفظ سلام يتم الإشراف عليها دولياً"[220].

في نقطة أخرى، بخصوص الإنسحاب من العراق، يرى بريجنسكي أنه ينبغي أن يتم دفعة واحدة أو على دفعات متتابعة سريعة ذلك أنه و"عندما تبدأ بسحب القوات، ينبغي أن تسحب جميع القوات بشكل سريع. حيث أن الإنسحاب التدريجي سيترك القوى القليلة الباقية في العراق في حالة ضياع"[221].

ومن جانب آخر يؤكد على أن يحصل الإنسحاب في سياق ترتيبات مع القيادات العراقية فـ "لا ينبغي لنا أن نسعى إلى النصر في العراق أو أن نعمل لأجله، لأن النصر في العراق سيكون كالسراب. علينا أن نتشاور مع العراقيين حول وضع جدول زمني للإنسحاب نحدده بشكل مشترك فيما بيننا، ثم نقوم بإعلان التوقيت بشكل مشترك كذلك"[222]، ويؤكد بريجنسكي على أن للعراقيين دوراً إيجابياً يمارسوه في دفع الإدارة الأمريكية للتعجيل بالإنسحاب، دور ينبغي على الأخيرة أن تشجعهم عليه "عندما يصبح السياسيون العراقيون أكثر تزاحماً وتنافساً، سيندفعون بهدف إثبات شعبيتهم وشرعيتهم نحو الإعلان عن مطالبتهم للقوات الأمريكية بالإنسحاب. وهذا سيكون جيداً

لنا. وفي الحقيقة، ينبغي تشجيعهم على ذلك، لأن هذا سيرفع من درجة تأييدهم الشعبي، وسيسمح للولايات المتحدة بالإدعاء، بشكل أكثر مصداقية، بأن "المهمة تمت" [223]
.

بالإضافة إلى تقديمه الصيغة العامة للحل، فإنه رسم معالم برنامج الخروج من المأزق العراقي، ضمن اربع خطوات متتابعة:

1. على الولايات المتحدة أن تعلن استعدادها للإنسحاب من العراق ضمن توقيت محدد وغير بعيد زمنياً.
2. على الولايات المتحدة أن تعلن أنها بصدد التشاور مع القادة العراقيين بخصوص وضع توقيت انتهاء الإنسحاب، وينبغي إعلان هذا التوقيت بشكل مشترك. وخلال هذه الفترة ينبغي على أمريكا أن تتجنب التصعيد العسكري.
3. على الولايات المتحدة أن تدعو بشكل مشترك مع القادة العراقيين، أو تدفع هؤلاء إلى دعوة جيران العراق، وربما أيضاً بعض الدول الإسلامية مثل مصر، المغرب، الجزائر وباكستان) للإنخراط في حوار حول كيفية بسط الإستقرار في العراق بالتزامن مع الإنسحاب الأمريكي، وللمشاركة في مؤتمر حول الإستقرار الإقليمي.
4. على الولايات المتحدة أن تبذل جهدها للتوصل إلى حل سلمي نهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي [224].

لقد أخذت نصائح بريجنسكي وتصوراته للحل مكانها في تقرير بيكر هاميلتون، وفي الماكينة الدعائية للديموقراطيين، الذين نالوا الأغلبية في مجلسي الشيوخ والنواب، وبدأت المدرسة الواقعية تحل تدريجياً مكان المحافظية الجديدة في تكوين عامل الضغط الأول في صناعة القرار في وزارة الخارجية وعدد من مواقع القرار في الولايات المتحدة.

ب. الواقعية والصراع مع إيران

عملت الإدارة الأمريكية، في عهد بوش الإبن، على تضخيم التهديد الإيراني، محاولة حشد التأييد الدولي للحرب على إيران، وتقدمت وزارة الدفاع، زمن رامسفيلد، بمشروع لتغيير قانون استخدام السلاح النووي، حيث كان القانون يمنع استخدامه ضد دولة لا تملك سلاحاً نووياً، فألغي هذا الشرط، وأصبح ممكناً استعمال القنبلة النووية ضد دولة

غير نووية. وقد فهم هذا الإجراء كاستعداد لاستهداف إيران.

من ناحيته، ومن نافذة مختلفة، اعتبر بريجنسكي أن الولايات المتحدة تعاني من مشكلة فهم إيران حيث أن غيابها "لوقت طويل عن التواصل مع إيران والتواجد في داخلها قد أضعف الفهم الأمريكي للواقع الإيراني الداخلي، ولدورها الإقليمي، وديناميات‌ها الخارجية"[225]، وهو إذ عايش إيران الشاه والثورة خلال عهد كارتر ألم برؤية عامة وفهم تاريخي لإيران فـ "إيران هي أمة ذات إرث تاريخي عريق وينبغي أن تلعب دوراً مهماً في المنطقة. أعتقد بأن إيران ستجد شكلاً من أشكال التوافق مع المجتمع الدولي، على الأقل بشكل اسرع وأسهل مما يمكن أن تصل إليه كوريا الشمالية"[226]. جيوبوليتيكياً كان لوقوع إيران في قلب ساحة مشروع المحافظين الجدد أن يجعل منها رقماً صعباً، فـ "بشكل متزامن، ومع إطلاق أمريكا للحرب على الإرهاب، أصبحت إيران لاعباً أساسياً في هذا السياق، على الأقل بسبب تدخلها في أفغانستان والعراق. وقد أنتجت الحاجة إلى إيران والعمل على محاصرتها سياسات أمريكية متناقضة في التعاطي معها، بدءاً من عام 2001"[227].

أمام هذه المعضلة أكد بريجنسكي تكراراً على المقاربة السياسية الاقتصادية السلمية، ومما قاله في هذا السياق "في المدى البعيد، إن مصلحة أمريكا في تحقيق الإستقرار في الخليج، يمكن التوصل إليها عبر إشراك إيران في مفاوضات مع جيرانها للتوصل إلى إنشاء منظمة تضمن التعاون الإقليمي والإستقرار"[228]، و"في ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي نحتاج إلى الإقناع لا الإكراه. وبالتحديد نحتاج لإشراك إيران"[229]، و"إن ترتيب العلاقات مع المجتمع الإيراني سيؤدي إلى تحقيق أهداف أمريكا في جلب الإستقرار والأمن للشرق الأوسط"[230].

اختلف بريجنسكي مع المحافظين الجدد في رؤيته لطبيعة المشكلة مع إيران حول الزمن، هل تقدم الزمن هو في مصلحة الولايات المتحدة، أم لا بد من عمل حاسم ضد

إيران لأن عامل الزمن يجري لصالحها. ويحاجج قائلاً: "لم نحاول التواصل المباشر مع الإيرانيين حتى الآن. لماذا؟ هل نخشى أو نتفادى التوصل إلى تسوية؟ هل نريد من إيران أن تتوقف عن تخصيب اليورانيوم، أو أننا نريد دفعها نحو التطرف؟ بالطبع ليس في نية الإدارة دمج الروح القومية الإيرانية مع الأصولية الإسلامية. لكن هذا ما تقوم به فعلاً الآن. بشكل عام، من دون الدخول في تفصيل الوضع الإيراني، ففي القضايا الدولية، قد يكون تأخير شيء غير مرغوب فيه، أفضل أحياناً من محاولة تفاديه أو التخلص منه مباشرة. أنا أعتقد أن الوقت يمر لصالحنا في قضية إيران، ولذا فإن البدء بتحريك مسار تشجيع إيران على التوافق مع المجتمع الدولي سيعني تأخير أمر غير مرغوب فيه، عوضاً عن الدخول في مواجهة ستلحق ضرراً كبيراً في استقرار المنطقة"[231].

في مناسبة أخرى، يدخل في تفاصيل الوضع الإيراني ليبرر رؤيته هذه: "لدى إيران استحقاقات موضوعية في قضايا التعليم، موقع المرآة في المجتمع، التوجيه الإجتماعي خصوصاً للشباب. علماء الدين هم ماضي إيران وليسوا مستقبلها، وليس من مصلحتنا التحرك في مسار يؤدي إلى إنقلاب هذه المعادلة"[232].

رغم أنه يعتبر أن الوقت قد يمنح فرصة للتواصل مع المجتمع الإيراني، لكنه يرفض رفضاً صارماً الفكرة القائلة بأن ثورة ما قد تنطلق في إيران تحت رعاية ودعم أمريكيين: "تبدو الجمهورية الإسلامية الإيراني محكمة البنية الداخلية، والبلاد ليست على مقربة من انقلاب داخلي. القوى التي تلتزم المحافظة على النظام القائم لا تزال موجودة بقوة في السلطة، وتتموضع في موقع التمثيل الرسمي الحصري للبلاد. وينبغي لهذه الوقائع أن تدفع الولايات المتحدة نحو التوافق مع النظام القائم، وليس انتظار سقوطه"[233]، ويضيف في مناسبة أخرى قائلاً "إن التقديرات الخاطئة حول الواقع الإيراني الداخلي (المظلم) قد خفضت من فعالية السياسات الأمريكية تجاه إيران خلال السنوات الفائتة. حيث إن توقع حصول انقلاب داخلي قريب، شجع الإدارة الأمريكية على تحفيز العوامل الداخلية الإيرانية المعارضة، استناداً إلى التجربة التاريخية في تحويل أوروبا الشرقية

من الشيوعية إلى الرأسمالية. لكن الدولة الإيرانية لا تمارس حكماً ديكتاتوريا على شعبها، وفي النتيجة فإن تشجيع الولايات المتحدة علناً للمعارضين الإيرانيين يعطي مصداقية وشعبية أكبر للتيار الديني ويضعف هؤلاء المعارضين الذي يوصمون عادةً بعبارة: الطابور الخامس الأمريكي"[234].

إذا كان عامل الزمن فيما يخص الداخل الإيراني يساعد على التخفيف من سماكة الجدار الفاصل بين الإيرانيين والولايات المتحدة، بحسب بريجنسكي، فإنه يجري بشكل معاكس فيما يتعلق بالأزمة العراقية، التي تتدحرج ككرة الثلج دون أن تجد أيما عائق يوقفها، ويعبر الرجل عن رؤيته لهذا الواقع وتداعياته بقوله: "إذا استمرت أمريكا غارقة في المستنقع العراقي الدموي، فإن النتيجة الحتمية لهذا المسار هي صراع مباشر مع إيران، وبالتالي مع العالم الإسلامي ككل، على اتساعه. السيناريو المحتمل للصراع العسكري مع إيران سيكون مسبوقاً بفشل العراقيين في تحقيق وعودهم، ثم يتبع ذلك لوم الولايات المتحدة لإيران على هذا الفشل، ثم بعض الإستفزازات في العراق أو حصول هجوم إرهابي على الأرض الأمريكية تُحمِّل إيران مسؤوليته، لتصل التداعيات إلى القيام بهجوم "دفاعي" ضد إيران، ما سيغرق أمريكا في مستنقع متوسع ومتعمق باستمرار تكون مساحته شاملة لإيران، العراق، أفغانستان وباكستان"[235].

رأى بريجنسكي في الحرب على إيران، إذن، مدخلاً لمستنقع جديد، أكثر اتساعاً وعمقاً من العراق، وينقل دايفيد اغناطيوس في الواشنطن بوست عنه قوله: "أعتقد بأن الحرب مع إيران ستنهي دور أمريكا الحالي في العالم. في حرب مع إيران ستسقط أمريكا لفترة تتراوح من 20 إلى 30 عام. سيلومنا العالم أجمع، وسنفقد موقعنا في العالم"[236].

ويحاجج الرجل في شكل التداعيات التي قد تولدها تلك الحرب محاولاً التخفيف من إندفاع متشددي الإدارة نحو شنها، محدداً أربع أحجار دومينو ستتدحرج دون أفق ودون توقف، قائلاً:

تقف أربعة أسباب قهرية في مواجهة الهجوم الجوي الإستباقي ضد البنية النووي الإيرانية[237]:

1. في غياب تهديد مباشر وآني فإن الهجوم سيكون بمثابة حرب من جانب واحد. وإذا اتخذ هذا القرار من دون إعلان الكونغرس على موافقته، سيكون القرار غير قانوني ويستحق الرئيس المحاكمة على ذلك. ومن ناحية أخرى، إذا اتخذ القرار من دون إعلان مجلس الأمن لقرار عقوبات، سواء أكانت الحرب أمريكية بشكل أحادي أو بمشاركة إسرائيل، فسيكون خرقاً قاسياً جداً للقوانين الدولية.
2. الرد الإيراني سيهدف زيادة المشكلات التي تواجه الجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان، وقد يكون ذلك بموازاة قيام حزب الله بأعمال عنف في لبنان، ومن المحتمل أن يغرق الوجود الامريكي في المنطقة في دائرة الإستهداف العنيف لعقد أو أكثر. إيران دولة يبلغ تعداد سكانها الـ 70 مليون نسمة والحرب معها ستجعل المغامرة الفاشلة في العراق تبدو أمراً بسيطاً إلى حد السخرية. رغم تفوق أمريكا على الساحة العالمية، فإن ذلك لا يعطيها القدرة، ولا يؤمن لها التأييد الداخلي، لفرض إرادتها أو إخضاع مقاومة طويلة الأمد ومكلفة. هذا هو الدرس الذي علمتنا إياه تجربتا فييتنام والعراق.
3. أسعار النفط ستشهد ارتفاعاً قياسياً، وبالتالي سيتعرض الاقتصاد العالمي لنكسة كبرى، وسيقع اللوم العالمي على الولايات المتحدة.
4. ستصبح أمريكا أكثر تعرضاً للإستهداف الإرهابي، وستصبح معزولة عالمياً، وبالتالي ضعيفة، في حين ستصبح إمكانية إيجاد حل بين إسرائيل وجيرانها العرب بعيدة جداً. وعندما تصبح أمريكا محلاً لإستهداف الأعداء بشكل متزايد، ستصل أمريكا إلى نهاية مرحلة قيادتها للعالم بشكل غير ناضج.

بالمقابل، وبحسب قناعته بأن النقد لا يجدي شيئاً، إذ لا بد من تقديم البدائل، يطرح بريجنسكي رؤيته للحل، ضمن استراتيجية عامة يعبر عنها بالتالي: "الإستراتيجية الأمريكية، ينبغي أن يتم تحقيقها من خلال المفاوضات الجادة وليس الشعارات، ومن المفترض أن تهدف إلى فصل الروح القومية الإيرانية عن الأصولية الدينية"[238]، وتفترض هذه الإستراتيجية ترك التهديد بالحرب جانباً حيث إن "الإشارات المتكررة من قبل الدبلوماسيين الأمريكيين إلى أن كل الخيارات لا تزال مطروحة على الطاولة، يعطل إمكانية استثمار مفاوضات قائمة على أساس التهديد بالحرب. فهذا التهديد يدمج القومية الإيرانية مع الأصولية الشيعية. كما يثير حفيظة المجتمع الدولي الذي يرى أن

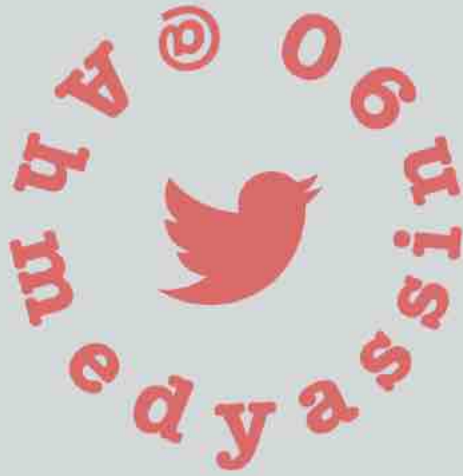
هذه السياسة تشجع إيران على عدم التراجع عن مواقفها"[239].

تطبيقياً، يجنح بريجنسكي نحو الإعتماد على الاقتصاد للتأثير في القرار الإيراني من عدة جهات، فيطرح سيناريوهات يمكن التعبير عنها بـ "الجزرة والعصا" وليس "العصا والجزرة"، حيث تقع الأولوية للمحفزات على العقوبات والتهديد. فـ "ثمة خطوة هامة يمكن أن تكون أحد مفاتيح الحل مع إيران، وتكمن في البدء بمفاوضات في قضايا الإستثمارات الأمريكية في إيران مع أطراف اقتصادية إيرانية، والتوصل إلى اتفاقات لا يتم تطبيقها إلى في حال التوصل إلى حلول للقضايا السياسية المختلف عليها. إن عودة الإستثمارات الأمريكية إلى إيران سيساعد على التخفيف من أحادية التيار الديني في السلطة، عبر تقوية القطاعات الخاصة، وتقوية موقع الطبقة الوسطى في البلاد، وإيجاد فرصة لتصدير القيم الأمريكية إلى الداخل الإيراني"[240].

ويشير في مكان آخر إلى عدم استباق المفاوضات بشروط ينبغي أن تكون من نتائجها، بمنطق "إن تطبيع العلاقات الاقتصادية والسياسية مع إيران لا ينبغي أن يتم من دون مجيء حكومة إيرانية تتعهد بالتخلي عن أسلحتها النووية ودعمها للإرهاب. لكن، ومن ناحية ثانية، فإن هذه الطلبات لا يمكن أن تعتبر كشرط مسبق للمفاوضات مع إيران"[241].

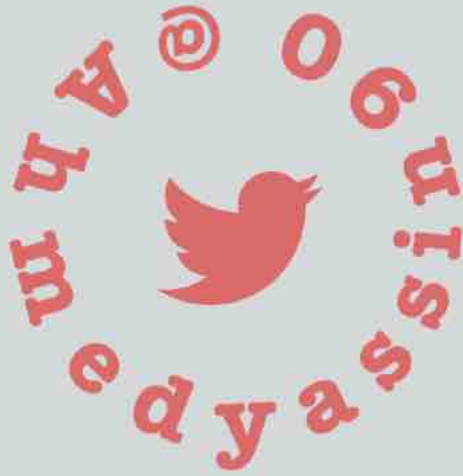
رغم تفاؤله، لا يبالغ بريجنسكي في توقع صفقة كبرى مع إيران ويعبر أن "حصول صفقة كبرى بين الولايات المتحدة وإيران هو أمر غير ممكن. فلا يمكن تخطي ربع قرن من العداء والتباعد بسهولة، والقضايا محل الخلاف كثيرة ومعقدة، كما أن البنية السياسية الداخلية لكلا البلدين معقدة، ولا تسمح بالتوافق بين البلدين بين عشية وضحاها"[242]، فـ "في حال تم انهاء الهواجس الأمريكية تجاه السلوك الإيراني، فإن الإختلافات على الصعيد الرؤية العالمية والأولويات الإستراتيجية ستظل قائمة بين الطرفين. نحن نتصور توافق الطرفين على مجالات مشتركة للتعاون فيما بينهما، بينما

يتابعان، في نفس الوقت، التحرك في المجالات المختلف عليها بالشكل القائم حالياً"[243].


@Ahmedyassin90

الإستنتاجات

1. سيستمر الصراع بين مدرسة المحافظين الجدد والداعين إلى الهيمنة الأمريكية في الحزبين من جهة وبين المدرسة الواقعية والداعين إلى القيادة الأمريكية في الحزبين، خلال عهد الرئيس الأمريكي المقبل، الذي سيكون ديموقراطياً في الغالب.
2. ستحاول قوى وشخصيات أمريكية رسم استراتيجية جديدة لعصر ما بعد حرب العراق، تقع في مكان وسط بين المدرستين، وتهدف إلى إعادة ترميم المصداقية الأمريكية، أو بكلام آخر الموقع الأمريكي الفريد، الذي ينبغي أن يجنح نحو قيادة العالم لا الهيمنة عليه، بحسب بريجنسكي وكيسنجر.
3. سيستمر إستعمال الشعارات والمقولات الدينية بشكل أو بآخر لتحصيل تأييد التيار الإنجيلي البالغ التأثير في الولايات المتحدة، دون أن يكون ذلك بالضرورة داعياً إلى رسم سياسة خارجية في إطار ديني، كما حصل في عهد بوش الإبن.
4. ستتم في المرحلة المقبلة عملية إعادة نظر شاملة في موقع رئيس الولايات المتحدة ودوره في السياسة الخارجية، كما ستظهر نظريات ورؤى جديدة على مستوى فلسفة القيادة الأمريكية للعالم.


@Ahmedyassin90

المصادر

- Brzezinski, Zbignew/**Lecture Transcript**/New American Strategies For Security And Peace - 28.10.2003.
- Kissinger and Brzezinski/PBS - April 4, 2001.
- Brzezinski, Zbignew/**Living with a New Europe**/The National Interest - Summer 2000.
- Brzezinski, Zbignew/**Living With China**/The National Interest - Spring 2000.
- Brzezinski, Zbignew/**Hegemonic Quicksand**/The National Interest - Winter 2003/04.
- Brzezinski, Zbignew/**Living With Russia**/The National Interest - Fall, 2000.
- Myers, Joanne/**The Choice**/Books For Breakfast - March 25, 2004.
- **The Christopher Makins Lecture**/by: Zbignew Brzezinski/The Atlantic Council - May 31, 2006.
- Brzezinski, Zbignew/**Know Thine Enemies**/The American Prospect - 1.8.2004.
- Brzezinski, Zbignew/**The Dilemma of The Last Sovereign**/The American Interest - Autumn, 2005.
- Hostility to America Has Never Been So Great/New Perspective Quarterly - Summer 2004.
- Brzezinski, Zbignew/**Lecture Transcript**/New American Strategies For Security And Peace - 28.10.2003.
- Brzezinski, Zbignew/**America Lacks International Credibility**/CFR - Nov. 17, 2003.
- Brzezinski, Zbignew/Time for Course Correction in US Foreign Policy/MEI - Nov. 7, 2005.
- Brzezinski, Zbignew/**The Great Transformation**/The National Interest - Fall 1993.
- **Iran: Time for a New Approach**/CFR - task force report - under Brzezinski's advising - 2004.

- Brzezinski, Zbignew/**Face Reality**/The New Republic - May 28, 2004.
- Brzezinski, Zbignew/**The Neo-conservative Formula Doesn't work**/Le Figaro - Oct. 18 2004.
- Brzezinski, Zbignew/**Nato: the dilemmas of expantion**/The National Interest/Fall 1998.
- Pourkesali, Daniel/**The Beginning of the End for Israel**/CASMII - 3.8.2006.
- **Zbignew Brzezinsky at large**, part 1/PBS - Think Tank/26.2.2004.
- Brzezinski, Zbignew/**Know Thine Enemies**/The American Prospect - 1.8.2004.
- **World reaction**/PBS - NewsHour/5.2.2003
- Brzezinski, Zbignew/**America Lacks International Credibility**/CFR - Nov. 17, 2003.
- Hostility to America Has Never Been So Great/New Perspective Quarterly - Summer 2004.
- Brzezinski, Zbignew/**Five Flaws in the President Plan**/Washingtopost - Jan. 12, 2007.

- Brzezinski, Zbignew/**The Neo-conservative Formula Doesn't work**/Le Figaro - Oct. 18 2004.
- Hostility to America Has Never Been So Great/New Perspective Quarterly - Summer 2004.

- President Baghdad Trip Sparks US Iraq Policy Debate/PBS - june 14, 2006.
- Brzezinski, Zbignew/**Terrorized by 'War on Terror'**/Washingtonpost - March 25, 2007.
- **One Year Later**/PBS - March 19, 2004.
- Brzezinski, Zbignew/**There is much more at stake for America than Iraq**/Financial Times - Dec. 5 2006.
- **Victory Would be a Fata Morgana**/Spiegel Online - Sep. 12, 2006.
- Brzezinski, Zbignew/**The Real Choise in Iraq**/Washingtonpost - Jan. 8, 2006.
- Brzezinski, Zbignew/**Iraq: Next Steps for U.S. Policy**/Think Progress - 16.3.2006.

- Brzezinski, Zbignew/**Face Reality**/The New Republic - May 28, 2004.

- Brzezinski, Zbignew/**A Zbig Deal**/The American Prospect - 1.12.2005.
- Brzezinski, Zbignew/**Testimony on Iraq Problems**/Senate Foreign Relation Com./Feb. 1, 2007.
- **Iran: Time for a New Approach**/CFR - Task Force Rreport - with Brzezinski chairman - 2004.
- Brzezinski, Zbignew/**Do not attack Iran**/Herald Tribune - April 26, 2006.
- **Lack of Engagement with Iran**/Council on Foreign Relations - July 19, 2004.
- Ignatius, David/**An Iranian Missile Crisis**/Washingtonpost - April 12, 2006.
- Kaplan, Robert/**Kissinger, Metternich, and Realism**/The Atlantic/june 1999.
- Department of state/Foreign Relation History, 1969-1976, [Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon (12/2/1969)].
- Department of state/Foreign Relation History, 1969-1976, [**National Intelligence Estimate**, 12/8/1969]
- Department of state/Foreign Relation History, 1969-1976, [Memorandum from William Hyland of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) 28/2/1969].
- Department of state/Foreign Relation History, 1969-1976, [**Draft Respomse to National Security Study Memorandum**, 17/10/1969].
- Department of state/Foreign Relation History, 1969-1976, [Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, 27/9/1969].
- Department of state/Foreign Relation History, 1969-1976, [**Draft Respomse to National Security Study Memorandum**, 17/10/1969].
- Department of state/Foreign Relation History, 1969-1976, [Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon (20/2/1970)].
- Department of state/Foreign Relation History, 1969-1976, [Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon,

23/9/1969].

- National Security Archives/No. EO12958/DECLASSIFIED 5-9-01.
- National Security Archives/No. EO12958/DECLASSIFIED 1-3-02.
- National Security Archives/No. 12958/DECLASSIFIED 1-3-02.
- Talking With Mao/in response to "Kissinger and the Emperor"/March 4, 1999.
- National Security Archive/kissinger Secret Trip to China.
- Department of state/Foreign Relation History, 1969-1976, **[National Security Decision Memorandum**/26/6/1969]
- National Security Archive/Kissinger Secret Trip to China/ch-34 [Memorandum for Henry A. Kissinger, from Winston lord, subject: Memcon of your Conversation with Chou En-Lai, (9/7/1971)] p.4.
- National Security Archive/Kissinger Secret Trip to China/ch-34 [Memorandum for Henry A. Kissinger, from Winston lord, subject: Memcon of your Conversation with Chou En-Lai, (10/7/1971)] p. 16.
- Kissinger, Henry/**Measured Response is Required**/milwaukee journal/13/9/2001.
- Kissinger, Henry/**American Strategy and Pre-Emptive war**/Herald Tribune/april 13, 2006.
- Kissinger, Henri/**A Nuclear Test for Deplomacy**/washington post/may 16, 2006.
- Kissinger, Henry/**the next steps with iran**/washington post/july 31, 2006.
- Kissinger, Henry/**it's time to start talking**/Herald Tribune/february 25, 2007.
- **Leo Strauss and the Neocimservatives**/Shadia Drury/Evatt Foundation/11/9/2003.
- Who Is Leo Strauss? - Leo Staruss and History: The Philosopher As Conspirator/The Catholic University of America/Claes ryn/2005.
- Leo Strauss, George Bush, and the Philosophy Of Mass Deception/Earl Shorris, Harpwrs'Magazine, june, 2004.
- **Democratic realism**/Krauthammer/An American Foreign Policy for a Unipolar World/AEL, 2004.
- Norton, Anne/leo Strauss and the Politics Of American Empire/Yale prees 2004.
- **World War four**/Norman Podhoretz/Commentary magazine - 9/2004.

- **The Pax American and the midlle east**/Bradley Thayer/the Begin- Sadat center/2003/11.
- **Rebuilding Americ's Defence**/Project for The New American Century.
- **Defence Planning Guidance**/Paul Wolfowitze/Us Department for Defence, 1992.
- **A Global Agenda for the US President**/Frank Carlucci , Robert Hunter, Zalmay Khalilzada/Rand Corp. 2001.
- **The Muslim World After** 9/11/Rand Corp/2004/Angel Rabassa.
- An Alternative Strategy For the War on Terrorism/Laurant Murawiec/Hudson Institute.
- **Mapping The Future of The Middle East**/National Intelligence Council/Special Report , 8/2005.
- **the israel lobby and us foreigm policy**/walt, mersheimer/london review of books.
- **The Neoconservative Convergence**/Charles Krauthammer/Commentary Magazine - July 2005.
- **Middle East: Promotinn Democrace**/Council on Foreign relation/October 10, 2003.
- **Promoting Democracy in the Middle East**/Noam Shomsky/Khaleej Times - 6 March 2005.
- **Promoting Democracy and Fighting Terror**/Thomas Carothers/Foreign Affairs - January/2003.
- **Assessing The Bush Administration's Policy**/Satloff/Whashington Institute/March 2005.
- The Risks of Promoting Democracy ing the Islamic World/Jack Snyder/MIT Unvirsity press.
- **Winning The Peace**/Stanley Foundation/2003.
- Sharansky, Natan/The Case For Demcracy.
- Leeden,Michael/**Creative Destruction**/National Review.
- **Constructive Instability**/Walid Chrara - le monde Diplomatique.
- **A Clean Break**/The Institute For Advanced Strategic/1996.

- غرايبة، إبراهيم/مذكرات هنري كيسنجر/الجزيرة، المعرفة.
- كيسنجر/هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية.
- كيسنجر/مذكرات، ج1، ج2/المكتبة الأهلية.
- سلامة، غسان/أمريكا والعالم/دار النهار، بيروت، 2005.
- زبغنيو بريجنسكي/رقعة الشطرنج الكبرى/المكتبة الأهلية، الأردن.
- كلارك هالبر/التفرّد الأمريكي المحافظون الجدد والنظام العالمي/دار الكتاب العربي 2004.
- دعماً للديموقراطية العربية: لماذا وكيف؟/مجلس العلاقات الخارجية/2005.
- ما وراء السلام/ريتشارد نيكسون/الأهلية.

انتهى

---

[1]راجع: نيكسون، ريتشارد/ما وراء السلام/الأهلية، الأردن.

[2]للإطلاع على أفكاره وطروحاته الإستراتيجية والعسكرية، راجع مؤسسة راند.

[3] Druri, Shadia Leo/Strauss and the Neocimservatives/Evatt Foundation/11/9/2003.

[4] Ryn, Claes/Who Is Leo Strauss? - Leo Staruss and History: The Philosopher As Conspirator/The Catholic University of America//2005.

[5] Drury.. Saving America.

[6] op. cited.

[7] Shorris, Earl/Leo Strauss, George Bush, and the Philosophy Of Mass Decption/Harpewrs Magazine, june, 2004.

[8] op. cited.

[9] Krauthammer, Charles/Democratic realism, An American Foreign Policy for a Unipolar World/AEI, 2004 p. l.

[10] Norton, Anne/leo Strauss and the Politics Of American Empire/Yale prees 2004/ p. 39.

[11] Ryn, Claes/Who is Leo Strauss?.. Op. cited.

[12] Shorris, Earl/Leo Strauss, Gedorge Bush.. Op. cited.
[13] Podhoretz, Norman/World War IV/Commentary magazine-9/2004/pl.
[14]الصومال والبوسنة.
[15] Rebuilding America's defence/Project for the New American Century/ p. 5.
[16] Krauthammer/Democratic realism/Op. cited/ p. 8.
[17] Thayer, Bradley/The Pax American and the Midlle East/the Begin- Sadat center/2003/11.
[18] Rebuilding Americ's Defence/PNAC/Op. cited/p 1.
[19] Krauthammer/Democratic realism/Op. cited/p. 10.
[20] Rebuilding America's Defence/PNAC/Op. cited.
[21] op. cited. p. 1.
[22] op. cited. p. 1.
[23] Rebuilding Americ's Defence/PNAC/Op. cited p. 3.
[24] Op. cited.. p. 3.
[25] Op. cited.. p. 1.
[26] Wolfowitz, Paul/Defence Planning Guidance/Us Department for Defence, 1992.
[27] Op. cited.
[28] Khalilzada, Zalmay - Hunter, Robert - Carlucci, Frank/A Globel Agenda for the US President/Rand Corp. 2001.
[29] Khalilzad/A Global Agenda/Op. cited.
[30] Op. cited.
[31] Khalilzad/A Globel Agenda/Op. cited.
[32] Krauthammer/Democratic Realism/Op. cited/ p. 11.
[33] Thayer/The Pax Americana/Op. cited/ p. 5.
[34] Rabassa, Angel/The Muslim World After 9/11/Rand Corp/2004.
[35] Rabassa/The Muslim World After 11/9/Op. cited.
[36] Murawiec, Laurant/An Alternative Strategy For the War on Terrorism/Hudson Institute.

[37] Rabassa/The Muslim World After 11/9/Op. cited.

[38] Murawiec/An Alternative Strategy../Op. cited/ p. 8.

[39] Op. cited. p. 8.

[40] Mapping The Future of The Middle East/National Intelligence Council/Special Report, 8/2005.

[41] Murawiec/An Alternative Strategy../Op. cited/ p. 9.

[42] Op. cited. p. 9.

[43] Op. cited. p. 7.

[44] Op. cited. p. 8.

[45] Rabassa/The Muslim world After 9/11/Op. cited.

[46] Op. cited.

[47] Murawiec/An Alternative Strategy../Op. cited/ p. 1.

[48] Op. cited.

[49] Walt, Mersheimer/The Israel lobby and U.S. Foreigm Policy/london Review of Books/23 Mar. 2006.

[50] Krauthammer/Democratic Realism/Op. cited/10.

[51] Krauthammer, Charles/The Neoconservative Convergence/Commentary Magazine - July 2005.

[52] Krauthammer/Democratic Realism/Op. cited/p 9.

[53] Podhoretz/World War IV/Commentary Magazine/Sep. 2004.

[54]كلارك هالبر/التفرّد الأمريكي، المحافظون الجدد والنظام العالمي/دار الكتاب العربي 2004/ص 70.

[55] Krauthammer/Democratic Realism/Op. cited/2004

[56] Murawiec, laurent/An Alternative Strategy/Hudson Institute/22 May 2003/ p. 9.

[57]أولبرايت، مادلين/دعماً للديموقراطية العربية: لماذا وكيف؟/مجلس العلاقات الخارجية/2005/ص 22 - لا بد من الإشارة إلى أن هذا التقرير لا يمثل وجهة نظر المحافظين الجدد، لكنه قدم تفسيراً وتحليلاً ومقترحات عملانية لمشروع نشر
الديموقراطية في تلك الفترة، مما يجعله مصدراً أمكن الإعتماد عليه.

[58]دعماً للديموقراطية العربية... ص 23.

[59] Rabassa/The Muslim World After 9/11.

[60] Op. cited.

[61] Op. cited.

[62] Op. cited.

[63] Op. cited.

[64] Mapping The Future - 2005.

[65] Op. cited.

[66] Rabassa/The Muslim World After 11/9/Op. cited.

[67] Op. cited.

[68] Middle East: Promoting Democracy/Council on Foreign relation/October 10, 2003.

[69]دعماً للديموقراطية العربية.. ص 22.

[70]دعماً للديموقراطية العربية.. ص 30.

[71] Carothers, Thomas/Promoting Democracy and Fighting Terror/Foreign Affairs/January -2003.

[72]دعماً للديموقراطية العربية.. ص 22.

[73] Rabassa/The Muslim World After 11/9/Op. cited.

[74] Shomsky, Noam/Promoting Democracy in the Middle East/Khaleej Times - 6 March 2005.

[75] Carothers/Promoting Democracy/Op. cited.

[76] Op. cited.

[77] Mapping The Future/Op. cited.

[78] Carothers/Promoting Democracy/Op. cited.

[79] Robert, Satloff/Assessing The Bush Administration's Policy/Whashington Institute/March 2005.

[80] Middle East: Promotion Democracy/Op. cited.

[81] Mapping The future - 2005.

[82] Snyder, Jack/The Risks of Promoting Democracy ing the Islamic World/MIT

Unvirsity press.
[83] Winning The Peace/Stanley Foundation/2003/P 25.
[84] Sharansky, Natan/The Case For Demcracy.
[85] Leeden, Michael/Creative Destruction/National Review.
[86] Constructive Instability/Walid Chrara-le monde Diplomatique.
[87] Satloff/Assessing The Bush Administration's Policy/Op. cited.
[88] Op. cited.
[89] Op. cited.
[90] A Clean Break/The Institute For Advanced Strategic/1996.
[91] Murawiec/An Alternative Strategy/Op. cited/P 32.
[92] Op. cited.
[93] A clean Break/Op. cited.
[94] Murawiec/An Alternative Strategy/Op. cited/P 60.
[95] A clean Break/Op. cited.
[96] Op. cited.
[97] Satloff/Assessing The Bush Administration's Policy/Op. cited.
[98] Op. cited.
[99] Satloff/Assessing The Bush Administration's Policy/Op. cited.
[100] Op. cited.
[101] Op. cited.
[102] Op. cited.
[103] Winning The Peace/Op. cited/P 25.
[104] Thayer, Bradley/The Pax Americana../Op. cited/ p. 3.
[105] Murawiec/An Alternative Strategy/Op. cited/ p. 57.
[106] Ibid. p. 33.
[107] Khalilzada/A Global Agenda/Op. cited.
[108] Murawiec/An Alternative Stategy/Op. cited/ p. 59.
[109] Kaplan, Robert/Kissinger, Metternich, and Realism/The Atlantic/june 1999.

[110] Op. cited.

[111]غرايبة، إبراهيم/مذكرات هنري كيسنجر/الجزيرة، المعرفة.

[112] Kaplan/Kissinger, metternich../the atlantic.

[113] Op. cited.

[114]كيسنجر/هل تحتاج أمريكا.. ص 17.

[115]كيسنجر/هل تحتاج أمريكا.. ص 10.

[116] Kaplan/Kissinger, Metternich, and Realism.

[117] Department of state/Foreign Relation History, 1969-1976, [Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon (12/2/1969)] p. 12.

[118] Department of state/Foreign Relation History, 1969-1976, [National Intelligence Estimate, 12/8/1969]

[119] Department of state/Foreign Relation History, 1969-1976, [Memorandum from William Hyland of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) 28/2/1969].

[120] Department of state/Foreign Relation History, 1969-1976, [Draft Respomse to National Security Study Memorandum, 17/10/1969].

[121] Department of state/Foreign Relation History, 1969-1976, [Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, 27/9/1969].

[122] Department of state/Foreign Relation History, 1969-1976, [Draft Respomse to National Security Study Memorandum, 17/10/1969].

[123] Department of state/Foreign Relation History, 1969-1976, [Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon (12/2/1969)] p. 10.

[124] Department of state/Foreign Relation History, 1969-1976, [Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon (20/2/1970)] p. 183.

[125] Department of state/Foreign Relation History, 1969-1976, [Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, 23/9/1969].

[126] National Security Archives/No. EO12958/DECLASSIFIED 5-9-01.

[127] National Security Archives/No. EO12958/DECLASSIFIED 1-3-02.

[128] National Security Archives/No. 12958/DECLASSIFIED 1-3-02.

[129] Talking With Mao/in response to "Kissinger and the Emperor"/March 4, 1999.

[130]كيسنجر/مذكرات، ج1/ص 161.

[131]كيسنجر/مذكرات، ج1/ص 162.

[132] National Security Archive/kissinger Secret Trip to China.

[133] Department of state/Foreign Relation History, 1969-1976, [National Security Decision Memorandum/26/6/1969]

[134] National Security Archive/Kissinger Secret Trip to China/ch-34 [Memorandum for Henry A. Kissinger, from Winston lord, subject: Memcon of your Conversation with Chou En-Lai, (9/7/1971)] p. 4.

[135] Op. cited. p. 4.

[136] Op. cited. p. 6.

[137] Op. cited. p. 22.

[138] Op. cited. p. 22.

[139] Op. cited. p. 41.

[140] Op. cited. p. 33.

[141] National Security Archive/Kissinger Secret Trip to China/ch-34 [Memorandum for Henry A. Kissinger, from Winston lord, subject: Memcon of your Conversation with Chou En-Lai, (10/7/1971)] p. 16.

[142] Kissinger, Henry/Measured Response is Required/milwaukee journal/13/9/2001.

[143] Kissinger, Henry/American Strategy and Pre-Emptive war/Herald Tribune/april 13, 2006.

[144] Kissinger, Henry/American Strategy and Pre-Emptive war/Herald Tribune/april

13, 2006.
[145] Op. cited.
[146] Op. cited.
[147] Kissinger, Henri/A Nuclear Test for Deplomacy/washington post/may 16, 2006.
[148] Kissinger, Henry/the next steps with iran/washington post/july 31, 2006.
[149] Kissinger, Henry/the next steps with iran/washington post/july 31, 2006.
[150] Kissinger, Henry/it's time to start talking/Herald Tribune/february 25, 2007.
[151] Op. cited.
[152] Op. cited.
[153] Brzezinski, Zbignew/Lecture Transcript/New American Strategies For Security And Peace - 28.10.2003.
[154] Kissinger and Brzezinski/PBS - April 4, 2001.
[155]تعرضنا لنصوص بريجنسكي الحديثة حصراً، بعد الحرب الباردة.
[156] Brzezinski, Zbignew/Living with a New Europe/The National Interest - Summer 2000.
[157] Brzezinski, Zbignew/Living With China/The National Interest - Spring 2000.
[158] Brzezinski, Zbignew/Hegemonic Quicksand/The National Interest - Winter 2003/04.
[159] Brzezinski, Zbignew/Living With Russia/The National Interest - Fall, 2000.
[160] Myers, Joanne/The Choice/Books For Breakfast - March 25, 2004.
[161] Myers/The Choice/Op. cited.
[162] The Christopher Makins Lecture/by: Zbignew Brzezinski/The Atlantic Council - May 31, 2006.
[163] Brzezinski, Zbignew/Know Thine Enemies/The American Prospect - 1.8.2004.
[164] Brzezinski, Zbignew/The Dilemma of The Last Sovereign/The American Interest - Autumn, 2005.
[165] Op. cited.
[166] Hostility to America Has Never Been So Great/New Perspective Quarterly -

Summer 2004.

[167] Brzezinski, Zbignew/Lecture Transcript/New American Strategies For Security And Peace - 28.10.2003.

[168] Brzezinski, Zbignew/America Lacks International Credibility/CFR - Nov. 17, 2003.

[169] Brzezinski, Zbignew/The Dilemma.. Op. cited.

[170] Brzezinski, Zbignew/Time for Course Correction in US Foreign Policy/MEI - Nov. 7, 2005.

[171] Brzezinski/Living With China/Op. cited.

[172] The Christopher Makins Lecture/by: Brzezinski/Op. cited.

[173] Brzezinski, Zbignew/Living With Russia/Op. cited.

[174] Brzezinski, Zbignew/Living With Russia/Op. cited.

[175] Brzezinski, Zbignew/The Great Transformation/The National Interest - Fall 1993.

[176] The Christopher Makins Lecture/by: Brzezinski/Op. cited.

[177] Brzezinski/Lecture Transcript/Op. cited.

[178] Iran: Time for a New Approach/CFR - task force report - under Brzezinski's advising - 2004.

[179] Brzezinski/Hegemonic Quicksand/Op. cited.

[180] Op. cited.

[181] Brzezinski/Hegemonic Quicksand/Op. cited.

[182] Brzezinski, Zbignew/Face Reality/The New Republic - May 28, 2004.

[183] The Christopher Makins Lecture/by: Brzezinski/Op. cited.

[184] Brzezinski, Zbignew/The Neo-conservative Formula Doesn’t work/Le Figaro - Oct. 18 2004.

[185] Brzezinski/Living with a New Europe/Op. cited.

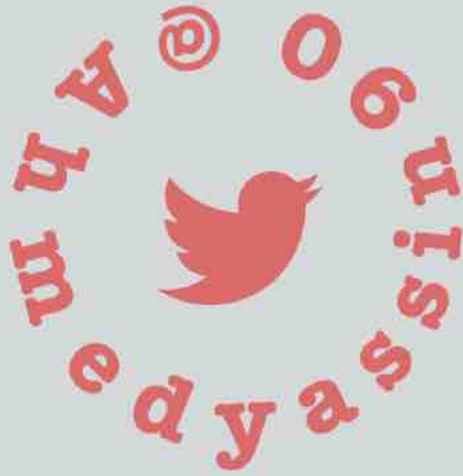
[186] Brzezinski/Hegemonic Quicksand/Op. cited.

[187] The Christopher Makins Lecture/by: Brzezinski/Op. cited.

[188] Brzezinski/Lecture Transcript/Op. cited.
[189] Brzezinski, Zbignew/Nato: the dilemmas of expantion/The National Interest/Fall 1998.
[190]سلامة، غسان/أمريكا والعالم/دار النهار، بيروت، 2005/ص 26.
[191] Brzezinski/Hegemonic Quicksand/Op. cited.
[192] Pourkesali, Daniel/The Beginning of the End for Israel/CASMII - 3.8.2006.
[193] Zbignew Brzezinsky at large, part 1/PBS - Think Tank/26.2.2004.
[194] Myers/The Choice/Op. cited.
[195] Brzezinski, Zbignew/Know Thine Enemies/The American Prospect - 1.8.2004.
[196] Brzezinski/Lecture Transcript/Op. cited.
[197] World reaction/PBS - NewsHour/5.2.2003
[198] Brzezinski, Zbignew/The Dilemma.. Op. cited..
[199] Brzezinski/Hegemonic Quicksand/Op. cited.
[200] Op. cited.
[201] Brzezinski, Zbignew/America Lacks International Credibility/CFR - Nov. 17, 2003.
[202] Brzezinski, Zbignew/The Dilemma.. Op. cited.
[203] Hostility to America Has Never Been So Great/New Perspective Quarterly - Summer 2004.
[204] Brzezinski, Zbignew/Five Flaws in the President Plan/Washingtopost - Jan. 12, 2007.
[205] Brzezinski, Zbignew/The Dilemma.. Op. cited.
[206] Brzezinski, Zbignew/The Neo-conservative Formula Doesn’t work/Le Figaro - Oct. 18 2004.
[207] Hostility to America Has Never Been So Great/New Perspective Quarterly - Summer 2004.
[208] President Baghdad Trip Sparks US Iraq Policy Debate/PBS - june 14, 2006.
[209] Brzezinski, Zbignew/Terrorized by 'War on Terror'/Washingtonpost - March 25,

2007.
[210] One Year Later/PBS - March 19, 2004.
[211] Brzezinski, Zbignew/There is much more at stake for America than Iraq/Financial Times - Dec. 5 2006.
[212] World reaction/PBS/Op. cited.
[213] Victory Would be a Fata Morgana/Spiegel Online - Sep. 12, 2006.
[214] Brzezinski, Zbignew/The Real Choise in Iraq/Washingtonpost - Jan. 8, 2006.
[215] Brzezinski, Zbignew/Iraq: Next Steps for U.S. Policy/Think Progress - 16.3.2006.
[216] Brzezinski, Zbignew/Face Reality/The New Republic - May 28, 2004.
[217] Op. cited.
[218] Brzezinski/Face Reality/Op. cited.
[219] Brzezinski/The Real Choise.. Op. cited.
[220] Brzezinski/Face Reality/Op. cited.
[221] Brzezinski, Zbignew/A Zbig Deal/The American Prospect - 1.12.2005.
[222] Victory Would be a Fata Morgana/Spiegel.. Op. cited.
[223] Brzezinski/The Real Choise.. Op. cited.
[224] Brzezinski, Zbignew/Testimony on Iraq Problems/Senate Foreign Relation Com./Feb. 1, 2007.
[225] Iran: Time for a New Approach/CFR - Task Force Rreport - with Brzezinski chairman - 2004.
[226] Victory Would be a Fata Morgana/Spiegel.. Op. cited.
[227] Iran: Time for a New Approach/CFR/Op. cited.
[228] Op. cited.
[229] The Christopher Makins Lecture/by: Brzezinski/Op. cited.
[230] Iran: Time for a New Approach/CFR/Op. cited.
[231] Brzezinski, Zbignew/Iraq: Next Steps.. Op. cited.
[232] Brzezinski, Zbignew/Do not attack Iran/Herald Tribune - April 26, 2006.

[233] Lack of Engagement with Iran/Council on Foreign Relations - July 19, 2004.
[234] Iran: Time for a New Approach/CFR/Op. cited.
[235] Brzezinski/Testimony on Iraq.. Op. cited.
[236] Ignatius, David/An Iranian Missile Crisis/Washingtonpost - April 12, 2006.
[237] Brzezinski/Do not attack.. Op. cited.
[238] Brzezinski/Do not attack.. Op. cited.
[239] Op. cited.
[240] Iran: Time for a New Approach/CFR/Op. cited.
[241] Op. cited.
[242] Op. cited.
[243] Op. cited.



@Ahmedyassin90



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
السياسة الخارجية الأميركية
بين مدرستين:
المحافظية الجديدة
والواقعية
هادي قبيسي